قسم العـلاقــات دولــية

# البعد الاقتصادي للعلاقات الجزائرية-الإيطالية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات لنيل شهادة الماستر

تخصص: علاقات دولية

- إعداد الطالبة:أمينة سلامي - من إشراف: الدكتور حكيم غريب

**لجنة المناقشة:**

**-الدكتور حسام حمزة.....رئيسًا**

**- الدكتور حكيم غريب.....مشرفًا ومقررًا**

**-الدكتورة سهيلة برحو.....ممتحنًا**

-السنــة الجـامعيـة:2024/2023 -

# بسم الله الرّحمن الرّحيم

*"و الضُّحَى .واللَّيْلِ إِذَا سَجَى.مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَ مَاقَلَى.وَ لَا الآخِرَةُ خَيرٌ لَكَ مِنَ الأُولَى.أَلَم يَجِدْكَ يَتِيمًا فَأَوَى.وَوَجَدَكَ ضَالاً فَهَدَى.وَوَجَدَكَ عَائِلاً فَأَغْنَى.فَأَمَّا اليَتيمَ فَلاَ تَقهَرْ.وَ أَمَا السَّائِلَ فَلاَ تَنهَرْ.وَ أَمَا بِنعمَةِ رَبّكَ فَحَدِّثْ"*

## سُورَةُ الضُّحَى

## -الدعاء لتسهيل الأعمال-

*"اللهم لا سهل إلا ما جعلته سهلا،وأنت تجعل الحزن إذا شأت سهلا"*

# الإهـــــــــــــداء

أقدّم هذا العمل الأكاديمي إلى الهيئة الأكاديمية : طلبة ، ،باحثين أكاديميين،... كلّ من لديه "روح النقد البنّاء الأكاديمية" لزيادة و توسيع و الإرتقاء بالمعرفة الأكاديمية.

# الشُكـــر و التقديـــر

أقدّم كلّ الشكر و التقدير لكلّ من ساهم في إنجاز و إكمال هذا العمل،على رأسهم الدكتور المشرف على هذا العمل،كذلك،أقدّم الشكر و التقدير إلى لجنة الأساتذة الكرام المناقشين لهذا العمل الأكاديمي.

# خطّة البحث

## خطة البحث:

**الفصل الأوّل:الإطار النظري للدراسة**

**المبحث الأوّل: ماهية العلاقات الاقتصادية الدولية**

المطلب الأوّل:مفهوم العلاقات الاقتصادية الدولية

المطلب الثّاني:التطور التاريخي للعلاقات الاقتصادية الدولية

**المبحث الثّاني:العامل الاقتصادي في العلاقات الدولية**

المطلب الأوّل:مضامين و أهمية العامل الاقتصادي

المطلب الثّاني:النظريات المفسرة لمعامل الاقتصادي في العلاقات الدولية

**المبحث الثّالث:النظريات المفسرة للبعد الاقتصادي في العلاقات الدولية**

المطلب الأوّل:النظرية الليبرالية الجديدة

المطلب الثّاني:النظرية الوظيفية الجديدة

**الفصل الثاني: واقع العلاقات الاقتصادية الجزائرية -الايطالية**

**المبحث الأوّل:خصوصية العلاقات الاقتصادية الجزائرية -الايطالية**

المطلب الأوّل: تاريخ العلاقات الجزائرية الايطالية و تطورها

المطلب الثّاني:تطور العلاقات الاقتصادية الجزائرية الايطالية

**المبحث الثّاني:الأهمية الاقتصادية في العلاقات الجزائرية -الايطالية**

المطلب الأوّل: دوافع العلاقات الاقتصادية الجزائرية -الايطالية

المطلب الثّاني: ميادين التعاون الاقتصادي الجزائري الإيطالي.

**المبحث الثالث:البعد الاقتصادي للعلاقات الجزائرية- الإيطالية: الوسائل و الأدوات.**

المطلب الأوّل: وسائل و الأدوات التعاون الاقتصادي

المطلب الثّاني: التعاون في المجال الثقافي والسياسي و الأمني كأداة وقاعدة أساسية لتحقيق التعاون الإقتصادي

**الفصل الثالث: تحديات و آفاق و مستقبل العلاقات الاقتصادية الجزائرية - الايطالية**

**المبحث الأوّل: مكاسب و رهانات العلاقات الاقتصادية الجزائرية الايطالية**

المطلب الأوّل:مكاسب الشراكة الاقتصادية الجزائرية- الإيطالية

المطلب الثّاني:رهانات التعاون الاقتصادي الجزائري الإيطالي

**المبحث الثّاني:آفاق العلاقات الاقتصادية الجزائرية الإيطالية**

المطلب الأوّل:تعزيز العلاقات الاقتصادية الإستراتيجية

المطلب الثّاني:تعزيز مكانة الجزائر كشريك استراتيجي لإيطاليا

**المبحث الثّالث: مستقبل العلاقات الجزائرية-الإيطالية :إطار شراكة إستراتيجية متينة و موثوقة.**

المطلب الأوّل:الجزائر كشريك استراتيجي لإيطاليا في المجال الطاقوي والصناعي.

المطلب الثّاني:المساهمة الجزائرية- الإيطالية في إحلال الأمن والسلم في المنطقة المتوسطية و الإقليمية.

**الخاتمة**

**مصادر و مراجع الدّراسة**

**فهرس الجداول و الخرائط و الأشكال**

**فهرس المحتويات**

**الملخص باللّغة العربية**

**الملخص باللّغة الإنجليزية**

# مقـــدّمـة

## مقدّمة:

تشكل العلاقات الجزائرية الإيطالية بمختلف أبعادها موضوعًا هامًا من مواضيع العلاقات الدولية،و حلقة مهمة في العلاقات الأورومتوسطية .وتعود الجذور التاريخية للعلاقات الجزائرية الإيطالية قبل استقلال الجزائر ، أين كانت إيطاليا سند و دعم للقضية الجزائرية،ومن الشخصيات التاريخية الإيطالية التي ناضلت من أجل استقلال الجزائر "إنريكو ماتي".أيضا،استمرت سلسلة العلاقات بين الجزائر و إيطاليا حتى بعد الاستقلال في عدة مجالات الاقتصادية،الأمنية،الثقافية و السياسية،من أجل تعزيز العلاقات خاصة الإقتصادية بواسطة وسائل تنفيذ لكل طرف .

### -أهمية موضوع الدراسة:

تكمن أهمية هذا الموضوع في كونه يسلط الضوء على العلاقات الإقتصادية الجزائرية الإيطالية مع تأثير البعد الإقتصادي على سير العلاقات بينهما ،خاصة أنها أصبحت نشطة في الآونة الأخيرة.و عليه ،لابدّ من فحص هذه العلاقات بين الدولتين.

### -أسباب اختيار موضوع الدراسة:

#### -الأسباب الموضوعية:

يعود اختيار الموضوع في كون العلاقات الاقتصادية تلعب دورًا مهمًا على مدار الزمن بمتغيرات إقتصادية، و من أهم الموضوعات في حقل العلوم السياسية بصفة عامة ،و حقل العلاقات الدولية بصفة خاصة.فدراسة العلاقات الاقتصادية بين الجزائر و إيطاليا موضوع لا بد من تحليله بشكل موضوعي خاصة في العلاقات النشطة مؤخرًا بينهما،و فحص التعاون في الشقين التجاري و المالي ، و تسليط الضوء على حجم المبادلات بين الدولتين. كذلك النظر إلى الدولتين إيطاليا بحجمها أوروبيًا و دوليًا و الجزائر بحجمها إفريقيا و عربيا،فهما قطبان فاعلان في التجمعات الجـهويـة و الإقليمية ،و أصبحتا محور اهتمام و شغل و شاغل للدول المتقدمة والنامية كون العلاقات الإقتصادية موطدة و متابعة النشاط و السعي المتبادل للدولتين لتحقيق شراكة اقتصادية تكون مربحة لكلا الطرفين .

**الأسباب الذاتية:**

تعود الأسباب الذاتية في اختيار الموضوع،في تحليل وتفسير العلاقات الإقتصادية النشطة مؤخرًا بين الجزائر و إيطاليا،ضمن الشراكات المربحة الإيجابية للاقتصاد الوطني الجزائري .إضافة ،لتوفر بعض المصادر و المراجع باللغة الإيطالية من أجل تكثيف الدراسة الأكاديمية ، أيضًا،كون العلاقات الجزائرية الإيطالية متموقعة في منطقة أنتمي إليها (منطقة إقليمية) وهي منطقة البحر الأبيض المتوسط .

**-أهداف الدراسة:**

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة الكشف عن طبيعة العلاقات الجزائرية الإيطالية،ومعرفة حصيلة التفاعل بين البلدين،وكذلك،إبراز البعد الوطني الجزائري وما إذا كانت الجزائر مستفيدة من التعاون مع إيطاليا.و تتعدد الأهداف حيث سيتم تقسيمها إلى:

**- أهداف علمية:**

-إيضاح الخلفيات التاريخية للعلاقات الجزائرية- الإيطالية.

–دراسة و تحليل مختلف المؤشرات الإقتصادية التي تخص الشق التجاري و المالي بين الجزائر و إيطاليا، إضافة إلى أدوات ووسائل التعاون الإقتصادي محققة بتعاون اقتصادي مربح لكلا الطرفين.

–إبراز أفاق و مستقبل العلاقات الإقتصادية الجزائرية-الإيطالية.

**-أهداف عملية:**

تتمثل الأهداف العملية إلى العديد من التساؤلات و الإشكاليات المطروحة أمام الباحثين الأكاديميين في دراسة العلاقات الجزائرية الإيطالية الراهنة و السعي في تحليل جوهر هذه العلاقات من خلال التطرق إلى البعد الإقتصادي لها.

**-الإشكالية المطروحة للدراسة:**

-ما هي الأبعاد الاقتصادية في العلاقات الجزائرية –الإيطالية، ومستقبلها في ظلّ التحديات الراهنة ؟

**التساؤلات الفرعية المطروحة لفحص الدراسة**

-هل العلاقات التاريخية الجزائرية- الإيطالية كانت علاقات تعاونية؟

- هل مختلف المؤشرات الإقتصادية التي تخص الشق التجاري و المالي بين الجزائر و إيطاليا، إضافة إلى أدوات ووسائل التعاون الإقتصادي محققة بتعاون اقتصادي مربح لكلا الطرفين؟

- هل تحديات و آفاق و مستقبل العلاقات الاقتصادية الجزائرية – الايطالية ستكون إيجابية لكلا الطرفين؟

**-فرضيات الدراسة:**

- العلاقات التاريخية الجزائرية- الإيطالية كانت علاقات تعاونية.

- المؤشرات الإقتصادية التي تخص الشق التجاري و المالي بين الجزائر و إيطاليا، إضافة إلى أدوات ووسائل التعاون الإقتصادي محققة بتعاون اقتصادي مربح لكلا الطرفين.

- التحديات و الآفاق ومستقبل العلاقات الاقتصادية الجزائرية – الايطالية ستكون إيجابية لكلا الطرفين.

**-حدود الدراسة:**

بعد تحديد إشكالية الدراسة و فرضياتها، يستلزم توضيح الحدود المكانية و الزمنية لدراسة "البعد الاقتصادي للعلاقات الجزائرية –الإيطالية"،كما يلي:

-**الحدود المكانية:**موضوع دراسة يهدف إلى تحليل و فحص العلاقات الاقتصادية الجزائرية-الإيطالية.فتعتبر دولة إيطاليا أهم الدول في الاتحاد الأوروبي و من الإقتصادات

القوية في العالم، وموقعها الجغرافي فهو موقع استراتيجي ،فإيطاليا تقع في الضفة الجنوبية للقارة الأوروبية،أو بتغبير آخر تقع في الضفة الشمالية للبحر الأبيض المتوسط.أمّـا بالنسبة للجزائر فتقع في الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط،و تعتبر بوابة للقارة الإفريقية،و أنها عضو في الإتحاد الإفريقي و جامعة الدول العربية.بالإضافة إلى عدّة عوامل:تاريخية،ثقافية،اجتماعية،اقتصادية،تقرب بين البلدين لتجعل مصلحتهما مشتركة و تتقاطع في عدّة نقاط.

-**الحدود الزمنية:**في هذه الدراسة لم يتم تحديد الحدود الزمنية لها،أين سيتم التطرق لتاريخ العلاقات الجزائرية الإيطالية ،ثم العلاقات بين البلدين حاليًا،لننتقل في النقطة الأخيرة في الدراسة بالإشارة إلى نظرة مستقبلية و تحديات و آفاق هذه العلاقات.وبالتالي،ستكون محاولة إقامة مسحة من الماضي،ثم الحاضر إلى مستقبل العلاقات بدون حدود زمنية أي مجال الدراسة مفتوح و غير محصور.

**-الدراسات السابقة (الأدبيات السابقة): (لم يتم التطرق للفجوة البحثية في الدراسات السابقة لأنها في أصلها ليست أبحاث علمية و إنما مصادر معرفية قاعدية يتم الاعتماد عليها في التحليل العلمي):**

تم الاعتماد في هذه الدراسة على مصادر و مراجع أساسية لتحليل موضوع الدراسة ،منها:

-**مصدر رئيسي** (مجلة) من المركز الثقافي الإيطالي التابع للسفارة الإيطالية:المعنونة بـ:

**"Il contributo dell´Italia alla costruzione dell´Algeria indipendente"**

2011،أين تم التطرق إلى مساهمة إيطاليا في استقلال الجزائر من سطوة الاستعمار الفرنسي،فقد كانت إيطاليا مساندة و مدعمة لضرورة استقلال الجزائر.كذلك،تم فحص استمرارية العلاقات بين إيطاليا و الجزائر بعد حصول الجزائر على استقلالها التام في 1962،التي كانت تعاونية شملت التعاون في المجال الاقتصادي (التجاري ،المالي)،التعاون السياسي،التعاون الثقافي و حتى الأمني.

-**مصدر رئيسي** (مجلة) من المركز الثقافي الإيطالي التابع للسفارة الإيطالية:المعنونة بـ " **"ENRICO MATTEI E L´ALGERIA** 2010،"

،و الذي أشار إلى دعم الشخصية المناضلة بـ "**إنريكو ماتي**":فهو مناضل إيطالي أصرّ لضرورة استقلال الجزائر من الاحتلال الفرنسي،واعتبر القضية الجزائرية قضية مقدّسة ،واستمر في النضال حتى حصول الجزائر على استقلالها.

-**مصدر رئسي :وثائق رسمية من وزارة الطاقة و المناجم (الجزائر)**، ممنوحة من طرف مديرية التعاون الدولي ، خدمة لموضوع الدراسة ،فكانت هذه الوثائق مصدر أساسي جدا و أضفت على الدراسة نوع من الدقة العلمية كون هذه الوثائق تحمل أرقام و احصائيات و حتى نشاط العلاقات بين الجزائر و إيطاليا من تبادل الزيارات وعقد الاتفاقيات و تجديدها لأمد الطويل،إضافة لإقامة مشاريع و متابعة أخرى سبق و الاتفاق عليها.

بالإضافة،إلى الاستعانة بعدة مراجع أخرى مساعدة للمحاولة الدائمة للإحاطة بموضوع الدراسة (سيتم الإشارة إليها في التهميش و قائمة المراجع).

-**الإطار المنهجي للدراسة:** يستلزم على الباحث العلمي عند دراسته لموضوع دراسة أكاديمية أن يوظف مناهج البحث العلمي الأكاديمي ،أين تم لتحليل موضوع دراسة هذه المذكرة التي تحت عنوان"البعد الإقتصادي للعلاقات الجزائرية-الإيطالية":

-**المقاربة التاريخية:** تتطلب هذه الدراسة الرجوع إلى عامل التاريخ المشترك بين الجزائر و إيطاليا ،لفهم و إدراك جيد للعلاقات الجزائرية-الإيطالية و الوصول إلى استنتاجات من شأنها أن تكون مساعدة لتحليل الدراسة و تكون أيضا كمرجع للباحثين الأكاديميين.فدراسة البعد التاريخي للعلاقات مهم جدّا لأنّه يكشف طبيعة العلاقات ما إذا كانت منحى إيجابي تعاوني أو سلبي صراعي، فالخلفية التاريخية تعتبر الحجر الأساس و القاعدة و المرجعية التي لابد من تحليلها و الفهم العميق لها.

-**المنهج الوصفي:**و الذي يهدف لتحليل العلاقات الاقتصادية بين الجزائر و إيطاليا.

-**المنهج الإحصائي:**من خلال توظيف عدة احصائيات تشمل هذه الدراسة.و التي تتعلق أغلبها ضمن حجم المبادلات التجارية بين الجزائر و إيطاليا.

-**الإطار النظري للدراسة:** سيتم الاعتماد على النظرتين الآتيتين:

**-النظرية الليبرالية الجديدة:**

تعتبر نظرية الليبرالية الجديدة في العلاقات الدولية إحدى النظريات الرئيسية في هذا المجال، حيث تركز على التعاون والتقارب بين الأمم. و تسلط هذه النظرية الضوء على أهمية الترابط والمنافع المتبادلة، بدلا من الاعتماد فقط على القوة والصراع، كذلك، تعطي أهمية كبيرة للمؤسسات.

**-النظرية الوظيفية الجديدة:**

فالنظرية الوظيفية الجديدة في العلاقات الدولية هي منهج نظري يؤكد على دور المؤسسات الدولية في تعزيز التعاون والحد من الصراع بين الدول. وترتكز هذه النظرية على افتراض أن النظام الدولي ليس بالضرورة فوضوياً، بل هو مترابط، بمعنى أن الدول والجهات الفاعلة الأخرى مرتبطة وتتأثر ببعضها البعض.حيث،تسلط النظرية الوظيفية الجديدة الضوء على أهمية المؤسسات والأعراف والأنظمة الدولية في تشكيل سلوك الدولة وتعزيز التعاون.

**-صعوبات الدراسة:** من الصعوبات الرئيسية التي تلقيتها في مسار البحث في هذه الدراسة،يمكن أن ألخصها في نقطتين أساسيتين:

-نقص في الدراسات العلمية الأكاديمية في الجامعات الجزائرية حول العلاقات الاقتصادية بين الجزائر وايطاليا بل يمكن القول أنها منعدمة كدراسة قائمة بذاتها.فالدراسات الموجودة حول العلاقات بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي بشكل عام.و بالتالي ،العلاقات بين الجزائر و إيطاليا جزئية أو إشارة فقط و ليست بنظرة و تحليل موحد و مستقل.

-صعوبة الوصول للمعلومات وخاصة الأرقام و الإحصائيات الخاصة بالمبادلات التجارية بين الجزائر و إيطاليا،فيستلزم إصرار ذكاء و مجهود معنوي و مادي لتحصيل البعض منها،لإضفاء بعض من الدقة في التحليل و يكون أقرب للواقع.

لكن، بالرغم من كل الصعوبات التي تلقيتها في مسار البحث في هذه الدراسة إلاّ أنّ إصراري على تجاوز العقبات كان أمر لا بد منه ،فالدراسة كانت حول العلاقات الاقتصادية التي أعطي لها اهتماما كبيرا خاصة ضمن العلاقات الجزائرية –الإيطالية.وتبقى الإرادة و الأمل و المقاومة الحافز و الملازم و المرافق لأهدافي و طموحاتي. و آمل أن يكون هذا العمل الأكاديمي الذي أنجز في فترة قصيرة و الذي لم

يعطى حقه كما ينبغي لتوسيعه ،كما يمكن اعتباره بؤرة أو منظار مساعد و محفز للاهتمام بالعلاقات الاقتصادية بين الجزائر و إيطاليا.

**-تقسيم الدراسة:**

اعتمادًا على التكامل المنهجي المتبع في الدراسة،و لتحقيق أهداف الدراسة،تم تقسيمها إلى ثلاث (3) فصول رئيسية:

**1**- الفصل الأوّل عبارة عن الإطار النظري للدراسة ،و الذي يتضمن 3 مباحث:

في المبحث الأوّل تناول ماهية العلاقات الاقتصادية الدولية ، والذي بدوره يقوم على 3 مطالب،فـالمطلب الأوّل يشمل مفهوم العلاقات الاقتصادية الدولية،أما المطلب الثّاني التطور التاريخي للعلاقات الاقتصادية الدولية، للوصول للمطلب الثالث خصائص وأهمية العلاقات الاقتصادية الدولية.

و في المبحث الثّاني يعرض العامل الاقتصادي في العلاقات الدولية،الذي يشمل المطلب الأوّل يفحص مضامين و أهمية العامل الاقتصادي،و المطلب الثّاني الذي يتطرق إلى النظريات المفسرة لمعامل الاقتصادي في العلاقات الدولية .

في المبحث الثّالث يشمل النظريات المفسرة للبعد الاقتصادي في العلاقات الدولية،والذي يحتوي على مطلبين،في المطلب الأوّل يتم الإشارة إلى النظرية الليبرالية الجديدة كإعادة النظر في النظريات كنـظرية التبادل الإقتصادي،في المطلب الثّاني سيتم فحص النظرية الوظيفية الجديدة.

2-الفصل الثاني يشير لواقع العلاقات الاقتصادية الجزائرية الايطالية،الذي يشمل 3 مباحث،يتم عرض في المبحث الأوّل خصوصية العلاقات الاقتصادية الجزائرية الايطالية،ففي المطلب الأوّل لهذا المبحث سيتم الغوص في تاريخ العلاقات الجزائرية الايطالية و تطورها، و المطلب الثّاني يتم التطرق لـتطور العلاقات الاقتصادية الجزائرية الايطالية.في المبحث الثّاني يفحص الأهمية الاقتصادية لكل بمدّ بالنسبة للأخر،ففي المطلب الأوّل يتم الإشارة إلى دوافع العلاقات الاقتصادية الجزائرية الايطالية،بالنسبة للجزائر و بالنـسبة لإيطاليا.أما المطلب الثاني يفحص أهداف العلاقات الاقتصادية الجزائرية الايطالية.و المطلب الثّالث يتم ذكر ميادين التعاون الاقتصادي الجزائري الإيطالي.في المبحث الثالث سيتم تحليل البعد الاقتصادي للعلاقات الجزائرية- الإيطالية ،بالإشارة في المطلب الأوّل الذي يحلّل وسائل و الأدوات التعاون الاقتصادي**:** الوسائل المستخدمة من طرف الجزائرو الوسائل المستخدمة من طرف ايطاليا،والمطلب الثّاني يشمل التعاون في المجال الثقافي والسياسي و الأمني في العلاقات الجزائرية-الإيطالية.

**3**-الفصل الثالث يشير إلى تحديات و آفاق و مستقبل العلاقات الاقتصادية الجزائرية – الايطالية،أين يتم التطرق في المبحث الأوّل إلى مكاسب و رهانات العلاقات الاقتصادية الجزائرية الايطالية، أين يتم التحليل في المطلب الأوّل إلى مكاسب الشراكة الاقتصادية الجزائرية الإيطالية بالنسبة للجزائر و بالنسبة لإيطاليا، **أما** المطلب الثّاني سيتم عرض رهانات التعاون الاقتصادي الجزائري الإيطالي بالنسبة للجزائر و بالنسبة لإيطاليا، ثمّ على المستوى الأوروبي والدول.

في المبحث الثّاني سيتم الإشارة إلى آفاق العلاقات الاقتصادية الجزائرية الإيطالية، أين يتم الإشارة في المطلب الأوّل إلى تعزيز العلاقات الاقتصادية الإستراتيجية،أما في المطلب الثّاني سيتم الإشارة إلى تعزيز مكانة الجزائر كشريك استراتيجي لإيطاليا.

في المبحث الثّالث كمحاولة وضع نظرة لمستقبل العلاقات الجزائرية-الإيطالية :إطار شراكة إستراتيجية متينة و موثوقة. ففي المطلب الأوّل سيتم التطرق إلى الجزائر كشريك استراتيجي لإيطاليا في المجال الطاقوي والصناعي.**أما** المطلب الثّاني سيتم وضع محاولة إعطاء نظرة لمساهمة الجزائرية- الإيطالية في إحلال الأمن والسلم في المنطقة المتوسطية و الإقليمية.

# الفصل الأول:

## الإطار النظري للدراسة

## الفصل الأوّل:الإطار النظري للدراسة

### المبحث الأوّل: ماهية العلاقات الاقتصادية الدولية

تعتبر العلاقات الاقتصادية مادة مهمة وحيوية في حقل العلوم السياسية.ولهذا سنقوم في المبحث الأول بالتطرق إلى مفهوم العلاقات الاقتصادية الدولية، التطور التاريخي للعلاقات الاقتصادية .

### المطلب الأوّل: مفهوم العلاقات الاقتصادية الدولية

تتناول العلاقات الاقتصادية الدولية تحليل التفاعلات والمعاملات والأنشطة الاقتصادية بين مختلف البلدان والمنظمات الدولية والشركات. ويمكن أن تغطي هذه العلاقات جوانب مختلفة، بما في ذلك التجارة الدولية ، حيث ،تعتبر العلاقات الاقتصادية الدولية مهمة للنمو والتنمية الاقتصادية للدول، لأنها تتيح الوصول إلى موارد وأسواق أكبر، وتعزز القدرة التنافسية والابتكار، وتشجع التعاون والتكامل بين مختلف البلدان. ومع ذلك، فإنها يمكن أن تتعرض أيضًا لمخاطر وتحديات، مثل المنافسة غير العادلة، والحواجز التجارية، والأزمات المالية، والتوترات الجيوسياسية.

لهذا السبب، تعد دراسة العلاقات الاقتصادية الدولية أمر مهم لتحليل وإدارة العلاقات الاقتصادية المعقدة بين البلدان والشركات، تعزيز النمو الاقتصادي المستدام والشامل ، تحليل اتجاهات وديناميكيات التجارة الدولية، وإدارة العلاقات مع المنظمات الدولية الشركات والمنظمات.[1]

[1]Ulteriori informazioni sulla laurea triennale in Relazioni economiche internazionali :**https://goo.su/zJNZJ ,2022, (24/4/2024).**

تتميز العلاقات الاقتصادية الدولية بشبكة كثيفة من العلاقات المتبادلة التي تتعلق بمعاملات السلع والخدمات، والمعاملات المالية، وتحركات الأشخاص.وتتأثر هذه العلاقات المتبادلة بعوامل مختلفة، بما في ذلك مستوى التنمية الاقتصادية والنظام السياسي والنظام القانوني وثقافة البلدان المعنية.وعلى وجه الخصوص، تتميز الإقتصـادات المعاصرة بالترابط القوي الذي يتجلى من خلال التجارة والاستثمارات الأجنبية وحركات رأس المال والأشخاص والتعاون الاقتصادي.ويمكن أن يكون لهذا الاعتماد المتبادل آثار إيجابية، مثل تعزيز النمو الاقتصادي والقدرة التنافسية، ولكن قد تكون له آثار سلبية أيضا، مثل التعرض للمخاطر والأزمات المالية، والاعتماد على البلدان الأجنبية لتوفير الموارد والأسواق.[1]

ويمكن لدراسة العلاقات الاقتصادية الدولية أن توفر فهماً أعمق لهذه الظواهر، وتساعد في وضع استراتيجيات وسياسات لتعزيز النمو الاقتصادي المستدام والشامل، وإدارة المخاطر والتحديات المرتبطة بالعلاقات الاقتصادية الدولية ،هنا يكون الحديث عن أهمية "العلاقات الاقتصادية الدولية"،و اختلاف العلاقات الاقتصادية الدولية عن العلاقات الاقتصادية الداخلية،و منافع و مكاسب التجارة الخارجية.و حول العلاقات الاقتصادية ،يمكن الاستشهاد بالرأي التالي:" تزداد أهمية العلاقات الاقتصادية الدولية على النطاقين المحلي و العالمي،ويوم بعد الآخر ،نظرًا للآثار المتبادلة التي تنشأ بين الدول في إطار هذه العلاقات،و بالذات في ظلّال التّطورات المعاصرة في الاقتصاد الدولي،حيث برزت العديد من الظواهر في المحيط الدولي،و التي أدت إلى ربط اقتصاديات الدول بعضها بالبعض الآخر ،و بشكل يفوق ما كان عليه خلال الفترات السابقة،و بالذات في ظلّ الاتّجاه نحو العولمة في نطاق العالم"2.

ومن المهم القول بأن الاقتصاد الدولي يعالج كذلك "العلاقات بين الأقطار و التشابك الناتج هام جدًا للرفاهية الاقتصادية لمعظم أقطار العالم،كما أنه في ازدياد.و تختلف العلاقات الاقتصادية بين الأقطار عن العلاقات الاقتصادية بين الأجزاء المختلفة للقطر الواحد.و هذا يولد مشاكل مختلفة تستلزم أدوات تحليل مختلفة إلى حدّ ما،مما يبرر الاقتصاد الدولي كفرع متميز و منفصل عن الاقتصاد التطبيقي[3].و نتيجة توسع عمليات الإنتاج،فإن التبادل و التعامل بدأ مع تحقيق فائض من إنتاج الفرد

---

[1] **Relazioni economiche internazionali :https://goo.su/KI2U, 2021, (24/4/2024).**

[2] د.فليح حسن خلف :**العلاقات الاقتصادية الدولية** ،مؤسسة الوراق للنشر ،عمان، الأردن،ط 1 ،2001، ص9**.**

[3] دومينيك سلفاتور،**نظريات و مسائل في الاقتصاد الدولي**، ترجمة:د.محمد رضا علي العدل. مراجعة:د. عبد العظيم أنيس ،ديوان المطبوعات الجامعية،القاهرة:مصر،ط1992،1،ص9.

يزيد عن احتياجاته،وهو الأمر الذي أدّى إلى مبادلة هذا الفائض مع الفائض الذي ينتجه الأفراد الآخرين،و هو الأمر الذي نتج عنه نشوء بدايات التخصص و تقسيم العمل بين الأفراد و المجتمع.و تطورت هذه العملية بين الدول و الوحدات السياسية نتيجة عدة عوامل منها:

1- استخدام النقود كأداة في المبادلات و المعاملات.

2-التّطور الواسع في وسائل و طرق النقل و الاتصال و كلفته.

3-تطور طرق ووسائل الإعلان و استخدام العلامات التجارية و أساليب الدعاية و الترويج الحديثة.

4 -توسيع الإنتاج من أجل تغطية كلّ متطلبات السوق،ما أدّى لاتّساع حجم المبادلات و المعاملات محليا و دوليا.

5-توسيع و نمو المبادلات الدولية عبر الحجم الكبير للمشروعات و التطور التقني الهائل و المستمر.

6-اكتشاف مناطق استخراج الذهب و الفضة أدى لتوسيع المبادلات الدولية عبر تصدير البضائع و الخدمات إلى تلك المناطق.

7-الثورة الصناعية في الغرب ساهمت في البحث عن أسواق تصريف جديدة،و أسواق منتجة للمواد الأولية،و هو ما زاد في حجم و نوعية المبادلات التجارية.

و مما سبق نرى بأن التجارة الخارجية تفتح أمام البلدان فرص التخصص و زيادة تقسيم العمل ،مما يؤدي إلى زيادة إنتاج و استهلاك العالم،و بالتالي ارتفاع مستوى الرفاهية العالمية.إن ميزة التجارة الخارجية هي أنها تمكن كل بلد من أن يستفيد من مزايا البلدان الأخرى،فما يتمتع به بلد معين تضعه التجارة الخارجية تحت تصرف البلدان الأخرى.و عليه،فالتجارة توسع الأسواق الداخلية و الخارجية للمنتجين المحليين و تجبرهم على التنافس و على استعاب التكنولوجيا الحديثة،و تصبح التجارة بالتالي محرك التوسع في القطاعات الاقتصادية الأخرى،كما أن نمو القدرات التصديرية يقلل من الاستيرادات الصناعية و الخدمية المنافسة.

## المطلب الثّاني:التطور التاريخي للعلاقات الاقتصادية الدولية

اتّسم التطور التاريخي للعلاقات الاقتصادية الدولية بالانفتاح التدريجي للاقتصادات وزيادة الترابط بين البلدان. في الماضي، كانت الاقتصادات عبارة عن أنظمة مغلقة إلى حد كبير، مع تفاعل ضئيل أو معدوم مع الأنظمة الاقتصادية الأخرى. ومع ذلك، فإن الواقع الحالي مختلف تمامًا، حيث أصبحت الاقتصادات مترابطة ومترابطة بشكل متزايد.[1]

يمكن إرجاع تطور العلاقات الاقتصادية الدولية إلى القرن التاسع عشر، عندما تم إنشاء أولى المنظمات الاقتصادية الدولية، مثل الاتحاد الدولي للبرق في عام 1865، والاتحاد البريدي العالمي في عام 1874. وكان هدف هذه المنظمات هو تسهيل الاتصال والتجارة بين الدول. شهدت الفترة ما بين الحربين العالميتين توسعاً كبيراً في التجارة الدولية، مع إنشاء عصبة الأمم وإنشاء صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في عام 1944. وكانت هذه المؤسسات تهدف إلى تعزيز التعاون الاقتصادي الدولي والاستقرار.في فترة ما بعد الحرب، شهد الاقتصاد العالمي فترة من النمو القوي، عرفت باسم "العصر الذهبي" للرأسمالية، والتي تميزت بزيادة في التجارة والاستثمار الدوليين. شهدت هذه الفترة ظهور الشركات المتعددة الجنسيات وتطور أشكال جديدة من التعاون الاقتصادي الدولي، مثل اتفاقيات التجارة الحرة والتكامل الاقتصادي الإقليمي.ومع ذلك، فقد تعرض النظام الاقتصادي الدولي أيضًا لأزمات وتحديات مختلفة، مثل الصدمات النفطية في السبعينيات، وأزمة الديون في الثمانينيات، والأزمة المالية في عام 2008. وقد سلطت هذه الأزمات الضوء على الترابط بين الاقتصاد الدولي والاقتصاد العالمي، وضرورة التعاون الدولي لمواجهة هذه التحديات.[2]

تتميز العلاقات الاقتصادية الدولية اليوم بشبكة معقدة من التفاعلات، بما في ذلك التجارة في السلع والخدمات، والمعاملات المالية، وتحركات الأشخاص. وتتأثر هذه التفاعلات بعوامل مختلفة، مثل مستوى التنمية الاقتصادية، والنظام السياسي، والنظام القانوني، والخلفية الثقافية للدول المعنية.أيضا، تعد دراسة العلاقات الاقتصادية الدولية ضرورية لفهم ديناميكيات الاقتصاد العالمي ولتطوير استراتيجيات لتعزيز النمو الاقتصادي المستدام والشامل.

[2]Storia delle relazioni economiche internazionali : https://goo.su/0JY6DUx , 2023, (26/4/2024).

## المبحث الثّاني:العامل الاقتصادي في العلاقات الدولية

ستتم محاولة للإشارة في هذا المبحث إلى مضامين و أهمية العامل الاقتصادي والنظريات المفسرة لمعامل الاقتصادي في العلاقات الدولية.

### المطلب الأوّل:مضامين و أهمية العامل الإقتصـادي

يلعب العامل الاقتصادي دورا هاما في العلاقات الدولية ويؤثر على العلاقات بين الدول والمجموعات الاقتصادية الدولية إذ يمكن استخدام العامل الاقتصادي كأداة للضغط على بعض الدول التي تعتمد بشكل كبير على سلع محددة لإقتصاداتها .و تعد التجارة الدولية جزءًا مهمًا من العلاقات الدولية، ولا يمكن لأي دولة الاعتماد بشكل كامل على إنتاجها المحلي لتلبية جميع احتياجاتها،حيث يعتبر تبادل السلع والخدمات بين الدول يمكّنها من الحصول على ما ينقصها من السلع والخدمات .كما يساهم العامل الاقتصادي في تحقيق الاكتفاء الذاتي وتعزيز مواقف الدول في العلاقات الدولية، مما يجعله عنصرا أساسيا في تحقيق الأمن القومي.[1]

وعليه ،يعتبر العامل الاقتصادي عنصرا حاسما في العلاقات الدولية، يؤثر على العلاقات بين الدول والمجموعات الاقتصادية الدولية. ويمكن استخدامه كأداة للضغط، والمساهمة في تحقيق الاكتفاء الذاتي، وتعزيز الأمن القومي ،إذ يعطي المجتمع الدولي أهمية العامل الاقتصادي في تعزيز النمو الاقتصادي المستدام والتنمية.

### المطلب الثّاني:النظريات المفسرة للعامل الاقتصادي في العلاقات الدولية

يتم تفسير العامل الاقتصادي في العلاقات الدولية من خلال تحليلات لنظريات مختلفة، بما في ذلك الواقعية والليبرالية والماركسية الجديدة. فالواقعية تنظر إلى العلاقات الدولية باعتبارها لعبة محصلتها صِفر، حيث تتنافس الدول على السلطة في ظل نظام فوضوي، ويعتقد الواقعيون أن الدول سوف تفعل ما في وسعها للحصول على السلطة من خلال أي فرص متاحة، بما في ذلك الاعتماد الاقتصادي المتبادل. ومع ذلك، فإنهم يجادلون أيضًا بأن الاعتماد الاقتصادي المتبادل يجعل الأمة أضعف عندما تصبح معتمدة على دولة أخرى، مما يدفع الدول إلى السعي إلى تحقيق قدر أكبر من الاستقلال الاقتصادي. ومن ناحية أخرى، تؤكد الليبرالية على أهمية التعاون والاعتماد المتبادل بين الدول.،إذ يجـادل الليبراليون بأن الاعتماد الاقتصادي المتبادل يمكن أن يقلل من احتمالية الصراع من خلال زيادة تكاليف الحرب وخلق مصالح اقتصادية مشتركة، كما يؤكدون على دور المؤسسات

[1] أثر العامل الإقتصادي في العلاقات الدولية:https://goo.su/wnts ،2020،.(25/4/2024).

والأنظمة الدولية في تعزيز التعاون والحد من الصراعات.[1] أما الماركسية الجديدة، وهي نهج أكثر انتقادا للعلاقات الدولية، تؤكد على دور الهياكل والأنظمة الاقتصادية في تشكيل العلاقات الدولية.،إذ يزعم الماركسيون الجدد أن الاقتصاد العالمي منظم بطريقة تفيد بعض الدول والأفراد على حساب الآخرين.، كما أنها تؤكد على دور الشركات عبر الوطنية وغيرها من الجهات الفاعلة غير الحكومية في تشكيل العلاقات الدولية.[2]

فالنظريات المشار إليها سابقا تشير إلى تحليلات مختلفة حول العلاقة بين الترابط الاقتصادي والصراع، مما يسلط الضوء على مدى تعقيد العلاقة بين الاقتصاد والعلاقات الدولية. كما أنها تؤكد على أهمية فهم السياقات التاريخية والسياسية التي يحدث فيها الترابط الاقتصادي والصراع.

[1] Theories of Global Politics :**https://goo.su/Vqrm, May 15 2022, (25/4/2024).**

[2] **Economic Interdependence and Conflict: An International Relations Theory Analysis: https://goo.su/6UUKU ,10/2022, (25/4/2024).**

## المبحث الثّالث:النظريات المفسرة للبعد الاقتصادي في العلاقات الدولية

سيتتم محاولة في هذا المبحث لتقديم النظرية الليبرالية الجديدة كإعادة النظر في النظريات كنـظرية التبادل و النظرية الوظيفية الجديدة.

### المطلب الأوّل:النظرية الليبرالية الجديدة.

تعتبر النظرية الليبرالية الجديدة نظرية أساسية في العلاقات الدولية ، حيث تركز على التعاون والتقارب بين الأمم. وتسلط هذه النظرية الضوء على أهمية الترابط والمنافع المتبادلة، بدلا من الاعتماد فقط على القوة والصراع.ظهرت نظرية الليبرالية الجديدة استجابة لمحدودية الواقعية التقليدية وظهور الاعتماد المتبادل في النظام الدولي.

تتميز نظرية الليبرالية الجديدة بتأكيدها على أهمية المؤسسات (مثل الأمم المتحدة، ومنظمة التجارة العالمية، وصندوق النقد الدولي، منتدى للدول للتفاوض والتعاون بشأن القضايا ذات الاهتمام المشترك) والأعراف والأنظمة الدولية في تشكيل سلوك الدولة وتعزيز التعاون،و أن النظام الدولي لا يتم تحديده فقط من خلال سياسات القوة، ولكن أيضًا من خلال القواعد والمعايير التي اتفقت عليها الدول.[1] تسلـط النظرية الضوء أيضًا على أهمية الترابط الاقتصادي في تشكيل سلوك الدولة، بحجة أن الدول مترابطة بشكل متزايد من خلال التجارة والتمويل والاستثمار، مما يخلق شبكة من الترابط الذي يمكن أن يعزز التعاون ويقلل من احتمالية الصراع.

تؤكد نظرية الليبرالية الجديدة في العلاقات الاقتصادية الدولية على أهمية التعاون والمنفعة المتبادلة في التفاعلات الاقتصادية بين الدول. وتسلط هذه النظرية الضوء على المكاسب والفرص المطلقة التي توفرها التجارة، فضلا عن تفضـيلات تقرير المصير وعدم التدخل، باعتبارها قيدا على التوسعية. إن الوسيلة الأساسية لتقييد السلطة في هذه النظرية هي المؤسسات والأعراف على المستويين المحلي والدولي، مع كون المؤسسات الاقتصادية فعالة بشكل خاص في تعزيز التعاون بسبب الفوائد الكبيرة التي يمكن الحصول عليها. وتضيف المعايير الليبرالية أيضًا قيودًا أخرى على استخدام القوة من خلال تشكيل فهمنا لأنواع السلوك المقبولة.كذلك، توفر نظرية الليبرالية الجديدة ردًا

ثابتًا على الواقعية، مع تقليد نظري عميق متجذر في الأدلة وفهم دقيق لدور المؤسسات والسلوكيات والروابط الاقتصادية في التخفيف من القوة العنيفة للدول.[1]

وعليه، توفر نظرية الليبرالية الجديدة في العلاقات الدولية فهمًا دقيقًا ومعقدًا للنظام الدولي بصفة عامة و في البعد الاقتصادي للعلاقات الدولية بصفة خاصة، مع التركيز على أهمية التعاون والمعايير والمؤسسات في تشكيل سلوك الدولة وتعزيز الأمن والاستقرار.

## المطلب الثّاني:النظرية الوظيفية الجديدة

النظرية الوظيفية الجديدة في العلاقات الدولية هي منهج نظري يؤكد على دور المؤسسات الدولية في تعزيز التعاون والحد من الصراع بين الدول. وترتكز هذه النظرية على افتراض أن النظام الدولي ليس بالضرورة فوضوياً، بل هو مترابط، بمعنى أن الدول والجهات الفاعلة الأخرى مرتبطة وتتأثر ببعضها البعض.حيث،تسلط النظرية الوظيفية الجديدة الضوء على أهمية المؤسسات والأعراف والأنظمة الدولية في تشكيل سلوك الدولة وتعزيز التعاون.[2]

كما تعترف هذه النظرية بدور الترابط الاقتصادي في تشكيل سلوك الدولة، بحجة أن الدول تترابط بشكل متزايد من خلال التجارة والتمويل والاستثمار، مما يخلق شبكة من الترابط الذي يمكن أن يعزز التعاون ويقلل من احتمالية الصراع.[3] إضافة ،فترتبط النظرية الوظيفية الجديدة ارتباطًا وثيقًا بالليبرالية، التي تؤكد على التدخل والتعاون العالمي والديمقراطية والرأسمالية. ومع ذلك، فهي تختلف عن الليبرالية الكلاسيكية في تأكيدها على دور المؤسسات والأعراف الدولية في تشكيل سلوك الدولة وتعزيز التعاون.

يرى "**إيرنست هاس**" بأن عملية التكامل و الإندماج تبدأ من توقع المكاسب و المصالح،و ركز على دورالقوة وعملية التقنين الفني في دفع عملية التكامل و الإندماج،لانتشار الرفاه.و يرى أن التكامل يتعزز من خلال الخبراء في وضع معايير و تمثيل الأطراف بطريقة متساوية،حيث أن عملية التكامل ستتعرض

---

[1]Introducing Liberalism in International Relations Theory :**https://goo.su/4UZHJ ,** 2018, **(26/4/2024).**

[2]THEORIES OF INTERNATIONAL RELATIONS: A DEFINITIVE GUIDE: **https://goo.su/38gjVl** , 2024**, (26/4/2024).**

[3] International relations theory : **https://goo.su/f3tv ,2024, (26/4/2024).**

للفشل إذا كانت مرتبطة بدولة معينة أو قيادة كارزمية.و قد صنف متغيرات عملية التكامل في ثلاث فئات :

-**الفئة الأولى**:من المتغيرات يسمها المتغيرات القاعدية:و تتمثل في صفات و قدرات الوحدات الداخلة في عملية التكامل من حيث:حجم الوحدات،درجة وجود تعددية إثنية و عرقية و لغوية داخل هذه الوحدات،توجهات النخب.

-**الفئة الثانية** :من المتغيرات هي المتغيرات التي لها صلة بانطلاق عملية التكامل وتشمل:حجم السلطة الممنوحة لهيئات التكامل الجديدة،و مستوى المشاركة بين الأطراف.

-**الفئة الثالثة**:من المتغيرات و هي المتغيرات الحركية:و تتمثل في نموذج اتخاذ القرار المتخذ،و معدل التعامل بين الوحدات ،وقدرة الأطراف المعارضة أو التي دخلت في عملية التكامل على التكامل على التكيف مع الواقع الجديد.بالإضافة إلى أهمية توافق النخب الإقتصادية مع النخب السياسية أو مع القيادة الحكومية.

يرى "**أميتاي ايتزيوني**" أن التكامل هو عملية امتلاك و سيطرة فعالة في استخدام أدوات العنف و الإكراه،من خلال وجود مركز لاتخاذ القرار،ينطلق هذا التعريف من فرضية أن عملية التكامل الاقتصادي تسبق عملية التوحيد أو التكامل السياسي.و يرى "ايتزيوني" بأن عملية التكامل تمر بأربعة (4) مراحل، تتمثل في:

1- **مرحلة ما قبل التوحيد**:حيث تدخل الدول و الأطراف في علاقات من الاعتماد المتبادل، يشجعها على المزيد من التعاون .

2- **مرحلة التوحيد**:إن الدخول في عملية التوحيد،يتم حسب "ايتزيوني"على أساس حوافز قسرية بوجود تهديد أمني مشترك،أو حوافز نفعية بإدراك و توقع الأطراف للمكاسب المشتركة و الفردية،كما أن أحد الحوافز التي تدفع إلى التكامل هو شعور الأطراف بهوية مشتركة،و هذا الحافز تعمل النخب السياسية على إبرازها و تقويتها.

3- **عملية التوحيد من خلال القطاعات**:في هذه المرحلة،تنتشر عملية التوحيد من قطاع لآخر.

4 -**مرحلة الانتهاء**:وصول عملية التكامل إلى المرحلة النهائية يختلف من تجربة لأخرى، و تختلف مستويات و عمق التكامل من تجربة لأخرى. يرى" **كارل دويتش**" أن عملية التكامل بأنها شعور بالجماعية،و تماثلا في المؤسسات و في القيم و في السلوك،و هذا التيار في دراسة التكامل،يعطي أهمية

كبيرة لمتغير الإتصال في عملية التكامل و الإندماج،و يرى بأنّ التكامل على المستوى الدولي يتأثر بطريقة تحقيق الأمن بين الأطراف، وذلك وفق نموذجين:نموذج الأمن الموحد و نموذج الأمن التعددي

- **نموذج الأمن الموحد:** فحسب **دويتش"** ،يتحقق الأمن الموحد وفق الشروط التالية:وجود انسجام في القيم المشتركة بين الأطراف،توقع المنفعة المشتركة بين الأطراف،زيادة القدرات الإدارية للوحدات الداخلة في التكامل،وجود نمط حياة مشترك بين الأطراف،نمو اقتصادي كبير يحققه الأطراف،اتصال اجتماعي مكثف،اتساع قاعدة النخبة،تعبئة الأفراد في عملية التكامل من حيث أهميتها،تعدد مجالات الاتصال.فنجد مثال "الأمن الموحد" نجد مثاله التاريخي في تشكل الولايات المتحدة الأمريكية كاتحاد فيدرالي مشكل من الولايات الأمريكية.

-**نموذج الأمن التعددي**:ستحقق بثلاث شروط ،تتمثل في:اتساق و انسجام في القيم نخبة اتخاذ القرار،والقدرة على التوقع المشترك،و الاستجابة المشتركة.

**-نظرية التبعية و عملية التكامل:**

يختلف منظور التبعية جذرياً عن منظور الوظيفية في عملية التكامل،فمنظور التبعية يرى بأن العالم مقسم إلى دول مركز غنية و دول أطراف فقيرة،و ترى بأن اندماج الدول الأطراف في النظام الاقتصادي العالمي لم يخلصها من الفقر،هو عائق أساسي من عوائق التنمية،إذ ترى نظرية التبعية أن المسألة ليست في التكامل و إنما في طريقة التكامل،فالتكامل الذي يكرس للتبعية الاقتصادية والثقافية و السياسية و الأمنية،مبني على أساس علاقات تبادل غير متكافئة،و تقسيم دولي للعمل،حيث يقتصر دور دول الأطراف على استخراج على استخراج المواد الخام الزراعية و الصناعية،و دول المركز على الصناعات التكنولوجية المتطورة،القيمة المضافة الناتجة عن تحويل المنتجات الخام إلى منتجات نهائية يتم تسوقيها بأضعاف ما تم شراؤها به.و من أبرز روّاد نظرية التبعية: **"بول بريبيش" ، "إيمانويل" و"والر شتاين".**

# الفصل الثاني:

## واقع العلاقات الجزائرية-الإيطالية

## الفصل الثاني: واقع العلاقات الاقتصادية الجزائرية الايطالية

### المبحث الأوّل:خصوصية العلاقات الاقتصادية الجزائرية الايطالية

ستتم محاولة في هذا المبحث لفحص تاريخ العلاقات الجزائرية الايطالية و تطورها و تطور العلاقات الاقتصادية الجزائرية الايطالية.

#### المطلب الأوّل: تاريخ العلاقات الجزائرية الايطالية و تطوّرها

إن تاريخ العلاقات الجزائرية الإيطالية متعدد الأوجه، حيث تعود جذوره إلى وجود الإمبراطورية الرومانية القائمة على الركائز الفكرية للقديس "أغسطين" و تغلغلها في المملكة النوميدية ( الجزائر حاليًا) و سقوط الملك "يوغرطة". وقد ساهمت الموروثات التاريخية، مثل المؤسسة الثقافية الرومانية في الجزائر، في تعزيز أهمية العلاقة بين إيطاليا والجزائر بالنسبة للاستقرار الإقليمي.

أثناء الغزو الفرنسي للجزائر، لعب المستوطنون الإيطاليون الفرنسيون دورًا في الهيمنة الاستعمارية الفرنسية، وشكلوا الأقدام السوداء وتركوا تأثيرًا ثقافيًا على المجتمع الجزائري. لقد كانت إيطاليا داعمًا قويًا لاستقرار الجزائر، خاصة في أوقات "العشرية السوداء"، حيث قدمت المعلومات الإستخباراتية والتعاون.وفي السنوات الأخيرة، كان التعاون في مجال الاقتصاد والطاقة نقطة محورية في علاقتهما، حيث تم التوقيع على اتفاقيات مهمة لزيادة إمدادات الغاز إلى إيطاليا وأوروبا، أين أصبحت الجزائر أكبر مورد للغاز لإيطاليا حيث وصلت التجارة بين البلدين إلى مستويات قياسية. فتمتد الشراكة الإستراتيجية بين إيطاليا والجزائر إلى ما هو أبعد من الطاقة لتشمل قطاعات مختلفة مثل الدفاع والزراعة والسياحة. ويُنظر إلى العلاقة بين البلدين على أنها حاسمة ليس فقط بالنسبة لهما، بل أيضًا للاستقرار الإقليمي والشراكات العالمية.[1]

اتسم تاريخ العلاقات الجزائرية الإيطالية بمراحل مختلفة من التعاون والصراع. وأعلنت الحكومة الإيطالية عام 1911 ضم ليبيا، مما كان مصدر إلهام للقوميين الجزائريين. واقتصرت الإدارة الإيطالية في ليبيا على المناطق الساحلية، بينما تركت المناطق الداخلية تحت نفوذ القادة المحليين. وكان للدولة العثمانية، التي حكمت ليبيا قبل الاستعمار الإيطالي، تأثير محدود على إدارة المناطق الداخلية. أدى الاستعمار الإيطالي إلى تطوير شبكات التجارة والنقل، خاصة في المناطق الجنوبية من ليبيا. ومع ذلك، تميز الاستعمار الإيطالي بالعنف والقمع، مما أدى إلى مقاومة السكان المحليين. استلهم القوميون

[1] Algeria-Italy: relations between the two shores of the Mediterranean are intensifying : https://goo.su/12XTg , 2023, (28/4/2024).

الجزائريون المقاومة الليبية التي لعبت دورًا مهمًا في النضال الجزائري من أجل الاستقلال. بعد الحرب العالمية الثانية، بدأت الحكومة الإيطالية بالانسحاب من ليبيا، وحصلت البلاد على استقلالها عام 1951.ومنذ ذلك الحين، اتسمت العلاقات الجزائرية الإيطالية بالتعاون في مختلف المجالات، بما في ذلك التجارة والثقافة والسياسة. ومع ذلك، فإن إرث الاستعمار لا يزال يؤثر على هذه العلاقات، خاصة فيما يتعلق بالذاكرة التاريخية والعواقب السياسية والاقتصادية للاستعمار.

خلال الثورة الجزائرية المضفرة ،لقد قامت حكومات دول أوروبا الغربية، فالأعضاء عمومًا في حلف شمال الأطلسي (الناتو) لقد تصرفوا دائمًا كحلفاء للحكومة الفرنسية في ذلك الوقت ودعموها في جهودها السياسة الاستعمارية. ولكن في هذه البلدان نفسها، هناك جزء من الرأي العام (الأحزاب، جمعيات وشخصيات) تحدثت لصالح الجزائر النضالية ورطت نفسها في العمل المناهض للاستعمار. وقد تجلى هذا الإجراء في العديد من البلدان، بما في ذلك فرنسا نفسها، وسنذكر بعض الأمثلة :[1]

### 1) في بلجيكا:

في عام 1957، قام بعض المحامين البلجيكيين الشباب الذين دافعوا عن مناضلي جبهة التحرير الوطني الذين تمت محاكمتهم من قبل العدالة، أنشأوا "التجمع البلجيكي لمحامي جبهة التحرير الوطني". وكان محوره المحامي سيرج مورو (الذي كان والده وزيراً للتعليم الوطني آنذاك) وزوجته. وهناك أشخاص آخرون التزموا بدعم جبهة التحرير الوطني: الأخ فيليب، الذي كان آنذاك طالباً شاباً، أصبح فيما بعد رئيسًا للمجتمع الناطق بالفرنسية، **لوك سومرهاوزن**، ابن رئيس مجلس الدولة البلجيكي الذي أصبح قاضياً، أطباء مثل **د. ايفون كينيس**. لا يزال هناك معلمون آخرون مثل البروفيسور **ليجريف ولابيرش** "لجان السلام في الجزائر". قُتل **لابيرش** على يد "اليد الحمراء" (التي كانت (في الواقع قسم من المخابرات الفرنسية) بطرد مفخخ أدى أيضًا إلى إصابة زوجة وابن. ولم يفتح **البروفيسور ليجريف**، الذي علم بوفاة صديقه، هاتفه قنبلة الطرود.

### 2) في هولندا:

بعض أصدقاء جبهة التحرير الوطني، مثل ميشيل رابتوس (المعروف باسم بابلو في السياسة) وسال سانتيم، تم القبض عليهم ومحاكمتهم لنفس الأسباب. المحاكمتان، واحدة في أمستردام والأخرى في أوسنابروك بألمانيا، كان لها تداعيات تضامنية عالمية من أجل جزائريون يحاربون الاستعمار الفرنسي. كما جرت مظاهرات في البرازيل، الأرجنتين، تشيلي، بوليفيا، بيرو، أوروغواي، وحتى في نيوزيلندا وأيضا في

[1] L' Ambasciatore italiano Giampaolo Cantini ,**ENRICO MATTEI E L´ALGERIA**, Ambasciata d'Italia :Istituto Italiano di Cultura, Algeri, 7 dicembre 2010,P 16-21.

العظمى بريتاني. بعض المثقفين الفرنسيين المشهورين، مثل جان بول سارتر، وكلود بورديه، كتب لوران شوارتز إلى وزير العدل الهولندي للتعبير عن رأيه دعم ميشيل رابتوس في تحركه لصالح الجزائر.

**3) في الدنمارك:**

نساء ورجال ديمقراطيون يطلقون صحيفة "الجزائر فريت" (الجزائر الحرة).يدعم القضية الجزائرية.

**4) في ألمانيا:**

بعض الأصدقاء الألمان تحت Freis Algerien **"الجزائر الحرة"**وتصدر جريدة بنفس عنوان مسؤولية هانز يورغن فيشنفسكي (الذي سيصبح وزير الدولة للمستشار أديناور).

**5) في إنجلترا:**

وتصدر صحيفة أخرى هي "الجزائر الحرة" بمساعدة البعض نواب مثل مايكل فوت (الذي ترشح لاحقًا ضد السيدة تاتشر) وفيني بروكواي، والكاتب المشهور عالميًا إسحاق دويتشر.

**6)سويسرا:**

الصحفيون، بما في ذلك تشارلز هنري فافرود، يشاركون في مقالاتهم في صحيفة "تريبيون". دي لوزان"؛ تنشر ماري مادلين برومانى نشرة سرية معلومات عن الحرب الجزائرية وتنشر إعلانات وبيانات جبهة التحرير الوطني.

**7) في إيطاليا:**

ساعدت بعض الجمعيات الإيطالية الجزائريين كثيرا، سواء على المستوى الفردي أو مثل جبهة التحرير الوطني، وخاصة اللاجئين الجزائريين على الحدود التونسية والمغربية. اتخذ السياسيون المعروفون في ذلك الوقت موقفًا علنيًا من أجل "السلام" في الجزائر" بفضل المفاوضات مع GPRA (الحكومة المؤقتة للجمهورية الـجزائرية) وبشكل أكثر سرية، تم توثيق وثائق جبهة التحرير الوطني للاتحاد الفرنسي (المنشورات، البيانات الصحفية والإعلانات والصحف) تم استنساخها وتوزيعها من قبل ليفيو مايتان ابتداءً من ذلك من ميلانو؛ في الوقت نفسه، نشر ناشر **"فيلترينيلي"** العديد من الأعمال الخاضعة للرقابةمن طرف فرنسا.أما **"إنريكو ماتي "**فكان حليفا مهما للثورة الجزائرية، قبل كل شيء، للثقة التي أظهرها في الجزائر المستقلة المستقبلية، واختارها استغلال النفط الجزائري في ظل

ظروف أكثر عدالة للمنتجين تلك التابعة لكبرى شركات النفط العالمية والتي حصلت على نصيب الأسد في هذا القطاع.

كان **"إنريكو ماتي"** قبل وقت طويل من إنشاء الهيئة الوطنية للهيدروكربونات في عام 1953 البادئ والمسؤول عنه بشكل أساسي، كان فاعلًا أساسيًا في المشهد السياسة الإيطالية في أعقاب الحرب العالمية الثانية. كانت لديه طموحات لوطنه، الذي كان يريد أن يراها ترقى إلى مصاف العظماء الدول الأوروبية، إذ كان عضواً في حزب الديمقراطيين المسيحيين، وكان معروفاً بحساسيته اتجاه العالم الثالث، أيضا كان يعارض بشدة هيمنة الشركات الأنجلو-أمريكية الكبيرة المتعددة الجنسيات الذين احتكروا استغلال الودائع الغنية لصالحهم الحصري الهيدروكربونات في العالم، وخاصة في دول الشرق الأدنى والأوسط كان مقتنعا بأن أنشطة الاستكشاف والاستغلال التي بدأها كانت ناجحة في إيطاليا، لا يمكن إلا أن يعارض إذا حاول ترك النطاق الضيق للبلدين.[1]وعلى المستوى السياسي، كان منفتحًا على أفكار تحرير الشعوب الواقعة تحت الحكم الاستعماري.وبفضل الأصدقاء المحليين أيضًا، التقى في عام 1958 بممثل جبهة التحرير الوطني في روما، **"الطيب بولحروف"**. وسمحت له هذه العلاقة بالالتقاء لاحقًا بجنيف، في روما وميلانو والقاهرة العديد من قادة الثورة مثل : **بن يوسف بن خدة وأحمد** إلى**MATTEI**بومنجل، **محمد يزيد، محمد بن يحيى، عبد الحفيظ بوصوف**. إذ يقتصر دخول **"ماتي"** نادي الأقوياء على **"أعضاء الكارتل"**، لكن برؤية المزايا المالية المختلفة التي تمنح للدول المنتجة. وقد شجعه **عبد الحفيظ بوصوف** في هذا المعنى ورفع قضيته إلى **الملك إدريس السنوسي الليبي**، الذي منحه إياها رغم الضغوط التي مورست عليه امتياز استكشاف واستغلال المحروقات في بلاده. وبمناسبة هذا ، عرضه توزيع الدخل على أساس غير مسبوق من **ENI**الاتصال، أعلن **"ماتي"** نيابة عن شركة" **إيني"** التقاسم المتساوي للأرباح، خمسين -خمسين،مع الدولة المنتجة. [2]

[1] L' Ambasciatore italiano Giampaolo Cantini ,**ENRICO MATTEI E L´ALGERIA**, Ambasciata d'Italia :Istituto Italiano di Cultura, Algeri, 7 dicembre 2010,P 22.

[2] L' Ambasciatore italiano Giampaolo Cantini ,**ENRICO MATTEI E L´ALGERIA**, Ambasciata d'Italia :Istituto Italiano di Cultura, Algeri, 7 dicembre 2010,P 22

وفي الوقت نفسه، شكر **"إنريكو ماتي"** ENRICO MATTEIهذا النجاح نظرا للدعم الذي قدمه له في الواقع، حشدت الطبقة السياسية الإيطالية لصالح القضية الجزائرية، لدرجة أن إيطاليا وأصبحت الدولة الأوروبية التي تتمتع فيها جبهة التحرير الوطني بأكبر تسهيلات وأكبر دعم لنشر تحركها :السياسي والدبلوماسي .عندما ظهرت آفاق التفاوض بين الطرفين خلال الستينيات بين الأحزاب في الصراع،شعرت GPRA(الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية) بأنها مضطرة إلى إعداد ملفات قوية حول الجوانب السياسية،القانونية والاقتصادية والمالية التي تحتاج إلى الدفاع عنها ومن بينها **"ملف الهيدروكربون"** الذي كان الجانب الفرنسي حذرا بشأنه من الفحص بأي شكل من الأشكال، لأنه اعتبر الصحراء إقليما الفرنسية ليست مدرجة في عرض تقرير المصير الذي أعلنه الجنرال **"ديغول "**في مؤتمر 16 سبتمبر 1959. فالاتصالات الأولية، التي أجريت خلال عام 1960 ومعظم عام 1961، لم تكن ذات جدوى لا تنازلات بشأن الصحراء، فمن الجانب الفرنسي الاجتماعان الرسميان **لإيفيان و لوجرين**، في جوان وجويلية 1961 على التوالي،لقد وافقوا على الهدنة بسبب العناد الفرنسي المتجدد. [1]

إن الإرادة الجزائرية القوية في هذه النقطة، والتي تستبعد اتصال جديد،وعوامل أخرى لا تقل أهمية، مثل زيادة مقاومة**ALN** تدهور الوضع العسكري على الشعب الجزائري و الشعب الجزائري ككل، حسابه زعزعة استقرار" الجيش الفرنسي وتقويضه من قبل المنشقين (انقلاب الجنرالات في أبريل1961، الفشل التام لسياسة التكامل أو استيعاب السكان الجزائريون (القوة الثالثة)، تزايد عزلة فرنسا السياسية والدبلوماسية على المستوى الدولي، مما دفع الجنرال **"ديغول"**إلى تعديل جذري موقفها من السيادة الفرنسية على الصحراء. في سبتمبر1961 تم إجراء اتصالات جديدة، سرية هذه المرة للتحضير لفتح اتصالات جديدة المفاوضات العامة.لذلك أعلنت الملف الهيدروكربوني لفحصه أكثر اكتمالا كان دعم **إنريكو ماتي ENRICO MATTEI** حاسماً في هذه المرحلة، أين اتصل بأقرب معاونيه **"ماريو بيراني"**، الذي كان في 1962 واستقر في تونس لهذه المناسبة بغلاف صحفي - مع **عبد الحفيظ بوصوف** و**كريم بلقاسم** و**محمد بن يحيى** لمعالجة القضايا السياسية المرتبطة بالعلاقات الأورومتوسطية، وبالنسبة للمسائل العملية، مع أعضاء **MALG**: المسؤول عن ملف المحروقات **محمد خلادي، رضا رحال، قاصدي مرباح، محمد حرمة كروهة**. فقد كانت الخبرة العملية التي يتمتع بها **"إنريكو ماتي"**ENRICO MATTEI ونصائحه الذكية ملهمة للغاية مجموعة العمل الجزائرية في

[1] L' Ambasciatore italiano Giampaolo Cantini ,**ENRICO MATTEI E L´ALGERIA**, Ambasciata d'Italia :Istituto Italiano di Cultura, Algeri, 7 dicembre 2010,P 22.

تحديد الخطوط العريضة لاستراتيجية تفاوضية قادرة لتقديم الجزائر الحلول الأكثر فائدة لاستغلال الموارد احتياطيات النفط في باطن الصحراء الكبرى.[1]

وفي الوقت نفسه، حصلت **GPRA**على شخصية رفيعة المستوى في التسلسل الهرمي للسلطة الإدارية لولاية الجزائر العاصمة، من خلال الخدمات الإعلامية لوزارة العمل والملكية الفكرية،واحدة من الوثائق الكاملة التي تضمنت النص التفصيلي للأحكام و القوانين و الأنظمة التي تحكم القطاع بالإضافة إلى صور العقود و السندات و الامتيازات وجداول الأسعار القياسية وصحائف المعلومات لجميع الشركات العاملة في الصحراء مع مقدار رأس مالها وتوزيع رأس المال وحصة الدولة الفرنسية في هذا التوزيع أثناء المفاوضات، التي استؤنفت رسميًا في ليه روس في 11 فيفري 1962، حدثت مفاجأة وكان الوفد الفرنسي قاسيا في مواجهة حجة الوفد الجزائري بشأن الملف، والذي تم ذكره كما يلي: [2]

- السيادة الكاملة للدولة الجزائرية على جميع الثروات المعدنية من تراب و إلى باطن الأرض حلول الدولة الجزائرية أمام الدولة الفرنسية في جميع عناصر الأصول التي تحتفظ بها الأخيرة في الشركات العاملة.

-ثم بعد وقف إطلاق النار لا يجوز منح أي امتيازات جديدة للبحث أو الاستغلال أو الاستكشاف ضبطها.

-لا تغيير في رأس المال فيما يتعلق بأسهم أصول الدولة الفرنسية،وعدم حدوث تغيير في السعر المرجعي للنفط الخام و"آبار الخروج" للغاز، ويمكن فرض تعريفات جمركية النقل.

-لا يمكن إجراء أي تغييرات على معدلات الضرائب.

-واستندت هذه الاحتياجات إلى عزم الوفد الجزائري على النظر فيها، فأي تشكيك في المبادئ التي تم تقديمها للتو كان لاغياً وباطلاً.

- فالفترة الانتقالية بأكملها بين وقف إطلاق النار والاستقلال،وكان هذا الملف، أكثر من أي ملف آخر، هو الملف الذي أثر بشكل عميق على طموحات الدولة.

---

[1] L' Ambasciatore italiano Giampaolo Cantini ,**ENRICO MATTEI E L´ALGERIA**, Ambasciata d'Italia :Istituto Italiano di Cultura, Algeri, 7 dicembre 2010,P 22.

[2] L' Ambasciatore italiano Giampaolo Cantini ,**ENRICO MATTEI E L´ALGERIA**, Ambasciata d'Italia :Istituto Italiano di Cultura, Algeri, 7 dicembre 2010,P 23-35

-الجانب الفرنسي للحفاظ على مصالح كبيرة في قطاع الطاقة الحيوي،والتي كانت فرنسا تهدف إلى بناء التنمية الاقتصادية من خلال الهروب من حماية الشركات المتعددة الجنسيات.

- وهذا الفشل أيقظ شيطان «الانتقام البارد» الذي سينتج عنه لسوء الحظ، في القضاء، على فترات قصيرة، من قبل الخدمات الخاصة الفرنسية،من الشخصيتين اللتين اعتبراهما، بحق أو باطل، أصلهما إذلال، هذا هو" صلاح بوعكوير" الذي يعتبر "المصدر" و"إنريكو ماتي" ENRICO MATTEI:"المستشار" الذي كان يُعتقد أنها ستصبح المنافس الأكبر للمصالح الفرنسية في الجزائرفي أعقاب الاستقلال.

فالحديث عن التصور الإيطالي لحرب الجزائر يعني تعدد الأشخاص والجهات الفاعلة الذين يديرون سياسة غالبًا ما تكون غير متجانسة في بعض الأحيان متناقضة والتي قد تبدو غامضة،بمعنى أن هناك سياسة رسمية من الصعب جدًا متابعة الحكومة، حيث يتم تقسيمها بين واجبات التضامن الأطلسي وواجبات التضامن الأطلسي الاتحاد الأوروبي (وهو ما يتطلب دعم باريس) والإرادة والرغبة في إقامة حوار مع الوطنيين الجزائريين ومساعدتهم في نضالهم من أجل الاستقلال، وهو نضال معتبر مشروعة تماما؛ هناك حركة رأي أصبحت منذ صيف 1955، دائماً أكثر حساسية للواقع الوطني الجزائري واعيا لضرورة دعمه "الأمم المتحدة"، مما يستلزم القول على الفور إنها حركة تتغلب على الانفصال الحزبي؛ وأخيرا، هناك **"ماتي MATTEI**،الذي أتاهتمامه بمستقبل الجزائر هو **"اهتمام سياسي"**، لا يهدف إليه فقط لثروات البلاد النفطية، ولكنها على العكس من ذلك أساس لمشروع أكبر بكثير تجديد عام للعلاقة بين ضفتي البحر الأبيض المتوسط .

كافحت إيطاليا لتقبل الفكرة الفرنسية بوجود الخطر الشيوعي الإيطالي في الجزائر،الذي يعتبر حرب الجزائر(الثورة الجزائرية) حرب تصفية استعمار و ليس صراعًا ذو طبيعة ثنائية القطب، لكنه هنا أيضًا يخشى عواقبه رفض دعم السياسات الداخلية والخارجية لفرنسا. ومع ذلك، فالحكومة الإيطالية لم تضع سياسة فرنسا في الجزائر موضع تساؤل رسميًا أبدًا،إن إطالة أمد الحرب التي أقلقت روما، سواء على المستوى السياسي أو العسكري،لأن العدد الكبير من القوات الفرنسية في الجزائر يضعف الجهاز الأطلسي في أوروبا الذي يعتبر حجر الزاوية في الدفاع الإيطالي.[1] وبالتوازي مع احترام التضامن الغربي، فالبرلمان في إيطاليا والحكومة الإيطالية أظهرا التعاطف مع القضية الجزائرية. بالرغم من تحذيرات فرنسية، إيطاليا رحبت بممثلي جبهة التحرير الوطني على أراضيها مثل: "فرحات عباس": رئيس **GPRA** منذ سبتمبر 1958، والذي سافر إلى إيطاليا عدة مرات. بين جوان وسبتمبر 1956،

[1] B. Bagnato, **Une solidarité ambiguë. L'OTAN, la France et la guerre d'Algérie 1954-1958**, « Revue d'histoire diplomatique », 2001,pp. 329-330.

عقدت مفاوضات سرية في روما بين بعض المديرين من جبهة التحرير الوطني واثنين من قادة جبهة **SFIO**، للتفاوض على وقف إطلاق النار و الذي يعرفه بعض الساسة الإيطاليين جيداً. بحسب المصادر الفرنسية، السفارة التونسية بروما توجه الفارين الجزائريين نحو الجبهة المتمردين. وبحسب المصادر نفسها، فقد تم العثور على العديد من الأسلحة الإيطالية الصنع في المنطقة مقاتلون جزائريون. إن سياسة الاهتمام بالمسألة الجزائرية يتم اتباعها بطريقة خاصة للغاية بقلم **"فانفاني"**، أحد أكثر المؤيدين المتحمسين للأطلسي الجديد، والذي ظل لمدة سبعة أشهر من جانفي 1958 إلى فيفري 1959، كان في نفس الوقت رئيسًا للوزراء ووزيرًا للشئون الشؤون الخارجية والأمين العام للديمقراطيين المسيحيين( حزب الأغلبية نسبي). و تعد الشواهد على **"الرضا عن جبهة التحرير الوطني"** كثيرة في عهده والتسهيلات التي منحتها الحكومة الإيطالية لبعض قيادات جبهة التحرير الوطني العابرة روما، وقبل كل شيء، شارك **"فنفاني"** ورئيس الجمهورية **"غرونشي"**في أكتوبر 1958، على الرغم من الاحتجاجات الفرنسية، في مؤتمر البحر الأبيض المتوسط الأول في فلورنسا نظمها رئيس بلدية فلورنسا **"جورجيو لابيرا"** و شارك فيها أيضا المحامي الجزائري **"بومنجل"**، و هدف **"لابيرا"** هو جمع أولئك الذين يقاتلون بعضهم البعض في البحر الأبيض المتوسط الذي ينبغي بدلا من ذلك أن يسعى للسلام والوئام.حيث،ألقى **"لابيرا"** خطابًا مسيحيًا، لكن أساس رسالته هو إجماع الأحزاب السياسية الإيطالية، والهدف يجب يكون استقلال الجزائر.[1] فالضغوط التي مارستها فرنسا والانتقادات التي واجهتها الحكومة يفضح بسبب هذا الخطاب، أين حث **"فنفاني"** على إظهار المزيد بكل حذر،لكن ،في مواجهة الحساسية المتزايدة للقضية الجزائرية، تزايد الدعم الإيطالي.

تشتبه المخابرات الفرنسية في قيام الحزب الشيوعي الإيطالي بتقديم مساعدات مالية لجبهة التحرير الوطني من خلال السيناتور من أصل تونسي **"ماوريتسيو فالينسي"**(الحزب الشيوعي الإيطالي)، عبر القسم الإيطالي لمؤتمر السلام العالمي، نظمت مجموعة في عام 1959،من الأموال للاجئين الجزائريين، في حين ترسل منظمة الشباب الشيوعي بعض الأموال الأدوية لجبهة التحرير الوطني.[2]

[1] R.H. Rainero, **L'Italie entre amitié française et solidarité algérienne**, in J.-P. Rioux (a cura di), La guerre d'Algérie et les Français, Parigi, Fayard, 1990; E. Di Nolfo, La percezione italiana dell'iniziativa gollista in Algeria, in De Gaulle et l'Italie, atti del colloquio organizzato dalla Scuola Francese di Roma , Roma, 1998, pp.155-168.

[2] R.H. S. Mourlane, **La guerre d'Algérie dans les relations franco-italiennes, « Guerres mondiales et conflits contemporains »**, n.217, 2005, pp.77-90.

في مايو ويونيو 1960، تمت دعوة وفد جزائري لزيارة إيطاليا من قبل الحزب الشيوعي، وفي نهاية عام 1960، تم **"تسجيل أغاني الثورة الجزائرية "**.[1]أصبحت مظاهرات التضامن مع الجزائريين عديدة بشكل متزايد منذ عام 1960 فالمنشورات والمقابلات والشهادات التي نشرت أسباب الثورة في إيطاليا ،الجزائريون والتعريف بواقع التعذيب، وفود جبهة التحرير الوطني مدعوة في إيطاليا والمشاركة في مختلف هذه المبادرات ليست حكراً على اليسار الإيطالي ،وذلك بإصدار **"البيان رقم 121"** بشأن الحق في العصيان، والذي تم إطلاقه في فرنسا في سبتمبر 1960، وهو مجموعة من الرسل من السياسيين والمثقفين الإيطاليين من مختلف الآفاق كالرسالة المقدمة في ديسمبر 1960، وهي رسالة إلى الأمين العام للأمم المتحدة، **"داغ همرشولد"**، تطالبه فيها بوقف التعذيب،و أنه لا يوجد جهد و لا سعي لاستعادة السلام في الجزائر ،وتأتي هذه المبادرة بداية عام 1960،أين تم**"تشكيل اللجنة الإيطالية للسلام"** في الجزائر والتي عبرت عن نفسها بشكل أكبر واضح من أجل استقلال الجزائر ،وهذه اللجنة، التي روج لها الديمقراطيون المسيحيون، من الحزب الاشتراكي، من الحزب الاشتراكي الديمقراطي، من الحزب الجمهوري، من الحزب الليبرالي والراديكالي (يتم استبعاد الحزب الشيوعي لأسباب أيديولوجية)، لكن، هدفها هو العمل**"لصالح السلام والاستقلال للشعب الجزائري"** مجددًا **"إرادة وضرورة الصداقة بين الشعب الفرنسي وإيطاليا"**، هذه اللجنة التي تصدر مجلة **«الجزائر»** في سنة 1960 ،و تمثل تعبير بديل عن الحزب الشيوعي بالنسبة للأحزاب السياسية التي تعترف بالحق الجزائر إلى الاستقلال.إذ يحظى هذا النوع من المبادرات برؤية معينة لدى الرأي العام، وهو ما يتبع باهتمام، على سبيل المثال، اجتماع نقاش مع ممثل**GPRA** ، الطائف **"بولهاروف"** الذي يقام في مسرح **"تياترو دي ساتيري"** بروما عشية انعقاد المؤتمر **"جان بول سارتر"**، في 12 ديسمبر 1961، يهاجم سياسة فرنسا في الجزائر وقد قدم صدى عظيم.

وعليه يمكن القول أنه، يعتبر **"الرأي العام الإيطالي"**، في مجمله تقريبًا "التعاطف والمشاركة " في "الحرب من أجل استقلال الجزائر" ،أما بالنسبة للقوى السياسية، فإن حق الجزائر في الاستقلال معترف به جميع الأحزاب تقريبًا – الأحزاب اليمينية منقسمة حول هذه القضية. حتى وفيما يتعلق بالحكومات الإيطالية، فإن الاعتراف بالحق في الاستقلال أمر واضح، ولكن لا بد من ذلك التصالح مع ضرورة عدم تقويض العلاقات مع فرنسا. تأخذ في الاعتبار من هذين الحاجتين في وقت واحد ليس بالأمر السهل.

[1] F. Cresti-A.M. Gregni, **La guerra di liberazione algerina e l'Italia nella visione dei documenti diplomatici francesi, "Quaderni di Oriente Moderno", "Algeria. Il disastro e la memoria"**, a.XXII, n.4, 2003, pp.47-94.

طرح **" مشروع ماتي"** صناعة النفط بمصطلحات جديدة: فهي تصبح الأرض التي يتم فيها تحديد المستقبل العلاقة بين العالم الرأسمالي الغربي والدول التي تمتلك الموارد أساسية لنموها. وتعكس معادلة **"إيني"**، وهي 75-25%، **هذا الأمر يأخذ إلى مسار للتغيير**: يعني ضمناً اختيار التعاون بين شركات النفط والدول المنتجة ،فهو مبدأ ثوري يبدو فاضحًا لمن هم في إيطاليا وفي الخارج، يرفضون رؤية ما هو أبعد من المصالح الاقتصادية الحالية والمباشرة، و إدراك **"ماتي"** حقيقة ضرورة لتغيير مصطلحات العلاقات بين دول الغرب الرأسمالي والدول المنتجة علاقات نحو تطور متناغم وغير متعارض. [1] و يرتكز **" مشروع ماتي"** الاقتصادي والسياسي على هذه الافتراضات، وهو ما يمكن أن يحدث ولا يتم استقبالها إلا بالبرود والمعارضة من قبل شركات النفط التي تهدف إلى الحفاظ على امتيازاتهم، وكذلك من قبل الحكومات، والتيعلى الرغم من وتيرتها بسبب عملية إنهاء الاستعمار، فإنهم يجدون صعوبة في قبول الخسارة الخاصة بهم الإمبراطوريات. وهذا ما يفسر عدائهم اتجاه رئيس **"إيني"**. وتركز فرنسا على المغرب العربي، وخاصة على الجزائر في حالة حرب.

في الواقع، مشروع **"ماتي"** لا يمكن أن يفشل في إثارة قلق الجزائر التي تناضل من أجل نفسها الاستقلال – وهو النضال الذي يعتبره رئيس **"إيني"** شرعيًا بشكل واضح، مثل كل نضالات جميع الشعوب من أجل الاستقلال. فـ**"ماتي"** لا يخفي ميوله. موقفه المؤيد لحلّ الأزمة المبنية على الاعتراف بالظاهرة الوطنية الجزائرية كان محفلها صحيفة **«إل جيورنو»** التي يصدرها **"ماتي"** منذ 21 أبريل 1956. ومن بين الأجهزة الصحفية الإيطاليون، هي إحدى الصحف الأكثر نشاطًا في نشر الرأي ينشر مشاعر مؤيدة للجزائريين، والأكثر انتقادًا للسياسة الفرنسية. يجسد **"ماتي"**: **"الوحش الأسود"** لـ في شمال أفريقيا، لأنه لا يقتصر على تقويض المواقف الفرنسية التقليدية في المغرب وتوقيع اتفاقيات نفطية مع الرباط وفي نوفمبر 1957، نشرت صحيفة **«إل جيورنو»** افتتاحية للمخرج **"جايتانو بالداشي"**، الذي يعترض على ملكية فرنسا للصحراء ويدعو إلى السلام في الجزائر. وفي هذا المقال الذي يحمل عنوان **«من يملك الصحراء؟»**، يكتب **"بالداتشي"** أن فرنسا لا تملكها ليس أمامه خيار سوى **"التعامل مع الدول التي تسيطر على صنبور النفط..."** ،من وهنا الحاجة، التي يعترف بها الفرنسيون ذوو الحس السليم، إلى اتفاق سياسي عام مع البلدان المستقلة في شمال أفريقيا والسلام الحقيقي في الجزائر". للكاي دورسيه، آراء **«إل جيورنو»** هي آراء **"ماتي"** ، التي تعتبرها فرنسا رئيس الشركة التي أصبحت **«الملحق الرئيسي للسياسة الخارجية لإيطاليا في البحر الأبيض المتوسط»**.[2]

[1] D. Yergin**, Il premio. L'epica storia della corsa al petrolio**, Biblioteca Agip, Milano, Sperling e Kupfer editori, 1996, pp. 439.

[2] Palewski scrive: "**eravamo a metà della guerra d' Algeria e, sotto l'influenza di Mattei la cui politica petrolifera gli imponeva un pregiudizio favorevole al panarabismo, l'Italia aveva**

في الختام، إذا كنا لا نستطيع أن نشك في "المساعدة المعنوية والمادية" لماتي اتجاه جبهة التحرير الوطني، يجب التأكيد على أنه ليس الوحيد الذي يتعاطف مع القضية الجزائرية. هناك الدبلوماسية الإيطالية والعالم الدبلوماسي الإيطالي ككل، على الرغم من الاهتمام به ردود الفعل الفرنسية، و التي اقتنعت و بشكل متزايد بأن استقلال الجزائر لا يمكن أن يحدثون فى أن الاستعمار ينتمي إلى الماضي وأن نهاية الحرب ضرورية.ومن هذا المنطلق، فإن**" ماتي"** هو **"المترجم لخط سياسي محدد".**

## المطلب الثّاني: تطور العلاقات الاقتصادية الجزائرية-الايطالية

وشهدت العلاقات الاقتصادية بين الجزائر وإيطاليا تطورا إيجابيا في السنوات الأخيرة، حيث أصبحت الجزائر الشريك التجاري الرئيسي لإيطاليا في أفريقيا والشرق الأوسط. وفي عام 2022، وصلت التجارة بين البلدين إلى مستوى قياسي بلغ 20 مليار يورو، أي أكثر من الضعف مقارنة بـ 8 مليارات في العام السابق. وأصبحت إيطاليا الشريك التجاري الأول للجزائر في جميع أنحاء أفريقيا والشرق الأوسط، حيث يميل الميزان التجاري بشكل واضح لصالح الجزائر بسبب صادراتها الكبيرة من الغاز إلى إيطاليا. ومع ذلك، باستثناء المواد الهيدروكربونية، فإن الوضع معكوس، حيث يبلغ الفائض الإيطالي حوالي 70 في المائة.

وبلغت الصادرات الإيطالية عام 2022 2,311 مليار يورو، بزيادة 30 بالمئة على أساس سنوي، فيما بلغت قيمة الواردات من الجزائر 18,277 مليار يورو عام 2022، طفرة بنسبة 194,6 بالمئة بسبب الزيادة الحادة في الواردات من " - قطاع منتجات المناجم والمحاجر والذي يشمل أيضا الغاز الطبيعي بما يعادل 16.645 مليار يورو.[1]

وتقع السفارة الجزائرية في روما، بينما تقع السفارة الإيطالية في الجزائر العاصمة. ويُنظر إلى العلاقة بين البلدين على أنها حاسمة ليس فقط بالنسبة لهما، بل أيضًا للاستقرار الإقليمي والشراكات العالمية. في عام 2022، وافقت الجزائر على زيادة إمدادات الغاز لإيطاليا وأوروبا بعد الغزو الروسي لأوكرانيا، مع توقيع عقد طاقة بقيمة 4 مليارات يورو لإمدادات غاز إضافية إلى إيطاليا في الجزائر العاصمة، مما يجعل الجزائر أكبر مورد للغاز لإيطاليا.[2]

---

**tendenza a riservare una buona accoglienza ai rappresentanti del FLN"**. G. Palewski, Mémoirs d'action, 1924-1974, Parigi, Plon,1988, p.269.

[1] Algeria-Italy: relations between the two shores of the Mediterranean are intensifying : https://goo.su/x3omq, 2023, (1/5/2024).

[2] Algerian- Italian diplomatic ties : Algeries paying its dept to Rome?: https://goo.su/63TR210 ,2024, (1/5/2024).

وتعززت العلاقات الاستراتيجية الجزائرية الإيطالية بفضل الزيارة التي قام بها الوزير الأول الإيطالي ماتيو رينزي إلى الجزائر سنة 2014، حيث وصف العلاقة بين إيطاليا والجزائر بـ"المهمة والاستراتيجية للغاية". ومنذ ذلك الحين، تعمل الدولتان على تعميق علاقاتهما، خاصة في مجال التعاون الاقتصادي والطاقة. وفي عام 2023، زار الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون روما ووافق على زيادة إمدادات الغاز لإيطاليا وأوروبا بعد الغزو الروسي لأوكرانيا.

وبشكل عام، فإن العلاقات الاقتصادية بين الجزائر وإيطاليا قوية ومستمرة في النمو، حيث يعمل البلدان على تعميق علاقاتهما وزيادة التعاون في مختلف القطاعات. وتعد الشراكة الاستراتيجية بين البلدين أمرا حاسما للاستقرار الإقليمي والشراكات العالمية، ويلعب قطاع الطاقة دورا هاما في العلاقة بينهما.

## المبحث الثّاني:الأهمية الاقتصادية في العلاقات الاقتصادية الجزائرية- الايطالية

سيتم محاولة فحص دوافع العلاقات الاقتصادية الجزائرية الايطالية بالنسبة للجزائر و بالنسبة لإيطاليا، أهداف العلاقات الاقتصادية الجزائرية الايطالية وميادين التعاون الاقتصادي الجزائري الإيطالي.

### المطلب الأوّل: دوافع العلاقات الاقتصادية الجزائرية- الايطالية

#### أولا: بالنسبة للجزائر

و تتحدد العلاقات الاقتصادية بين الجزائر وإيطاليا بعدة عوامل، من بينها الحاجة إلى مصادر الطاقة والرغبة في بناء شراكات استراتيجية. وتعد الجزائر موردًا مهمًا للغاز الطبيعي إلى إيطاليا، وقد عمل البلدان على تعميق تعاونهما في مجالي الاقتصاد والطاقة في السنوات الأخيرة. تمتد الشراكة الاستراتيجية بين الجزائر وإيطاليا إلى ما هو أبعد من الطاقة، لتشمل قطاعات مختلفة مثل الدفاع والزراعة والسياحة. ويُنظر إلى العلاقة بين البلدين على أنها حاسمة ليس فقط بالنسبة لهما، بل أيضًا للاستقرار الإقليمي والشراكات العالمية.[1]

كما لعب الموروث التاريخي لوجود الإمبراطورية الرومانية في الجزائر والتأثير الثقافي للمستوطنين الإيطاليين الفرنسيين خلال الاستعمار الفرنسي دورًا في تشكيل العلاقات الاقتصادية بين البلدين. لقد كانت إيطاليا داعمًا قويًا لاستقرار الجزائر، خاصة في أوقات الصراع المدني، حيث قدمت المعلومات الاستخباراتية والتعاون.[2]

تتأثر العلاقات الاقتصادية بين الجزائر وإيطاليا أيضًا بالسياق الجيوسياسي الأوسع، بما في ذلك سياسات الطاقة للاتحاد الأوروبي والحاجة إلى تنويع مصادر الطاقة. ويعمل البلدان على زيادة إمدادات الغاز إلى إيطاليا وأوروبا، حيث أصبحت الجزائر أكبر مورد للغاز إلى إيطاليا.

---

[1] الاقتصاد لبناء تحالفات سياسية.. العلاقات الجزائرية الإيطالية في أحسن أحوالها؟: https://goo.su/ECGvPL ، فبراير 2023، (1/5/2024)

[2] نبذة عن تاريخ العلاقات الجزائرية – الإيطالية: **https://goo.su/9a11u** ، 2024 ( 1/5/2024).

## ثانيا: بالنسبة لإيطاليا

تعود العلاقات التاريخية و الاستراتيجية بين الجزائر وإيطاليا إلى العصور القديمة، حيث جرت أولى التبادلات التجارية خلال العصر الفينيقي. وقد تشكلت الشراكة الاستراتيجية بين البلدين من خلال الأحداث التاريخية والتبادلات الثقافية المختلفة. يمكن إرجاع التأثير الإيطالي في الجزائر إلى الإمبراطورية الرومانية، التي تركت إرثًا ثقافيًا ومعماريًا كبيرًا في المنطقة. خلال الاستعمار الفرنسي للجزائر، لعب المستوطنون الإيطاليون الفرنسيون دورًا في تشكيل الهوية الثقافية للمنطقة.[1] ولقد كانت إيطاليا داعمًا قويًا لاستقرار الجزائر، خاصة في أوقات الصراع المدني، حيث قدمت المعلومات الاستخباراتية والتعاون. وعمل البلدان أيضًا على تعميق تعاونهما الاقتصادي وفي مجال الطاقة في السنوات الأخيرة، حيث أصبحت الجزائر أكبر مورد للغاز لإيطاليا. تمتد الشراكة الإستراتيجية بين إيطاليا والجزائر إلى ما هو أبعد من الطاقة، لتشمل قطاعات مختلفة مثل الدفاع والزراعة والسياحة.

إن العلاقات الاقتصادية بين الجزائر وإيطاليا مدفوعة بمجموعة من العوامل، بما في ذلك الحاجة إلى مصادر الطاقة، والرغبة في بناء شراكات استراتيجية، والموروثات التاريخية، والسياق الجيوسياسي الأوسع. وتعتبر العلاقة بين البلدين حاسمة بالنسبة للاستقرار الإقليمي والشراكات العالمية، وقد عمل البلدان على تعميق تعاونهما في مجال الاقتصاد والطاقة في السنوات الأخيرة.

تشهد العلاقات الاقتصادية بين الجزائر وإيطاليا حاليا تقدما سريعا، مدفوعا بتنشيط العلاقات الاقتصادية بين البلدين. وتهدف إيطاليا إلى تقليل اعتمادها على الطاقة الروسية، والجزائر مورد مهم للغاز الطبيعي لإيطاليا. ويتطلع البلدان إلى تعزيز تعاونهما في مختلف القطاعات، بما في ذلك الطاقة والصناعة والابتكار و ريادة الأعمال. وتحرص الجزائر على بناء اقتصاد جديد وفعال ومربح قادر على مواجهة التحديات الدولية والإقليمية، فضلا عن التعبير عن مكانتها في قطاع الطاقة و استراتيجيتها في المنطقة مع الاستفادة من نقاط القوة الإيطالية في الصناعة والزراعة والتجارة الخارجية.

ومن المتوقع أن تزداد الاستثمارات الإيطالية في الجزائر، ويهدف البلدان إلى البناء على المبادرات الناجحة التي تم إطلاقها السنة الماضية لتعزيز إمدادات الطاقة الجزائرية إلى إيطاليا. كما

[1] نبذة عن تاريخ العلاقات الجزائرية – الإيطالية: https://goo.su/9a11u ،2024، (1/5/2024)

تهتم الجزائر بجذب الاستثمارات الأوروبية لدعم تنميتها الاقتصادية مع احترام المصالح المتبادلة وتجنب تحويل السوق الجزائرية إلى مجرد منفذ للسلع الأجنبية.[1]

تشير الدبلوماسية الاقتصادية إلى استخدام الأدوات الاقتصادية كوسيلة للسياسة الخارجية لتحقيق أهداف الدولة. اكتسبت الدبلوماسية الاقتصادية أهمية كبيرة في العلاقات الدولية الحديثة، إذ اكتسبت الأدوات الاقتصادية مكانة بارزة في هرمية الأهداف الوطنية للحكومات المعاصرة. يمكن أن تخدم الدبلوماسية الاقتصادية أغراضًا مختلفة، مثل تأمين المزايا الاقتصادية، وتعزيز نفوذ الدولة، وتعزيز التنمية الاقتصادية. وتشمل أدوات الدبلوماسية الاقتصادية الاتفاقيات التجارية، و معاهدات الاستثمار، والعقوبات الاقتصادية، والمساعدة الإنمائية. تشمل الجهات الفاعلة المشاركة في الدبلوماسية الاقتصادية الحكومات والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية وكيانات القطاع الخاص مثل الشركات المتعددة الجنسيات والبنوك وشركات الاستثمار. يمكن أن تتخذ الدبلوماسية الاقتصادية أشكالًا مختلفة، مثل الدبلوماسية التجارية، ودبلوماسية الاستثمار، والدبلوماسية المالية.[2]

و في سياق العلاقات الاقتصادية بين الجزائر وإيطاليا، يمكن استخدام الدبلوماسية الاقتصادية لتعزيز التجارة والاستثمار بين البلدين، وتسهيل الوصول إلى الأسواق، ومعالجة الحواجز التجارية. ومن الممكن أيضًا استخدام الدبلوماسية الاقتصادية لتعزيز التعاون في المجالات ذات الاهتمام المشترك، مثل الطاقة و الصناعة والابتكار. يمكن أيضًا استخدام الدبلوماسية الاقتصادية لمعالجة القضايا المتعلقة بالملكية الفكرية وسياسة المنافسة والتعاون التنظيمي. ومن الممكن ممارسة الدبلوماسية الاقتصادية من خلال قنوات مختلفة، مثل المفاوضات الثنائية، والمنتديات المتعددة الأطراف، والمنظمات الإقليمية. يمكن أيضًا دعم الدبلوماسية الاقتصادية بأدوات مختلفة، مثل الذكاء الاقتصادي والتحليل الاقتصادي والتنبؤ الاقتصادي.[3]

وفي الختام، تلعب الدبلوماسية الاقتصادية دورا حاسما في تشكيل العلاقات الاقتصادية بين الجزائر وإيطاليا. ومن خلال استخدام الدبلوماسية الاقتصادية، يستطيع البلدان تعزيز تعاونهما، والتصدي لتحدياتهما، وتحقيق أهدافهما. ومن الممكن أن تساعد الدبلوماسية الاقتصادية الجزائر

---

[1] تقارب متسارع بين الجزائر وإيطاليا وملف الطاقة أولوية: https://goo.su/0aOKJ ، 23 جانفي 2023، (3/5/2024).

[2] الدبلوماسية الاقتصادية: **https://goo.su/UyLSD**، **2020-07-18** (4/5/2024) .

[3] 2022 بالجزائر ... عام الدبلوماسية الاقتصادية والشراكات الاستراتيجية: **https://goo.su/Bk9t**، 2022، (4/5/2024).

وإيطاليا على بناء مستقبل أكثر ازدهارا واستدامة، يقوم على الاحترام المتبادل والقيم المشتركة والمصالح المشتركة.

## المطلب الثّاني: ميادين التعاون الاقتصادي الجزائري- الإيطالي

تعتبر الجزائر أكبر دولة في القارة الافريقية من جهة ،كما أنها تمتلك إمكانات اقتصادية كبيرة من جهة أخرى،و هذا ما حفز الجانب الإيطالي على زيادة الطموح والتطور في العلاقات الثنائية بينهما :التجارية(خاصة مجال الطاقة) و الاستثماراتية.

تتمتع ريادة الأعمال الإيطالية بمساحة مهمة في السوق الجزائرية يتم تعزيزها بشكل دوري.كما أن الزيادات الثنائية لرئيسي الدولتين-سيرجيو ماتاريلا و عبد المجيد تبون-توطد العلاقات،و التي تصاحبها عوامل أخرى :القرب الجغرافي،انخفاض تكلفة الطاقة،و توفر القوى العاملة الشابة و المتعلمة.

تتيح الإمدادات الوفيرة من الغاز و النفط لإيطاليا توفير تكاليف منخفضة للكهرباء و المنتجات البترولية.علاوة على ذلك،فإن المؤشرات الديمغرافية في الجزائر مثيرة للاهتمام للغاية،مع الأخذ بعين الاعتبار أن عدد السكان يتجاوز بالفعل 47 مليون نسمة،بمعدل نمو سنوي يقارب 2 بالمائة.إضافة ،فإنّ 54بالمائة من السكان تقل أعمارهم عن 30عامًا،فالسوق الجزائرية شابة و متنامية،تتجه بنيتها التحتية أيضًا نحو السوق الإفريقية،و التي توفر بالتأكيد فرصًا كبيرة للمستثمرين.

و لا يزال الاقتصاد الجزائري يعتمد بشكل كبير على المحروقات،التي تمثل حوالي 93بالمائة من الصادرات،و 60بالمائة من عائدات الضرائب،و30بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي. و تهدف التنمية الصناعية على وجه الخصوص إلى تعزيز النشاط من خلال إنشاء ديناميكية إقليمية حول المراكز التقنية الصناعية و الاتحادات و المجموعات لتمكين بناء القدرات و تنويع المنتجات.وفيما يتعلق بقطاع الأدوية،يعد السوق الجزائرية أحد الأسواق الرئيسية في منطقة شمال إفريقيا و الشرق الأوسط بفضل النمو القوي المستمر منذ ما يقرب من 15 عامًا،كما تتمتع إيطاليا بالفعل ببنية تحتية صناعية ملحوظة. حيث ،تسعى الجزائر لجعل ثلاثة قطاعات (البناء و النقل و الصناعة) فعالة في استخدام الطاقة من خلال خطة محددة.و يتضمن البرنامج أيضًا دعم إنشاء صناعة محلية لإنتاج المصابيح الفعالة و سخانات المياه بالطاقة الشمسية و العزل الحراري،و تشجيع الاستثمارات المحلية و الأجنبية.أما في قطاع الصناعة الزراعية ، و من أجل تلبية سياسة فلاحية تركزعلى تعزيز الأمن الغذائي.إضافة إلى دمج المعرفة و الرقمنة في برامج تنمية القطاعات بشكل عام.

هناك مزايا واعدة للاستثمارات في قطاع الشركات الناشئة،وفي إطار استراتيجيتها للتنويع الاقتصادي ،أنشأت الجزائر وزارة للشركات الناشئة،و هي الأولى من نوعها في المنطقة.وفي سنة 2021،بلغت قيمة التجارة بين الجزائر و إيطاليا 7.33مليار أورو،منها5.57 مليار واردات إيطالية و 1.76مليار صادرات.ويشكل الغاز تقريبًا جميع واردات إيطاليا من الجزائر ،أين تصدر إيطاليا بشكل رئيسي الآلات و المنتجات البترولية المكررة و المنتجات الكيماوية و الصلب.فإيطاليا هي ثالث أكبر شريك تجاري للجزائر على المستوى العالمي(العميل الأول و المورد الثالث)،أما الجزائر فهي الشريك التجاري الأول لإيطاليا في القارة الإفريقية.

و في النصف الأول من 2022،أصبحت الجزائر المورد الأول للغاز الطبيعي لإيطاليا .وبالإضافة إلى علاقة الطاقة التاريخية،فإن ركائز الوجود التجاري الإيطالي في الجزائر هي الأشغال العامة الكبيرة،دون إهمال صناعة الدفاع الإيطالي فهناك حوالي 200شركة إيطالية ذات حضور مستقر في الجزائر،و لكن من المتوقع أن تنمو بفضل القطاعات "غير التقليدية".

في مقابلة رسمية مع السفير الإيطالي بالجزائر **"Giovanni Pugliese"**، مـؤطـرة من طرف المجلة التابعة لوزارة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي الإيطالية :

**Diplomazia Economica Italiana** ، حيث صرح في بداية المقابلة بثقل وأهمية التعاون الاقتصادي المتمحور في تشجيع الشركات الناشئة من جهة،والشركات الصغيرة والمتوسطة من جهة ثانية،في قوله: [1]

***"في الجزائر ننظر بأهمية كبيرة لنظامنا الإقـتصادي في علاقاتنا المرتكز على الشركات الناشئة والشركات الصغيرة و المتوسطة".***

أين وجهت له مجموعة من الأسئلة التفاعلية الخاصة بالتعاون الإقتصادي الجزائري-الإيطالي،المرتكزة على شقين أساسين :**التجاري و المالي**،إضافة إلى **إعطاء نظرة مستقبلية** للعلاقات الإقتصادية (التي سنتطرق إليها في المبحث الثالث).

## -الشق التجاري:

الذي يشمل النشاط التجاري بين البلدين و حركة الصادرات و الواردات ،خاصة في مجال الطاقة أو مايسمى بـ "التعاون الطاقوي".

[1] **L´ALGERIA PARTNER STRATEGICO PER LA NOSTRA SICUREZZA ENERGETICA**,la stampa del Ministro degli Affari Esteri e della Cooperazione Internazionale Italiana : Diplomazia Economica Italiana , a cura di agenzia NOVA, N.11 del 21 dicembre 2022 ,p 6.

**-التعاون الطاقوي:**

علاقات الشراكة بين الجزائر و إيطاليا في قطاع الطاقة والمناجم هي علاقات تاريخية وإستراتيجية ،حيث تمس حلقة قيمة الصناعة الطاقوية (المواد الهيدروكاربونية،الكهربائية،الطاقوية الجديدة و المتجددة.

الشركات الإيطالية الناشطة في الجزائر في المجالات التالية:

**1- في مجال المواد الهيدروكاربونية:**

هنالك الكثير من الشركات الإيطالية لها علاقات مع سوناطراك وفق عدّة عقود و اتفاقيات على طول حلقة صناعة المواد الهيدروكاربونية،خاصة شركة "إيني" و شركة "بوناتي".

**أ) <u>العلاقات في أنشطة الاستغلال و الإنتاج المواد الهيدروكاربونية:</u>** [1]

**ب) <u>-علاقات مع شركة "إيني":</u>**

**-إنتاج المواد الهيدروكاربونية:**تشارك شركة "إيني" الإيطالية في إطار شراكة مع شركة "سونطراك"الجزائرية في إنتاج متوسط،حسب حساب معطيات شهر أكتوبر2023:

-البترول الخام:j/bbl255000(78 بالمائة من إنتاج الجمعيات)
-الغاز الطبيعي:j/millions39 (66 بالمائة من إنتاج الجمعيات)

**-العقود المنبع (العقود القاعدية):**في العقود الثمانية و العشرين (28) في الجمعية، وحاليا تجمع شركة"إيني" الإيطالية مع شركة "سونطراك"الإيطالية ثلاثة عشر(13) عقد خاص بالبحث و استغلال المواد الهيدروكاربونية ،ونعرض منها كالتالي:

**العقود 19-13:**

**1**-محيط "بركين"(SONATRACH/ENI /TOTAL/OXY):عقد أو اتفاق تم توقيعه في 19/07/2022 و التي ستستمر في النضوج و الاستمرارية و المتابعة إلى غاية 02/05/2048.لوحظت الموافقة بتاريخ 04/09/2023بواسطة "ALNAFT"من خطة تطوير الودائع المتعلقة بالنطاق التعاقدي لـ "بركين"(كتل 404-208) للاستثمار بقيمة 4 مليار (USD).

[1] **مصدر رسمي**،من وزارة الطاقة و المناجم من طرف مديرية التعاون الدولي (منحت لي هذه المعلومات شخصيا كوثائق ورقية ).

2–محيط بركين الجنوبي (SONATRACH/ENI):عقد وقع في 14/12/2021،والمستمر في المتابعة إلى غاية 05/03/2052.أين تمت الموافقة عن طريق "ALNAFT"،في إطار عقد الهيدروكاربونات لمنطقة "بركين" الجنوبية،فخطط التطوير (POD)،كالآتي:

-بتاريخ 16/10/2023: (POD) بودائع " Nord Ahara Est"، "Hassi Jabaren" (HJB) و "Gaz" (NAHE Gaz) "Issen Bilen" (ISL).

–بتاريخ 12/03/2023: (POD) بودائع " Ouest El"، "Ait Hammouda" (AHM) و "Merk Nord" (WEMN) "El Kheit Tesekha extension".

**العقود05-07:**

**3 -** محيط "Nord-ROM" (Sonatrach/ENI): تم التوقيع بتاريخ 20/07/2009،العقد مستمر في المتابعة و التنفيذ إلى غاية 24/11/2034

4–محيط " **2** Sif fatma " (Sonatrach /ENI): عقد تم توقيع بواسطة سونطراك بتاريخ 28/07/2015،و المستمر بالمتابعة غاية لتاريخ 29/05/2049.

5 –محيط " **2** Ourhoud"(Sonatrach /ENI):عقد تم التوقيع من طرف ""،بتاريخ:26/02/2012، والمستمر في التنفيذ و المتابعة إلى غاية تاريخ06/09/2052.

6 –محيط " **2** emlet El ArbiZ"(Sonatrach /ENI):عقد تم التوقيع من طرف ""،بتاريخ 28/07/2015،و المستمر في التنفيذ والمتابعة إلى غاية 12/02/2050.

**العقود86-14:**

7 - محيط "MLE-djmetLe" (Sonatrach /ENI) **:** تم التوقيع بتاريخ 13/10/2001، و المستمر إلى غاية مارس 2039.

**8**-محيط "Rhourde Elouh et Sif Fatima" (Sonatrach /ENI) **:** تم التوقيع بتاريخ 24/06/1989 ، و المستمر في التنفيذ إلى غاية 21/07/2027.

9-محيط "403 bloc,Zemoul El Kbar" (Sonatrach /ENI) **:** تم التوقيع بتاريخ15/12/1987، و مستمر في التنفيذ والمتابعة إلى غاية12/06/2032.

**10**- محيط"a403 bloc,Zemoul El Kbar "(Sonatrach /ENI) **:** تم التوقيع بتاريخ13/05/1995، والمستمر في التنفيذ و المتابعة إلى غاية 1/10/2026 .

11-محيط "d403 bloc,Zemoul El Kbar " (Sonatrach /ENI) **:** تم التوقيع

بتاريخ14/05/1999، و المستمر بالمتابعة غاية لتاريخ30/12/2026.

**12**-محيط "(Sonatrach /ENI) "In Amenas **:** تم التوقيع بتاريخ29/06/1998، و مستمر في التنفيذ والمتابعة إلى غاية14/10/2027.

**13**-محيط "(Sonatrach /ENI) "In Salah **:** تم التوقيع بتاريخ23/12/1995، و المستمر في التنفيذ والمتابعة إلى غاية18/02/2027.

**ب)علاقات في مجال تجارة المواد الهيدروكاربونية:**[1]

بلغت صادرات المواد الهيدروكربونية نحو إيطاليا ب27,99 مليون من (PET) في سنة 2022،مما يعكس زيادة تقدر ب 11,5% مقارنة بسنة 2021..فقيمة الصادرات شهدت زيادة ملحوظة ب 180% للوصول إلى 17,37 مليار .

فيما يتعلق بسنة 2023،بلغت صادرات المواد الهيدروكربونية نحو إيطاليا في نهاية شهر أفريل 2023 بـ 8,71 مليون من (PET) ،أين وصلت قيمة إلى 4,84 (SU G$).

يقدم هذا الجدول الموالي،حالة صادرات الجزائر نحو إيطاليا من سنة 2020 إلى غاية نهاية شهر أفريل 2023 :

[1] **مصدر رسمي**،من وزارة الطاقة و المناجم من طرف مديرية التعاون الدولي (منحت لي هذه المعلومات شخصيا كوثائق ورقية ).

**الجدول رقم (1):يمثل حالة صادرات الجزائر نحو إيطاليا من سنة 2020 إلى غاية نهاية شهر أفريل 2023 .[1]**

| | الحجم $10^3$ TM) | القيمة $10^6$($ | الحجم $10^3$ TM | القيمة ($ $10^6$ | الحجم $10^3$ TM | القيمة $10^6$($ | الحجم $10^3$ TM | القيمة $10^6$($ | الحجم $10^3M^3$ GN | القيمة $10^6$$ | الحجم $10^3M^3$ GN | القيمة $10^6$$ | الحجم $10^6$ TEP | القيمة $10^9$$ |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 2020 - | 1686,8 | 502,8 | - | - | 427,5 | 144,9 | 1031,0 | 334,0 | 4281,2 | 399,4 | 12242,7 | 1954,4 | 17,6 | 3,3 |
| 2021 | 1695,8 | 975,1 | - | - | 148,0 | 90,9 | 1180,0 | 710,7 | 2009,6 | 268,4 | 21706,4 | 4194,0 | 25,1 | 6,2 |
| 2022 | 2403,9 | 1982,1 | - | - | 299,27 | 245,9 | 1261,9 | 854,3 | 2220 | 1100 | 23810 | 13200 | 27,99 | 17,37 |
| نهاية أكتوبر 2023 | 2084,13 | 1360,86 | - | - | 191,31 | 119,43 | 969,00 | 513,95 | 3347,53 | 1112,75 | 19021,97 | 9021,97 | 24,02 | 12,12 |

**( ترجمة الجدول من اللغة الفرنسية إلى اللغة العربية : اجتهاد من عند الطالبة).**

-بالنسبة للبترول الخام ، فالشركات "
ENI,ENEL.EDISON أصبحت المنتجين و الممثلين في سوق بـ
Sahara Blend فتجارة البترول الخام بالنسبة لهذه الشركات
لصالحها المسجلة في إطار عقود الجمعية مع "سونطراك" آمنة على التوالي في محيط التشغيل
و التنفيذ و المتابعة في
Menzel Ledjmet,Isarène,Reggane Nord

[1] **مصدر رسمي**،من وزارة الطاقة و المناجم من طرف مديرية التعاون الدولي (منحت لي هذه المعلومات شخصيا كوثائق ورقية ).

تحافظ "سونطراك" على علاقاتها التجارية في إطار المعاملات التعاقدية مع Spot,Raffinera Italiana S.R.L,Filliale تتمحور هذه العلاقات و النشاطات التجارية بصفة خاصة في تكرير و تسويق المواد البترولية.

باختصار،فالعلاقات في مجال البترول الخام معتمدة و قائمة غلى عقود لتجهيز Sahara Blend و بيع بضائعها و منتوجاتها ،و شراء بضائع من البنزين و الديزل.

-أما الغاز الطبيعي،تزود "سونطراك" إمدادات إلى إيطاليا من خلال عقود طويلة الأمد عن طريق"Gasduc Enrico Mattei) وعلى شكل"GNL" .و شركات "ENI، ENEL وEDISON "،يعتبرون هم الزبائن الرئيسين.

و حالة تجديد عقود الشركاء،موضحة في الجدول الموالي:

**الجدول رقم (2):يمثل حالة تجديد عقود الشركاء ENI,ENEL.EDISON** [1]

| عقود GN | عقود GN | تاريخ توقيع العقود | تاريخ انتهاء صلاحية العقود – | ملاحظات |
|---|---|---|---|---|
| GEM_ | ENI | 22-10-1977 | 30-09-2019 | **تجديد العقود حتى 2027 مع 8 سنوات +سنتين اختياريتين** |
| GEM | ENEL | 22-08-2000 | 30-09-2019 | **تجديد العقود حتى 2027 مع 8 سنوات +سنتين اختياريتين** |
| GEM | EDISON | 25-07-2006 | 30-09-2019 | **تجديد العقود حتى 2027 مع 8 سنوات +سنتين اختياريتين** |

**( ترجمة الجدول من اللغة الفرنسية إلى اللغة العربية : اجتهاد من عند الطالبة).**

[1] **مصدر رسمي**،من وزارة الطاقة و المناجم من طرف مديرية التعاون الدولي (منحت لي هذه المعلومات شخصيا كوثائق ورقية ).

استقبلت "سونطراك" حاليًا علاقات تجارية مع أربعة (4)شركات إيطالية

، Energas،ButanGas،وItalcost،Liquigas

بحجم عام الذي يبلغ 1 مليون). كذلك،لا بد من ذكر نسبة 42% من واردات الــ في إيطاليا. بالإضافة،إلى العلاقات التجارية بين "سونطراك" و "Liquigas"

التي تخضع إلى عقد شراء و بيع "البروبان " بما يقارب (na/MTK145).

2- **في مجال الطاقات المتجددة و المصادر الطاقوية الجديدة:** [1] المشاريع التي سيتم ذكرها أدناه قيد التنفيذ بين شركة "سونطراك" و شركة "إيني"،و هي التالي:

- عملية مشتركة مع شركة "إيني" لمحطة الطاقة الكهروضوئية من10 MW إلى BRN،في إطار تشميس المنشآت لشركة "سونطراك".

- أعمال و أشغال بناء محطة طاقة الكهروضوئية من BRN(2PV) قيد التقدم حاليًا.

–دراسة الجدوى(الفاعلية)الأولية و التي قيد التنفيذ حاليا لمحطة الطاقة الكهروضوئية إلى(MLE).

–مشروع التنقيب عن الليثيوم المرتبط بالمياه قليلة الملوحة من آبار النفط.

–مشروع إنتاج الوقود الحيوي من خلال تحويل المصفاة إلى مصفاة حيوية بقدرة من250 إلى 500(an/kt)،و دراسة جدوى (فاعلية) هذا المشروع قيد التنفيذ (الإنجاز).

**–مشروع طيار الهيدروجين الأخضر:** [2]

يعتبر مشروع طيار الهيدروجين الأخضر بين شركة "سونطراك" و شركة "إيني" لدراسة إمكانيته التقنية و الإقتصادية في احتمال الإنتاج اللاحق على نطاق صناعي: فالمناقشات التي جرت مؤخرًا بين "سونطراك" و"إيني"،حيث يتم عبر المسح بالتحليل بين السيناريوهات المختلفة و الممكنة فيما يتعلق بالتطبيقات المحتملة و القدرات المتعلقة بـ (PV،lectrolyeuré...)،و دراسة جدوى أو فاعلية هذا المشروع قيد التنفيذ أو الإنجاز.

[1] **مصدر رسمي**،من وزارة الطاقة و المناجم من طرف مديرية التعاون الدولي (منحت لي هذه المعلومات شخصيا كوثائق ورقية ).

[2] **مصدر رسمي**،من وزارة الطاقة و المناجم من طرف مديرية التعاون الدولي (منحت لي هذه المعلومات شخصيا كوثائق ورقية ).

**3- في مجال الإلكترونيات: [1]**

شارك مجمع "أنسالدو" في إطار العديد من العقود لبناء محطة إلكترونية(أنابيب الغاز) باستطاعة تراكمية تقدر بـ2240 MW .هذه المحطات يتم وضعها في الخدمة، و العقود في مرحلة الإغلاق.

ليتم تسليط الضوء عليها بعد التكليف في 2009 و 2010،وهي ثلاث (3) محطات في باتنة،الأربعاء والمسيلة ،حيث بدأت المشاورات حول إنشاء الميزانيات العمومية المؤقتة و التي لم تؤدي إلى اتفاق بسبب اختلاف المواقف (عدم منح المطالبات المالية من الشركة المصنعة بالكامل،و ضرورة تطبيق غرامات التأخير من قبل صاحب المشروع).

فمحاولات الوساطة التي بدأها صاحب المشروع لم تكن ناجحة نظرًا لهذه الفجوة بين اقتراح الشركة و بين متطلبات صاحب المشروع الذي طلب تطبيق الغرامة كاملة للمشاريع الثلاثة تأكيدًا على إنشاء تقارير الميزانيات العمومية المؤقتة.

وفقًا لهذه الوضعية،شارك الطرفان لفهم و فتح مشاورات للتنفيذ النهائي و التام للمشاريع الثلاثة.حاليًا، أخذت المشاورات منحى تسليط الضوء على رصيد مشروع في ولاية باتنة.أما نتائج الوساطة لم تحصل على موافقة مهمة،الأمر الذي دفع كلا الطرفين إلى المشاورات و المناقشات في التقارير المؤقتة تجدر الإشارة إلى أن مجمع "سونلغاز"الجزائرية شرعت في تسديد التي طالبت بها الشركة "أنسالدو" الإيطالية.

تواجد لشركات أخرى إيطالية،كمثال:Tamini،GRP Bonatti،Toshiba Italie، ABB Italie،التي تدخلت في إطار العقود مع مجمع "سونلغاز" و فروعه في مجال تنفيذ أشغال النقل الإلكتروني. فالشركات الإيطالية L.R.S Teletechnica، Tesmec، Gerta power، APSCoelme Costruzioni Electtromec Caniche، قامت بالمشاركة في إطار العقود مع مجمع "سونلغاز" و فروعه في مجال اقتناء و توريد المعدات.

**-تطور التوصيلات الإلكترونية بين الجزائر و إيطاليا:[2]**

إن مبادرة مشروع التوصيلات الإلكترونية المباشر بين الجزائر(الشافية :ولاية الطارف)و إيطاليا(سردينيا)،لقد تمت دراسته للمرة الاولى في 2004 بين "سونلغاز" و "TERNA"

[1] **مصدر رسمي**،من وزارة الطاقة و المناجم من طرف مديرية التعاون الدولي (منحت لي هذه المعلومات شخصيا كوثائق ورقية ).

[2] **مصدر رسمي**،من وزارة الطاقة و المناجم من طرف مديرية التعاون الدولي (منحت لي هذه المعلومات شخصيا كوثائق ورقية ).

الإيطالية .أما،تمت مراجعة و اختبار هذا المشروع في 2014.
عرض هذا المشروع منظور تكاملي إقليمي لأنظمة إلكترونية للبحر الأبيض المتوسط تنطوي على الضفتين.حيث، يتألف من إنشاء الربط البيني للتوصيلات الإلكترونية بين النظامين الإلكترونين الجزائري و الإيطالي عن طريق رابط تحت البحر(أعماق البحر)،بقدرة من 1000 إلى 2000 (MW).

بمناسبة المشاركة في ندوة الجمعية العامة للبحر الأبيض المتوسط ( Transmissionystem OperatorS:مشغل نظام النقل) "TSO-Med"،بصفته رئيسا لهذه الجمعية ،و هو المدير التنفيذي (PDG) لمجمع "سونلغاز" الذي قام بدعم جماهيري باستقبال الوزير الإيطالي المشرف على هذا التحول النشط ،في 17 ماي2022.فالمشاورات و المناقشات قد أقيمت بشكل مهم لتفعيل مشروع التوصيلات الإلكترونية،فالطرف الإيطالي دعم كثيرا إحياء و تنفيذ هذا المشروع.
في هذا الإطار الوزير الإيطالي وضع و شجع آماله في إقامة مجموعة عمل و عرض إدراج "الإتحاد الأوروبي"عن طريق مشاركته التمويلية المالية في هذا المشروع بتأطير و إشراف البنوك الأوروبية.
يعتبر المشروع "Mou" عبارة عن مجموعة من المشاورات و المناقشات بين مجمع "سونلغاز" و شركة "TERNA"و ذلك بالنظر لإنهاض العمل و المجهودات في هذا المشروع.

**4-نشاطات التعاون المتبادلة:**[1]

**-زيارة للجزائر من طرف السيد:ماريو دراغي،الوزير الأول الإيطالي،في 11أفريل 2022:** بمناسبة الزيارة،تم توقيع على وثيقتين،التاليتين ذكرهما:

**-الوثيقة الأولى:**إعلان النية و الرغبة المشتركة في تقوية التعاون في مجال الطاقة بين الجزائر و إيطاليا.

**–الوثيقة الثانية:**اتفاق تعاون في مجال الغاز بين "سونطراك" و "إيني".

**-المنتدى الدولي "اتجاه الجنوب"-الاستراتيجية لموسم جديد جيوبوليتيكي،اقتصادي و اجتماعي-ثقافي في منطقة البحر الأبيض المتوسط،في 13 ماي2022 في سورسنت-إيطاليا:**
في إطار المشاركة في هذا المنتدى،تحدث السيد الوزير في اللجنة "انتقال الطاقة والأمن"،أين تطرق إلى النقاط التالية:

[1] **مصدر رسمي**،من وزارة الطاقة و المناجم من طرف مديرية التعاون الدولي (منحت لي هذه المعلومات شخصيا كوثائق ورقية ).

- جاذبية قطاع الطاقة و المناجم (إطار شرعي محفز)،و تشجيع الاستثمارات الأوروبية في الجزائر الذي يكون مستواه أقل من التوقعات في قطاع المواد الهيدروكاربورية. توحيد الدور الجزائري في المنصة الطاقوية كمورد تاريخي ،آمن و موثوق.

- تشجيع الشراكة في مجالات التوصيلات الإلكترونية والهيدروجينية.

- تذكير بالإمكانات الكبيرة التي تمتلكها دول الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط،من حيث الموارد الطبيعية،مع تأكيد أن التعاون المتبادل بين الجزائر و إيطاليا لابدّ أن يأخذ بعين الاعتبار التفاوت في الأولويات الوطنية،لكن كذلك التفاوت في التطور و القدرات المالية بين دول الضفة الجنوبية و دول الضفة الشمالية للبحر الأبيض المتوسط.

– الحاجة إلى الدعم و المساندة من الدول المتطورة في الضفة الشمالية،عن طريق حشد وسائل التنفيذ، و هي التمويل المستدام و الذي يمكن التنبؤ به و الانتقال التكنولوجي.

**-القمة الرابعة الثنائية الجزائرية- الإيطالية و منتدى رجال الأعمال،في 18و19 جويلية 2022:** بمناسبة انعقاد القمة الرابعة الثنائية الجزائرية –الإيطالية بالجزائر العاصمة،قطاع الطاقة و المناجم تم الانتهاء منه بوثيقتين تعاون في المجال المناجم و التوصيلات الإلكترونية،بوجهة نظر و التوقيع في هذه المناسبة،وهي كالآتي:

-مشروع مذكرة تفاهم في مجال استخلاص و تحويل الرخام.
-مشروع إعلان النوايا في المجال التوصيلات الإلكترونية.

الفيدرالية الجزائرية للصناعيين العموميين و الخواص للقطاع التعدين و الصخري "..." و الفيدرالية الإيطالية لصناعة الرخام و المعدات الصناعية و التكنولوجية"....."،أين تم عقد في 18 جويلية 2022 ،مذكرة تفاهم في المجال الصخري الطبيعي،خلال جلسة القمة الرابعة الثنائية الجزائرية-الثنائية.
و زيادة على ما تم ذكره ،من مصدر رسمي من وزارة الطاقة (مديرية التعاون الدولي)،نشير الآن بتصريح السفير الإيطالي **"Giovanni Pugliese"**في مقابلة رسمية مؤطرة من طرف المجلة الإيطالية التابعة لوزارة الشؤون الخارجية و التعاون الدولي الإيطالية :

**"Diplomazia Economica Italiana**

حين تم طرح عليه السؤال الأول والخاص بالتعاون الطاقوي، فإعطاء الأولوية في طرح السؤال في المجال الطاقوي يدل على أهمية هذا القطاع في العلاقات الإقتصادية بين البلدين.فالسؤال هو كالآتي:

**"تشهد العلاقات بين الجزائر و إيطاليا تباهي في العديد من المجالات التعاون الثنائي،فماهي نقاط قوة التعاون الثنائي و الجوانب الأكثر أهمية في الشراكة الطاقوية؟ "**

**-إجابة سفير إيطاليا بالجزائر:**

تتمتع إيطاليا و الجزائر بعلاقات ممتازة في كافة المجالات.إن الجزائر شريك استراتيجي و موثوق بالنسبة لنا،و قد أصبح التعاون في مجال الطاقة أولوية بالنسبة لإيطاليا.في الواقع،بفضل الاتفاقيات الموقعة هذه السنة و ما ترتب عليها من زيادة في التدفقات عبر خط أنابيب الغاز "ترانسميد"،أصبحت الجزائر المورد الرئيسي للغاز لدينا.بالتأكيد،بالإضافة إلى قطاعات النفط و الغاز والبنية التحتية ،التي كانت إيطاليا حاضرة فيها منذ فترة طويلة في الجزائر مع شركات كبيرة،هناك مساحة وإرادة لتنويع التعامل ليشمل –حتى بمشاركة الشركات الصغيرة و المتوسطة-قطاعات أخرى مثل: الصناعة الزراعية وصيد الأسماك و تربية الأحياء المائية و الأدوية و الطاقات المتجددة،و هي المجالات التي تبادل فيها الفاعلون الاقتصاديون الإيطاليون و الجزائريون الأفكار خلال منتدى الأعمال الذي عُقد على هامش القمة الحكومية الدولية الرابعة في يوليو2022 الاتفاق الذي أبرمته مؤخرًا،كما تم فتح إنتاج شركة"Stellantis"لسيارات فيات "Fiat"في مصنع بالقرب من وهران فرصًا مهمة في قطاع السيارات. [1]

علاوة على ذلك، أعربت الجزائر وإيطاليا عن عزمهما توسيع تعاونهما الاقتصادي، خاصة في قطاع الطاقة. وتهدف إيطاليا إلى تقليل اعتمادها على الطاقة الروسية، والجزائر مورد مهم للغاز الطبيعي لإيطاليا. ويستكشف البلدان سبل تعزيز إمدادات الطاقة الجزائرية إلى إيطاليا وتوسيع تعاونهما في مجالات مثل الصناعة والابتكار وريادة الأعمال.وتحرص الجزائر على بناء اقتصاد جديد وفعال ومربح قادر على مواجهة التحديات الدولية والإقليمية، فضلا عن التعبير عن مكانتها في قطاع الطاقة واستراتيجيتها في المنطقة مع الاستفادة من نقاط القوة الإيطالية في الصناعة والزراعة والتجارة الخارجية. كما تهتم إيطاليا بجذب الاستثمارات الأوروبية لدعم التنمية الاقتصادية في الجزائر مع احترام المصالح المتبادلة وتجنب تحويل السوق الجزائرية إلى مجرد منفذ للسلع الأجنبية. تهدف الجزائر وإيطاليا إلى البناء على المبادرات الناجحة التي تم إطلاقها العام الماضي لتعزيز

[1] **L´ALGERIA PARTNER STRATEGICO PER LA NOSTRA SICUREZZA ENERGETICA**,la stampa del Ministro degli Affari Esteri e della Cooperazione Internazionale Italiana : Diplomazia Economica Italiana , a cura di agenzia NOVA, N.11 del 21 dicembre 2022,p 6.

إمدادات الطاقة الجزائرية إلى إيطاليا واستكشاف سبل جديدة للتعاون في مجالات مثل الطاقة المتجددة والتقنيات الخضراء والتحول الرقمي.[1]

**2-الشق المالي:(الاستثمارات)**

حاليا،تخضع الاستثمارات في الجزائر قانون جديد ،حيث دخل حيز التنفيذ و الذي يهدف إلى جذب المزيد من الاستثمارات و تسهيل الإجراءات البيروقراطية (الإدارية).

يشكل قانون الاستثمار الجديد أولوية في أجندة الإصلاحات الاقتصادية و إعادة تأسيس "العقد الإجتماعي" منذ انتخاب الرئيس الجزائري "عبد المجيد تبون "رئيسًا للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،و يأتي التشريع الجديد،الذي دخل حيز التنفيذ في يوليو الماضي،في أعقاب سلسلة من التغييرات المهمة مثل:إلغاء قاعدة 51/49 للقطاعات غير الإستراتيجية ،التي تعتبر عائقًا كبيرًا أمام المستثمرين الأجانب.و بحسب البنك الدولي،تحتل الجزائر المرتبة 157 من بين 190 دولة في تقرير ممارسة الأعمال لسنة2020 ،و ينص القانون الجديد على "تمديد فترة الضمان" للمبالغ التي يستثمرها المستثمرون الأجانب في الجزائر،و ينص على فرض عقوبات صارمة على كل من يتدخل في عمليات الاستثمار،بغض النظرعن منصبه و طبيعة مسؤوليته.بالإضافة إلى ذلك،يهدف هذا القانون الجديد إلى تسهيل حرية المبادرة الاقتصادية و الاستثمار و الاستقرار التنظيمي و تبسيط الإجراءات،و الحد من السلطة التقديرية للإدارة.بحيث،لا ينظر الإصلاح فقط إلى المستثمرين الدوليين المحتملين،الذين يريد أن يقدم لهم صورة الجزائر أنه بلد أكثر انفتاحًا وليبرالية،و لكن أيضًا إلى الشركاء الجزائريين. [2]

أما على المستوى المؤسسي، ينص القانون على إنشاء مجلس وطني للاستثمار و وكالة لتشجيع الاستثمار،تحلّ محل الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمار الحالية.و يقترح المجلس الوطني للاستثمار استراتيجية الدولة للاستثمار و يقيم تنفيذها،و ذلك من خلال تقرير سنوي يُرفَع إلى رئيس الجمهورية.حيث،تعمل وكالة تشجيع الاستثمار على تشجيع الاستثمارات في الجزائر (أيضًا من خلال الشبكة الدبلوماسية و القنصلية في الخارج)،ومرافقة المستثمرين في جميع الإجراءات المتعلقة بالمشروع الاستثماري،و متابعة تقدم المشاريع. و بخصوص الجانب المالي و حيز الإستثمارات ،صرح السفير الإيطالي في المقابلة مع المجلة التابعة لوزارة الشؤون الخارجية و التعاون الدولي

[1] https://goo.su/LjslD3O

[2] **L´ALGERIA PARTNER STRATEGICO PER LA NOSTRA SICUREZZA ENERGETICA**,la stampa del Ministro degli Affari Esteri e della Cooperazione Internazionale Italiana : Diplomazia Economica Italiana , a cura di agenzia NOVA, N.11 del 21 dicembre 2022,p 5.

الإيطالية: **Diplomazia Economica Italiana**

عندما تم طرح عليه السؤال الثاني في المقابلة والذي مفاده،كما يلي:

***"تخضع الإستثمارات في الجزائر الآن لقانون جديد. ماهي الجوانب البارزة و كيف يسهل و يجذب روّاد الأعمال الأجانب،وخاصة الإيطاليين؟"***

**-إجابة السفير الإيطالي:**

ولا شك أن قانون الاستثمار الجديد،الذي دخل حيز التنفيذ مؤخرًا،يشكل أداة مفيدة لتسهيل مبادرة الأعمال الحرة و دخول رأس المال الأجنبي،و بالتالي رأس المال الإيطالي ،لأغراض إنتاجية،من خلال إطار قانوني معين و تبسيط بيروقراطي.هذه خطوة ممتازة نحو الانفتاح التدريجي للاقتصاد الجزائري على الخارج -بهدف تنويع النظام الاقتصادي لهذا البلد- و أنا متأكد من أنه،بمجرد تشغيله بكامل طاقته،سيمثل قوة دافعة ثمينة لجذب اهتماماتنا.رواد الأعمال،و خاصة المتوسطة و الصغيرة منهم،و السماح لهم باغتنام الفرص العديدة التي توفرها الجزائر.[1]

فالجدول الموالي التبادل التجاري بين الجزائر و إيطاليا (2015-2021)، حيث يتضح من خلال هذا الجدول تزايد في الصادرات و الواردات الإيطالية في الفترة الممتدة مابين (2015-2021)،مما يدل على زيادة في توطيد العلاقات الاقتصادية الجزائرية –الإيطالية.

[1] **L´ALGERIA PARTNER STRATEGICO PER LA NOSTRA SICUREZZA ENERGETICA**,la stampa del Ministro degli Affari Esteri e della Cooperazione Internazionale Italiana : Diplomazia Economica Italiana , a cura di agenzia NOVA, N.11 del 21 dicembre 2022,p 7.

**-الجدول رقم (3):يمثل الجدول التبادل التجاري بين الجزائر و إيطاليا (2015-2021).[1]**

| | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 | 2020 | 2021 | جانفي –أوت 2022 | جانفي –أوت 2022 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| **التبادل الإيطالي** | **7.166** | **7.991** | **8.131** | **8.806** | **7.261** | **5.081** | **7.342** | **4.790** | **11.574** |
| نسبة بالمائة مقارنة بالفترة السابقة | 12,1- | 11,5 | 1,8 | 8,3 | 17,5- | -30 | 44,5 | | 141,6 |
| **الصادرات الإيطالية** | **4.146** | **3.712** | **3.173** | **3.089** | **2.920** | **1.939** | **1.763** | **1.161** | **1.457** |
| نسبة بالمائة مقارنة بالفترة السابقة | -3,9 | -10,5 | 14,5- | -2,7 | -5,5 | 33,6- | -9,1 | | 25,5 |
| **الواردات الإيطالية** | **3.020** | **4.279** | **4.958** | **5.717** | **4.341** | **3.142** | **5.579** | **3.630** | **10.117** |
| نسبة بالمائة مقارنة بالفترة السابقة | 21,2- | 41,7 | 15,9 | 15,3 | 24,1- | 27,6- | 77,6 | | 178,7 |
| **الأرصدة** | **1.127** | **-567** | **1.785-** | **2.628-** | **1.422-** | **1.203-** | **3.816-** | **-2.469** | **-8.660** |

**-القيم: بالمليون أورو.**

**( ترجمة الجدول من اللغة الإيطالية إلى اللغة العربية : اجتهاد من عند الطالبة).**

باختصار، فالتعاون الاقتصادي بين الجزائر وإيطاليا متنوع ومتعدد الأوجه وفق شقين أساسين:الشق التجاري و الشق المالي، و الذي يغطي قطاعات مختلفة مثل التعليم والعدالة والتراث الثقافي والشركات الصغيرة والمتوسطة والصناعة والطاقة. ويلتزم البلدان بتعزيز تعاونهما واستكشاف فرص جديدة لتحقيق المنفعة المتبادلة، لا سيما في قطاع الطاقة، حيث تسعى إيطاليا إلى تقليل اعتمادها على الطاقة الروسية، وتهدف الجزائر إلى تعزيز مكانتها كمورد موثوق للطاقة. ويستكشف البلدان أيضا سبل جذب الاستثمارات الأوروبية لدعم التنمية الاقتصادية في الجزائر وتعزيز النمو المستدام.

[1] **L´ALGERIA PARTNER STRATEGICO PER LA NOSTRA SICUREZZA ENERGETICA**,la stampa del Ministro degli Affari Esteri e della Cooperazione Internazionale Italiana : Diplomazia Economica Italiana , a cura di agenzia NOVA, N.11 del 21 dicembre 2022,p

## المبحث الثالث:البعد الاقتصادي للعلاقات الجزائرية- الإيطالية: الوسائل و الأدوات.

ستتم محاولة تحليل وسائل و الأدوات التعاون الاقتصادي للوسائل المستخدمة من طرف الجزائر وللوسائل المستخدمة من طرف ايطاليا،و التعاون في المجال الثقافي والسياسي و الأمني في العلاقات الجزائرية-الإيطالية.

### المطلب الأوّل: وسائل و الادوات التعاون الاقتصادية

### أوّلاً: الوسائل المستخدمة من طرف الجزائر

تستخدم الجزائر وسائل مختلفة لتعزيز تعاونها الاقتصادي مع إيطاليا، بما في ذلك توقيع اتفاقيات في مختلف القطاعات، مثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات.[1] بالإضافة إلى ذلك، اتفقت الجزائر وإيطاليا على إنشاء مدرسة دولية إيطالية في الجزائر، وتطوير الشراكة بين مؤسساتهما القضائية، وحماية التراث الثقافي في مدينة "تيبازة "الأثرية بالتعاون مع المعهد المركزي للترميم بروما. علاوة على ذلك، تحرص الجزائر على بناء اقتصاد جديد وفعال ومربح قادر على مواجهة التحديات الدولية والإقليمية، خاصة في قطاع الطاقة. تهدف الجزائر إلى التعبير عن مكانتها في مجال الطاقة وإستراتيجيتها في المنطقة مع الاستفادة من نقاط القوة الإيطالية في الصناعة والزراعة والتجارة الخارجية. إضافة إلى ذلك، تهتم الجزائر بجذب الاستثمارات الأوروبية لدعم تنميتها الاقتصادية مع احترام المصالح المتبادلة وتجنب تحويل السوق الجزائرية إلى مجرد منفذ للسلع الأجنبية. وعلاوة على ذلك، تعمل الجزائر وإيطاليا معًا لتعزيز إمدادات الطاقة الجزائرية إلى إيطاليا واستكشاف سبل جديدة للتعاون في مجالات مثل الطاقة المتجددة والتقنيات الخضراء والتحول الرقمي. كما تهتم الجزائر بجذب الاستثمارات الأوروبية لدعم تنميتها الاقتصادية مع احترام المصالح المتبادلة وتجنب تحويل السوق الجزائرية إلى مجرد منفذ للسلع الأجنبية.[2]

و عليه، تستخدم الجزائر وسائل مختلفة لتعزيز تعاونها الاقتصادي مع إيطاليا، بما في ذلك توقيع اتفاقيات في مختلف القطاعات، مثل الشركات الصغيرة والمتوسطة والصناعات، وإنشاء مدرسة دولية إيطالية في الجزائر، وتطوير الشراكة بين مؤسساتها القضائية، وحماية التراث الثقافي. بالإضافة إلى ذلك، تحرص الجزائر على بناء اقتصاد جديد وفعال ومربح قادر على مواجهة التحديات الدولية

---

[1] الجزائر و إيطاليا توقعان اتفاقيات تعاون في عدة مجالات: https://goo.su/vfWsd9Q ،2024(**4/5/2024**)

[2] تقارب متسارع بين الجزائر و إيطاليا و ملف الطاقة أولوية: https://goo.su/4GkYRfb ،2023، (**4/5/2024**)

## ثانيا: الوسائل المستخدمة من طرف ايطاليا

تستخدم إيطاليا وسائل مختلفة لتعزيز تعاونها الاقتصادي مع الجزائر، بما في ذلك توقيع اتفاقيات في مختلف القطاعات، مثل التعليم والعدالة والتراث الثقافي.على سبيل المثال، وقعت إيطاليا والجزائر مذكرة تفاهم لتطوير تعاونهما الثنائي في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات.[1]

بالإضافة إلى ذلك، اتفقت إيطاليا والجزائر على إنشاء مدرسة إيطالية دولية في الجزائر، وتطوير الشراكة بين مؤسساتهما القضائية، وحماية التراث الثقافي في مدينة تيبازة القديمة بالتعاون مع المعهد المركزي للترميم بروما. و علاوة على ذلك، تعمل إيطاليا والجزائر معًا لتعزيز إمدادات الطاقة الجزائرية إلى إيطاليا واستكشاف سبل جديدة للتعاون في مجالات مثل الطاقة المتجددة والتقنيات الخضراء والتحول الرقمي. كما تهتم إيطاليا بجذب الاستثمارات الأوروبية لدعم التنمية الاقتصادية في الجزائر مع احترام المصالح المتبادلة وتجنب تحويل السوق الجزائرية إلى مجرد منفذ للسلع الأجنبية.[2]

كذلك، تحرص إيطاليا على تعزيز مكانتها كمركز غاز متوسط في منطقة البحر الأبيض المتوسط، والجزائر شريك مهم في هذه الإستراتيجية. حيث، وقعت إيطاليا والجزائر اتفاقا لزيادة إمدادات الجزائر من الغاز إلى إيطاليا، في إطار جهود إيطاليا لتقليل اعتمادها على الطاقة الروسية.[3]

باختصار، تستخدم إيطاليا وسائل مختلفة لتعزيز تعاونها الاقتصادي مع الجزائر، بما في ذلك توقيع اتفاقيات في قطاعات مختلفة، مثل التعليم والعدالة والتراث الثقافي، والعمل معًا لتعزيز إمدادات الطاقة الجزائرية إلى إيطاليا واستكشاف سبل جديدة للتعاون في المجالات. مثل الطاقة المتجددة، والتقنيات الخضراء، والتحول الرقمي. إضافة إلى ذلك، تحرص إيطاليا على تعزيز مكانتها كمركز متوسط للغاز في منطقة البحر الأبيض المتوسط، والجزائر شريك مهم في هذه الإستراتيجية.

---

[1] الجزائر وإيطاليا توقعان على عدة اتفاقيات تعاون في مجالات مختلفة: وكالة الأنباء الجزائرية، https://goo.su/uDCFl، 26 ماي 2022، (**7/5/2024**)

[2] تقارب متسارع بين الجزائر وإيطاليا وملف الطاقة أولوية، **https://goo.su/6xcUdt**، **2023**، ( 7/5/2024)

[3] مصادر جزائرية تكشف لـ"العين الإخبارية" تفاصيل اتفاق الغاز مع إيطاليا، **https://goo.su/5EAmY**، **2022**، ( 7/5/2024)

## المطلب الثّاني: التعاون في المجال الثقافي والسياسي و الأمني كأداة وقاعدة أساسية لتحقيق التعاون الإقتصادي

يتم التعاون في العلاقات الجزائرية-الإيطالية في المجال الطاقوي و الثقافي والسياسي و حتى الأمني لتوجيهي من خلال توقيع اتفاقيات التعاون إلى تعزيز العلاقات بين المشتركين. على سبيل المثال، تم توقيع اتفاقيات التعاون بين الجزائر وإيطاليا في مجالات مثل التعليم والعدالة والتراث الثقافي. كما يتم تعزيز التعاون في جمهورية الكونغو الديمقراطية بين جميعها، مع تركيز خاص على قضايا الطاقة.

في هذا السياق،يتم الاهتمام خاص بالقضايا الطاقوية، أين يتم تنظيم الحوار بين التنسيق لمناقشة العلاقات الثنائية والقضايا الاقتصادية لتنسيقية العالمية،ويتم تحديد المجالات الرئيسية التي ستنفذ فيها المبادرات والمشاريع المشتركة بين الإدارات الشعبية.إضافة إلى ذلك، يتم اعتماد أهمية جهات الاتصال المخابراتية ذات المستوى العالي وزيادة التعاون الاقتصادي والطاقوي.أيضًا،يتم تبادل رؤية النظر حول مشاهدات رئيسية، مثل: الحرب الروسية الأوكرانية والانتقال الليبي، والوضع في الساحل،و يتم التأمين على أهمية مواصلة جهات الاتصال المخابراتي ذو المستوى العالي وزيادة التعاون الاقتصادي .[1]

### 1- التعاون الثقافي:

منذ عام 1963،تاريخ إنشاء المعهد الثقافي الإيطالي-الخدمة الثقافية للسفارة الإيطالية في الجزائر،كان التعاون الثقافي بين إيطاليا و الجزائر دائما مكثفا،و ذلك بفضل تعزيز و دعم و تطوير علاقات التبادل و التعاون في المجال الثقافي،المجالات اللغوية و العلمية و التكنولوجية. وبالتعاون الدائم مع أهم المؤسسات الثقافية الجزائرية و الإيطالية،تم إجراء العديد من الأنشطة الثقافية على مر السنين،حيث قدمت بانوراما للتميز الإيطالي في جميع القطاعات (الموسيقى و المسرح والسينما و التصميم و الفن).وفيما يتعلق بعلاقات التعاون في هذه الحالة،يمكننا أن نذكر ثلاثة (3)أمثلة لمشاريع مهمة تم تنفيذها في مجال التراث الثقافي الجزائري ،ابتداء من عام2007،بمشاركة و مهارات مراكز البحث و الجامعات الإيطالية.وتحقيقا لهذه الغاية،تم التوقيع على اتفاقية تعاون بين البلدين في 22يوليو2004 من قبل وزيرة الثقافة الجزائرية "خالدة التومي"ووزير التراث الثقافي "جوليانو أورباني". ونص الإتفاق على بلورة استراتيجيات تهدف إلى دعم قطاعات الترميم وحماية

[1]Strategic Dialogue between Italy and Algeria at the Farnesina , https://goo.su/HVAyhI , 2022 , (7/5/2024).

التراث الجزائري خاصة "القصبة"،و كذا إنشاء مدرسة و مركز ترميم وطني والمركز الوطني لفهرسة و توثيق التراث الثقافي. [1]

**المركز الوطني لفهرسة و توثيق التراث الثقافي:**

في وثيقة التفاهم المؤرخة في 14 مارس2007،عقب اتفاق 2004،طلب الجانب الجزائري استشارة إيطالية من أجل إحداث مركز وطني لفهرسة و توثيق التراث الثقافي.و تحقيقا لهذه الغاية،تعهد الجانب الإيطالي بإعداد دراسة جدوى بفضل التعاون مع المعهد المركزي للفهرسة و التوثيق التابع لوزارة التراث الثقافي الإيطالية.تحدد "دراسة الجدوى"،التي وضعها خبراء إيطاليون في مارس 2010 وتم تسليمها إلى وزارة الثقافة الجزائرية ،الأهداف المؤسسية للمركز الوطني،وهو تنظيم على المستوى المركزي و المحيطي بهوائيات في مختلف الولايات،وتدريب المؤهلين فهم موظفون متخصصون في الفهرسة الحاسوبية للعقارات و الأصول المنقولة و غير الملموسة،وتوزيع المهارات،و تحسين الموارد البشرية باستخدام علماء الأنثربولوجيا،و مؤرخي الفن،و المهندسين المعماريين،و أمناء المكتبات،و أمناء المحفوظات الضروريين لتنسيق عمليات الاختيار والفهرسة.

**ترميم التراث الثقافي:**

تم إنجاز المشروع التدريبي لترميم و تثمين "قصبة الجزائر العاصمة"بفضل مسابقة وزارة الخارجية الإيطالية –مديرية التعاون الإنمائي-و المساهمة التقنية لشركة "إيبوغيا" و الشركة الوطنية "وكالة حماية المواقع والآثار التاريخية "لجامعة البليدة.الوحدة الأولى من الدورات و التدريب النظري التي بدأت سنة 2005،على الأقلّ بالنسبة للجزء النظري،تحت الوصاية العلمية لجامعة البليدة،أين تم تدريب عشرة (10) مهندسين معماريين و علماء آثار.

و في مجال الترميم ،تجدر الإشارة أيضًا إلى ترميم الفسيفساء التي تشكلّ "انتصار ديونيسوس الهندي"من القرن الثالث (3)،والموجودة بالمتحف الأثري الوطني بولاية سطيف.بعد الإتفاقية الموقعة عام 2008 بين وزارة الثقافة و شركة "إيني"(الجزائر)و جامعة روما-3- و السفارة الإيطالية،تم تنفيذ العملية في عام 2010 من قبل المعهد المركزي للترميم الإيطالي.تم تمويل المشروع من قبل شركة "إيني" الإيطالية، إنها مهمة مكنت ،في الوقت نفسه، من تدريب الفنيين الجزائريين الذين استفادوا من مدرسة في موقع البناء لمدة عام.في هذا السياق ابتداء من عام 2012،تخطط جامعة روما (3)،بالتعاون مع وزارة الثقافة،إيني،إيكروم،مشروع "جْمِيلَة 2014/2012" لمواصلة برنامج الحفظ و التدريب للمشغلين الجزائريين الشباب .ويعتمد اختيار "جْمِيلَة" على تميز الموقع و التكامل

[1] Maria Battaglia**, La cooperazione culturale Italia-Algeria: risultati e prospettive**,la stampa: Il contributo dell'Italia alla costruzione dell'Algeria indipendente,2011, p181.

الاستثنائي بين المشهد الأثري و البيئة.يتعلق المشروع بمختلف القطاعات:التحليل، الترميم،و التواصل و تثمين الموقع بهدف تعزيز التنمية السياحية و البيئية المستدامة للمنطقة.[1]

**التعاون السينمائي:**

كان التعاون السينمائي بين الجزائر و إيطاليا نشطا للغاية في الستينيات و السبعينيات،عندما سمحت بعض الإنتاجات المشتركة بإنتاج أفلام مثل "معركة الجزائر" للمخرج "جيلو بونتيكورفو"،و "STRANIERO OL"للمخرج "لوتشينو فيسكونتي"،و ثلاث (3) بنادق "ضد القيصر" بقلم "إنزو بيري".

تأسست شركة إنتاج "القصبة السينمائية" على يد "يوسف السعدي"،المناضل السابق في جبهة التحرير الوطني،لإنتاج فيلم "معركة الجزائر" عام 1966 حيث لعب دور في إنجاح العمل السينمائي التاريخي.سعت اتفاقية التعاون السينمائي الموقعة في عام 1989 ووثائق التفاهم اللاحقة بين الحكومتين إلى إضافة الطابع الرسمي على التعاون في مجال الإنتاج المشترك للأفلام الطويلة و القصيرة و الاستشارات الفنية لإعادة فتح دور السينما و استخدمها و ترميم دور السينما (فهناك مجموعة من الأفلام من مكتبة السينما الجزائرية ).و في 2011/2010، تم إنتاج مشترك مع فيلمي "رائحة الجزائر"لرشيد بن حاج و "الرجل الأول "المستوحى من رواية تحمل نفس الاسم لـ "ألبير كامو" للمخرج الإيطالي "جياني أميليو".و في مجال المساعدة في الإبداع السينمائي ،تعاون المعهد الثقافي الإيطالي بالجزائر في إنتاج الفيلم "القيصر غرجوز"للجزائري عبد النور زحزح، من إنتاج شركة "Lait Media"،و الذي حصل على جوائز و تقدير في جميع مهرجات السينما الإفريقية و الأوروبية خلال السنة 2011/2010 .و هناك مشروع دعم آخر قيد النظر حاليا يتعلق بالفيلم الوثائقي عن دور المرأة في المجتمع المغاربي للمخرجة الشابة بهية بن الشيخ بعنوان "الفجون". [2]

## 2-التعاون السياسي:[3]

يتمحور التعاون السياسي بين الجزائر و إيطاليا دبلوماسيًا، في عدة جوانب منها: العدالة،الوقاية و مكافحة الفساد.

**-العدالة:**

أعرب الطرفان (الجزائر و إيطاليا)عن ارتياحهما لجودة علاقات التعاون القانوني و القضائي القائمة

[1] Maria Battaglia**, La cooperazione culturale Italia-Algeria: risultati e prospettive**, la stampa : Il contributo dell'Italia alla costruzione dell'Algeria indipendente,2011, p182.

[2] Maria Battaglia**, La cooperazione culturale Italia-Algeria: risultati e prospettive**,la stampa : Il contributo dell'Italia alla costruzione dell'Algeria indipendente,2011, p183.

[3] Prof.Mario Draghi:presidente del Consiglio dei Ministri della Repubblica Italiana,**DICHIARAZIONE CONGIUNTA DEL VERTICE INTERGOVERNATIVO ITALIA-ALGERIA**, ALGER I,18 luglio 2022, p 3.

بين البلدين.إذ رحب الطرفان بكثافة التبادلات و توقيع بروتوكول التعاون بين وزارتي العدل في البلدين من أجل تعزيز أعمال التعاون.و قد أعرب الجانبان عن اهتمامهم القوي باستكمال الإطار القانوني للتعاون القضائي.

**–الوقاية و مكافحة الفساد:**إدراكًا للآثار السلبية للفساد على جهود التنمية و الاستقرار و ضرورة تعزيز التعاون في مجال الوقاية من هذه الظاهرة و مكافحتها،حيث وقَّع الجانبان مذكرة تفاهم بين الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد و محاربته الإيطالية و الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد الجزائرية. فستساعد هذه المذكرة على تطوير العلاقات بين المؤسستين الجزائرية و الإيطالية من خلال تبادل الممارسات الجيدة.

تتسم العلاقات الجزائرية-الايطالية العريقة بالود و الاحترام المتبادل و هي مدعوة الى أن تتعزز أكثر لزيارة الدولة لرئيس الجمهورية الايطالية سيرجيو ماتاريلا الى الجزائر. يتعلق الأمر بالنسبة للبلدين بمواصلة الحوار السياسي القائم بينهما منذ سنوات مع تفضيل شراكة متينة و استراتيجية في مختلف المجالات و القطاعات بهدف التصدي للتحديات الإقليمية التي يواجهها البلدان.

في هذا الصدد، وقع البلدان في ديسمبر 2020 على مذكرة تفاهم حول الحوار الاستراتيجي الخاص بالعلاقات الثنائية و المسائل السياسية و الأمن الشامل خلال الزيارة التي قام بها إلى الجزائر وزير الشؤون الخارجية و التعاون الدولي الايطالي لويجي دي-مايو. سمحت هذه المذكرة للبلدين بتعزيز الحوار الثنائي و التعاون الرامي إلى تطوير شراكتهما مؤكدة بذلك التزام البلدين بالمضي قدما نحو تطوير التعاون في مختلف القطاعات. في سنة 2003, تم تدعيم الطابع الاستراتيجي للعلاقات الثنائية بالتوقيع, بالجزائر, على معاهدة صداقة و حسن الجوار و التعاون بين البلدين مما سمح بترقية أكبر للحوار السياسي رفيع المستوى القائم بين الجزائر و ايطاليا. شكلت هذه المعاهدة منعطفا حاسما في العلاقات بين البلدين كان متبوعا بسلسلة من اتفاقات التعاون في مختلف المجالات مع مواصلة الحوار السياسي.كما أن ايطاليا التي أشادت باستقلال الجزائر كانت أيضا من بين البلدان القلائل التي قدمت الدعم للجزائر عندما كانت وحيدة في مواجهة ويلات الإرهاب خلال العشرية السوداء سنوات التسعينيات. وأعربت السلطات الجزائرية عن امتنانها للمستوى الرفيع من التفاهم و الودّ و الصداقة الذي أبدته السلطات الإيطالية.[1]

كما يقيم البلدان حوارا استراتيجيا حول المسائل السياسية والأمنية ومكافحة الإرهاب، مما يشكل آلية تشاور مهمة. ففي إطار مكافحة الإرهاب، تعمل الجزائر وإيطاليا على تطوير تعاون وصفه الطرفان

[1] **مصدر رسمي**، من وزارة الشؤون الخارجية و الجالية الوطنية بالخارج:مديرية أوروبا،(وثائق منحت لي شخصيا) .

بالممتاز، وتعتبر نتائجه مشجعة.وفي هذا الصدد، تعتبر إيطاليا التجربة الجزائرية في هذا المجال "قيّمة"، حيث أنها تعتمد على "مقاربة متعددة الأبعاد" تأخذ في الحسبان مختلف الجوانب، أي من خلال المكافحة وكذلك الوقاية من خلال استراتيجية تهدف إلى إضعاف التهديد، لا سيما الراديكالية الدينية. في هذا الإطار، وبفضل الزيارة التي قام بها وزير الداخلية الإيطالي إلى الجزائر في يوليو 2017، اتفق البلدان على تحسين وتحديث اتفاق التعاون لسنة 2009 في مجال مكافحة الإرهاب من خلال وضع مجموعتي عمل مختلطتين.[1]

أما بالنسبة للوضع في حوض البحر الأبيض المتوسط، المُتميز بظاهرة الهجرة غير الشرعية، لطالما أكدت إيطاليا والجزائر رغبتهما في تعزيز تعاونهما لمواجهة مع هذه الآفة. وبخصوص الوضع في ليبيا، يلتزم البلدان بمواصلة تشاورهما وتعميقه، علما أن الجزائر تدعم دائما الحل السياسي والشامل للأزمة الليبية.[2]

**3-التعاون الأمني:(نحو إمكانية تحقيق مركب إقليمي في إقليم البحر الأبيض المتوسط):[3]**

في إشارة إلى الوضع في ليبيا, أشار الجانبان (الجزائر و إيطاليا)في نظرة موحدة إلى العملية السياسية الشاملة التي سوف تكون قادرة على ضمان الاستقرار و حماية السيادة في ليبيا،سلامة أراضيها و وحدة شعبها،بعيدًا عن أي تدخل خارجي.و في هذا الصدد،أكد الطرفان أهمية تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار كأولوية بتاريخ 23 أكتوبر 2020،و لاسيما فيما يتعلق بالتطبيق الصارم لحظر الأسلحة و انسحاب جميع المرتزقة و المقاتلين الأجانب.

كذلك ،مراجعة الوضع في مالي،و قد أحاط الطرفان علما بالجدول الزمني الذي وضعته السلطات في "باماكو"،من أجل العودة إلى القواعد الدستورية في غضون 24 شهرًا،و يأملون أن يكون محترمًا.حيث أكد الجانبان من جديد أهمية اتفاق الجزائر و العملية ذات الصلة لتحقيق الاستقرار و المصالحة الوطنية،و شددوا على أهمية استمرار الدعم الاقتصادي من المجتمع الدولي لصالح الشعب المالي الذي يعاني من الآثار الخطيرة للإرهاب وتغير المناخ،كما رحبوا بتجديد ولاية البعثة المتكاملة "MINUSMA" في مالي.

في مجال مكافحة الإرهاب و التطرف العنيف، رحب الجانبان بالتقارب الكبير في وجهات النظر حول هذه القضايا،و التي تتطلب استجابة عالمية و نهج متعدد الأبعاد قادر على منع الظواهر الأخرى

[1] **مصدر رسمي**، من وزارة الشؤون الخارجية و الجالية الوطنية بالخارج:مديرية أوروبا،(وثائق منحت لي شخصيا) .
[2] **مصدر رسمي**، من وزارة الشؤون الخارجية و الجالية الوطنية بالخارج:مديرية أوروبا،(وثائق منحت لي شخصيا) .
[3] Prof.Mario Draghi:presidente del Consiglio dei Ministri della Repubblica Italiana,**DICHIARAZIONE CONGIUNTA DEL VERTICE INTERGOVERNATIVO ITALIA-ALGERIA**, ALGER I,18 luglio 2022, p 2.

التي تتطور بشكل خاص في إفريقيا و حوض البحر الأبيض المتوسط،مثل الجريمة المنظمة بجميع أشكالها. أكد الطرفان رغبتهما في التعاون بشكل أوثق في مجال الأمن الداخلي و الأمن المدني و الأمن البحري للمساهمة معًا في حماية مصالح البلدان المطلة على البحر الأبيض المتوسط ،و حماية الأشخاص و الممتلكات و البيئة.

في إطار الاتفاقية الأمنية الموقعة بتاريخ 22 نوفمبر 1999،بين الحكومتين المعنيتين (الحكومة الجزائرية و الحكومة الإيطالية)،يتعهد الطرفان بمواصلة المفاوضات من أجل التوقيع على النسخة الجديدة من الاتفاقية،الأمر الذي سيسمح لنا بمواصلة تعميق التعاون الثنائي في المجالات التالية: مكافحة الإرهاب و الجريمة المنظمة و الجرائم الإلكترونية،و مكافحة التجارة غير المشروعة عبر الحدود الوطنية،بما في ذلك تلك المرتبطة بالهجرة غير الشرعية و التجارة بالمخدرات و التدفقات المالية غير المشروعة،و استرداد الأصول المنقولة بشكل غير مشروع إلى الخارج،و بناء القدرات و التدريب في مجال التكنولوجيات و تحليل المعلومات الجديدة. كما رحب الجانبان بجودة التعاون القائم بين أجهزة الشرطة في البلدين،و إلتزامًا بمواصلة تعزيز التعاون في مجال الحماية المدنية ،لاسيما من خلال تبادل التجارب و الخبرات و التدريب.

تتمتع الجزائر وإيطاليا بشراكة قوية في مختلف المجالات، بما في ذلك المجالات الثقافية والسياسية والأمنية. وقد تم تعزيز هذه الشراكة من خلال العديد من الاتفاقيات والمبادرات، مثل: تطوير التعاون العسكري بين الجزائر وإيطاليا، حيث أعرب وزير الدفاع الإيطالي عن دعمه لتعزيز التعاون،وتوسيع التعاون الأمني بين البلدين، مع حصول إيطاليا على دعم لخطة ماتي. تم التوقيع بالجزائر العاصمة على اتفاق أمني شامل بين الجزائر وإيطاليا لتعزيز التنسيق في مختلف المجالات الأمنية.[1] تتمتع إيطاليا والجزائر بشراكة قوية في منطقة مضطربة، مع التركيز على التضامن والزمالة والتعاون الأمني. كما وقع البلدان على اتفاقية الصداقة والتعاون وحسن الجوار (2003)، والتي شكلت نقطة تحول مهمة في علاقتهما.فالشراكة بين الجزائر وإيطاليا استراتيجية، مع التركيز على الاستقرار والتنمية المشتركة وسياسات مكافحة الإرهاب وإدارة تدفقات الهجرة. تعتبر الطاقة أولوية قصوى في العلاقة بين الجزائر وإيطاليا، حيث تعتبر إيطاليا شريكا هاما لاحتياجات الجزائر من الطاقة والتزامها السياسي.[2] وتعكس هذه

[1] Algeria, Italy vow to boost cooperation , **https://goo.su/no6Brk3 ,2018,** (15/5/2024).
[2]Italy and Algeria, a stable partnership in a troubled region, **https://goo.su/G3iqq ,2016 ,** (15/5/2024).

الاتفاقيات والمبادرات الشراكة القوية بين الجزائر وإيطاليا في مختلف المجالات والتزامهما بتعزيز تعاونهما في المستقبل.

وعليه يمكن القول أن، التعاون في المجال الثقافي والسياسي و الأمني أداة وقاعدة أساسية التي تحمل أبعاد و مؤهلات مساعدة وخلفية متينة لتحقيق انطلاقة مربحة و ناجحة و مستمرة من أجل تحقيق التعاون الاقتصادي .

# الفصل الثالث:

## تحديات و آفاق و مستقبل العلاقات الاقتصادية الجزائرية - الايطالية

## الفصل الثالث: تحديات و آفاق و مستقبل العلاقات الاقتصادية الجزائرية - الايطالية

## المبحث الأوّل: مكاسب و رهانات العلاقات الاقتصادية الجزائرية الايطالية

يتم محاولة تحليل مكاسب الشراكة الاقتصادية الجزائرية الإيطالية بالنسبة للجزائر، بالنسبة لإيطاليا. و رهانات التعاون الاقتصادي الجزائري الإيطالي، بالنسبة للجزائر ،بالنسبة لإيطاليا و بالنسبة أيضا على المستوى الأوروبي و الدولي.

### المطلب الأوّل:مكاسب الشراكة الاقتصادية الجزائرية الإيطالية

#### أولا: بالنسبة للجزائر

حققت الشراكة الاقتصادية بين الجزائر وإيطاليا مكاسب كبيرة للجزائر. وتنطوي هذه الشراكة على فوائد اقتصادية استراتيجية، خاصة في قطاع الطاقة. وتمتلك إيطاليا، من خلال شركات مثل "إيني"، عقود غاز طويلة الأجل مع شركة سوناطراك الجزائرية المملوكة للدولة.حيث، أبدت الجزائر رغم بعدها عن الصراع بين روسيا وأوكرانيا، اهتماما بتنويع مصادر الطاقة لديها لدعم أوروبا خلال أزمة الطاقة التي تعاني منها. وتهدف الشراكة إلى تعزيز إمدادات الطاقة، وخاصة الغاز، من مختلف الشركاء الدوليين، بما في ذلك الجزائر، التي تخطط لاستثمار 40 مليار دولار بين عامي 2022 و2026 في استكشاف وإنتاج وتكرير النفط والغاز.[1] لا يضمن هذا التعاون حصة سوناطراك في السوق فحسب، بل يعزز أيضًا العلاقات الاقتصادية بين الجزائر وإيطاليا، مما يضمن المنافع المتبادلة والدعم في إمدادات الطاقة.

وساهمت العلاقات الاقتصادية بين الجزائر وإيطاليا، إلى جانب الأصول النفطية والغازية الهائلة بالمنطقة، في إعادة تشكيل التوازنات الاقتصادية في منطقة المغرب العربي، مما يبرز الأهمية الاستراتيجية لهذه الشراكة بالنسبة للجزائر.

#### ثانيا: بالنسبة لإيطاليا

قد حققت الشراكة الاقتصادية بين الجزائر وإيطاليا مكاسب كبيرة لإيطاليا أيضا. وحصلت إيطاليا على عقود غاز طويلة الأجل مع الجزائر من خلال شركات مثل "إيني" التي أبرمت سلسلة عقود غاز طويلة الأجل مع شركة سوناطراك الجزائرية المملوكة للدولة. وتسمح هذه الشراكة لإيطاليا بتنويع مصادر الطاقة لديها وتقليل اعتمادها على الغاز الروسي ودعم أمن الطاقة خلال أزمة الطاقة.

[1] الجزائر و الحرب الروسية الأكرانية... مكاسب طاقوية و مخاوف غذائية :https://goo.su/5zH3m، 2022، (17/5/2024)

كما تعمل الشراكة على تعزيز العلاقات الاقتصادية بين البلدين، مما يضمن المنافع المتبادلة والدعم في إمدادات الطاقة. وتبرز الأهمية الاستراتيجية لهذه الشراكة بالنسبة لإيطاليا من خلال اهتمامها بأن تصبح مركزا لاستيراد وتخزين موارد الطاقة من أفريقيا، مما يسمح لها بإعادة توزيعها على الدول الأوروبية وتحقيق فوائد اقتصادية. تشكل الشراكة بين الجزائر وإيطاليا جانبا حاسما في السياسة الخارجية لإيطاليا، حيث توفر لها أهمية جيوسياسية ومزايا اقتصادية قد تساعدها في التغلب على تحدياتها الاقتصادية.[1]

## المطلب الثّاني:رهانات التعاون الاقتصادي الجزائري الإيطالي

### أولا: بالنسبة للجزائر

يحمل التعاون الاقتصادي بين الجزائر وإيطاليا إمكانات كبيرة للجزائر. ويشمل هذا التعاون قطاعات مختلفة مثل الطاقة والبنية التحتية والتكنولوجيا، بهدف تعزيز التنمية الاقتصادية والعلاقات الثنائية بين البلدين. يمكن لخبرة إيطاليا في مجالات مثل الطاقة المتجددة والبناء والتصنيع أن تكمل جهود التنويع الاقتصادي في الجزائر ومشاريع البنية التحتية. بالإضافة إلى ذلك، يمكن للمشاريع المشتركة والاستثمارات أن تعزز خلق فرص العمل، ونقل التكنولوجيا، والنمو الاقتصادي العام في الجزائر.

### ثانيا: بالنسبة لإيطاليا

يوفر التعاون الاقتصادي بين الجزائر وإيطاليا فرصا كبيرة لكلا البلدين. وتهدف الشراكة الاستراتيجية بين الجزائر وإيطاليا إلى تعزيز العلاقات الثنائية وتعزيز النمو الاقتصادي من خلال التعاون في مختلف القطاعات. ويمكن لخبرة إيطاليا في مجال الطاقة المتجددة والبناء والتصنيع أن تكمل جهود التنويع الاقتصادي في الجزائر ومشاريع البنية التحتية. يمكن للمشاريع والاستثمارات المشتركة أن تعزز خلق فرص العمل، ونقل التكنولوجيا، والتنمية الاقتصادية الشاملة في الجزائر.[2] وفي عام 2022، زار الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون إيطاليا لمناقشة التعاون الاستراتيجي والاقتصادي. وتهدف الزيارة إلى تعزيز العلاقات الاقتصادية وتشجيع التجارة واستكشاف فرص

---

[1] التنافس الفرنسي الإيطالي في إفريقيا : https://goo.su/zWg5L9، 2023، (15/5/2024).

[2] الرئيس الجزائري في إيطاليا لبعث التعاون الاستراتيجي بين البلدين:https://goo.su/oBqtph، 2024، (15/5/2024).

التعاون في مجالات مثل الطاقة المتجددة والتكنولوجيا. وضم الوفد الجزائري وزراء من مختلف القطاعات، مؤكدا أهمية هذه الشراكة لكلا البلدين. إذ يمتد التعاون الجزائري الإيطالي إلى ما هو أبعد من الجوانب الاقتصادية، حيث يتضمن اتفاقيات في مجالات التعليم والعدالة وحماية التراث الثقافي. وتشمل هذه الاتفاقيات إنشاء مدرسة إيطالية بالجزائر وبروتوكول تعاون قضائي وشراكة لحماية التراث الثقافي بالمدينة القديمة تيبازة.[1]

ويشكل قطاع الطاقة مجالا آخر للتعاون المحتمل بين الجزائر وإيطاليا. ويشير الخبراء إلى أن تعزيز الشراكة بين البلدين في قطاع الطاقة، وخاصة في مجال الطاقة المتجددة، يمكن أن يؤدي إلى منافع متبادلة ويساهم في تحول الطاقة.

باختصار، يحمل التعاون الاقتصادي بين الجزائر وإيطاليا إمكانات كبيرة لكلا البلدين. وتهدف الشراكة الاستراتيجية إلى تعزيز العلاقات الثنائية، وتعزيز النمو الاقتصادي، وتعزيز خلق فرص العمل، ونقل التكنولوجيا، والتنمية الاقتصادية الشاملة في الجزائر. ومن الممكن أن يساهم التعاون في مختلف القطاعات، بما في ذلك الطاقة والبنية التحتية والتكنولوجيا، في التنمية الاقتصادية لكلا البلدين.

## ثالثا: على المستوى الأوروبي والدولي

إن للتعاون الاقتصادي بين الجزائر وإيطاليا تأثير كبير على الصعيدين الإقليمي والعالمي. وتعتبر الجزائر الشريك الأساسي لإيطاليا في مجال الطاقة، وخاصة إمدادات الغاز الطبيعي، خاصة في أوقات الأزمات في العلاقات مع الدول الأخرى.وتساهم هذه الشراكة في أمن الطاقة لإيطاليا وأوروبا وتعزيز الشراكة الاستراتيجية بين الجزائر وإيطاليا وتعزيز أدوارهما الإقليمية والعالمية.[2] كما تحسن التعاون الإقليمي بين الجزائر وتونس، مع زيادة التنسيق في القطاعات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية، فضلا عن الالتزام المشترك بتاريخهما المشترك ووحدة البلدين.[3]

وعلى المستوى الدولي، من المنتظر أن تؤدي الشراكة الاستراتيجية بين الجزائر وإيطاليا إلى تعزيز التعاون في المجال الاقتصادي والطاقة بين البلدين، خاصة في قطاع الطاقة المتجددة، مما قد يؤدي إلى منافع متبادلة ويساهم في التحول الطاقوي.[4]

---

[1] الجزائر و إيطاليا توقعان اتفاقيات تعاون في عدة مجالات ١: https://goo.su/GXza1، 2021، (17/5/2024).

[2] التقارب الجزائري – الإيطالي يتعزز بتأزم العلاقات مع إسبانيا: **https://goo.su/NM7J**، 2021، (17/5/2024)

[3] الرهانات الإقليمية ترفع مستوى التنسيق بين تونس والجزائر: **https://goo.su/ZGQRii**، 2024، (18/5/2024)

[4] الرهانات الإقليمية ترفع مستوى التنسيق بين تونس والجزائر: https://goo.su/ZGQRii، 2024، (18/5/2024)

وفي الختام، فإن التعاون الاقتصادي بين الجزائر وإيطاليا له تأثير كبير على الصعيدين الإقليمي والعالمي، خاصة في قطاع الطاقة. وتساهم الشراكة الاستراتيجية بين البلدين في أمن الطاقة لإيطاليا وأوروبا وتعزز دورهما الإقليمي والعالمي. بالإضافة إلى ذلك، تحسن التعاون الإقليمي بين الجزائر وتونس، مع زيادة التنسيق في القطاعات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية، فضلا عن الالتزام المشترك بتاريخهما المشترك ووحدة البلدين.

## المبحث الثّاني:آفاق العلاقات الاقتصادية الجزائرية الإيطالية.

سيتم محاولة تقديم آفاق تعزيز العلاقات الاقتصادية الإستراتيجية، وتعزيز مكانة الجزائر كشريك استراتيجي لإيطاليا.

### المطلب الأوّل: تعزيز العلاقات الإقتصادية الإستراتيجية

ويشير مفهوم العلاقات الاقتصادية الاستراتيجية إلى إدارة وتوجيه إعداد وتنفيذ الاستراتيجيات وفقا للمبادئ الاقتصادية، وذلك لتحقيق أهداف محددة. فالعلاقات الاقتصادية الاستراتيجية هي خطط أو أساليب تستخدم لتحقيق هدف محدد على المدى الطويل، بناء على الفرص والموارد المتاحة.[1] ويتبع مجلس التعاون الخليجي نهجا استراتيجيا تجاه التحالفات الدولية، وقد وافق على التعاون مع الدول العربية في مختلف المجالات. كما تفاوض مجلس التعاون الخليجي مع الاتحاد الأوروبي لتعزيز العلاقات الاقتصادية. وفي دولة الإمارات العربية المتحدة، حددت وزارة الاقتصاد أهدافاً استراتيجية، بما في ذلك تطوير القطاعات الاقتصادية المستقبلية، وتمكين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والشركات الناشئة من تحقيق الريادة العالمية، وتحقيق الريادة في الابتكار والاستدامة. أما في العراق وتركيا، هناك صفحة جديدة في العلاقات الاقتصادية الاستراتيجية، حيث شكلت زيارة الرئيس التركي إلى العراق تحولا في العلاقات بين البلدين، خاصة في مجالي الأمن والطاقة.[2]

فالأهمية الاقتصادية الإستراتيجية في التعاون الدولي في مجال زيادة التبادل التجاري بين الدول، وتحفيز إنشاء القدرة الإنتاجية البشرية. وهذا التعاون معًا في تعزيز النمو الاقتصادي المستدام من العدالة في الخارج، بالإضافة إلى دعم الدول التي تواجه تحديات كبيرة. كما يحتوي التعاون الدولي في بناء الأشعة السينية على الحاجات، مما يزيد من العناصر الفعالة على المستوى العالمي.

بالإضافة،لابد من الإشارة إلى الفرق الموجود بين المفهومين التاليين:الاقتصاد الاستراتيجي والاقتصاد الإستراتيجي،إذ يكمن في أن الاقتصاد الاستراتيجي يركز على تحقيق الأهداف الاقتصادية والتنموية للدولة من خلال وضع استراتيجيات وخطط تنموية تعزز النمو الاقتصادي وتعزز القدرة التنافسية،بينما الاقتصاد الاستراتيجي يركز على تحليل البيانات والمعلومات الاقتصادية بشكل محدد لاتخاذ القرارات الاقتصادية الصائبة والمناسبة.[3]

---

[1] الاستراتيجية كاقتصاد مقابل الاقتصاد كاستراتيجية :https://goo.su/9QaSfpY ،2022، ، (20/5/2024

[2] العلاقات الاقتصادية مع الدول و المجموعات الاقتصادية الدولية:https://goo.su/FN1Mht ،، (20/5/2024

[3] الاستراتيجية كاقتصاد مقابل الاقتصاد كاستراتيجية :https://goo.su/9QaSfpY ،2022 ،(24/5/2024

## المطلب الثّاني: تعزيز مكانة الجزائر كشريك استراتيجي لإيطاليا

يشير مفهوم العلاقات الإقتصادية الإستراتيجية إلى إدارة وتوجيه إعداد وتنفيذ الاستراتيجيات المبنية على مبادئ اقتصادية لتحقيق أهداف محددة. وينطوي على استخدام المبادئ والاستراتيجيات الاقتصادية لتحقيق أهداف محددة، مثل تطوير القطاعات الاقتصادية المستقبلية، وتمكين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والشركات الناشئة من تحقيق الريادة العالمية، وتحقيق الريادة في الابتكار والاستدامة.حيث، بحث مجلس الشراكة الاستراتيجية السعودي البريطاني تعزيز العلاقات الاقتصادية الاستراتيجية بين البلدين، مع التركيز على تعزيز العلاقات الثنائية والتعاون في المجالات المتفق عليها، وإبراز التقدم في الشراكة.

وفي حالة الجزائر وإيطاليا، أعرب الرئيس الجزائري عن رغبته في تعزيز مكانة الجزائر كشريك استراتيجي لإيطاليا في قطاع الطاقة والوفاء بدورها كشريك إقليمي ودولي موثوق. جاء ذلك خلال لقاء بين الرئيس الجزائري ورئيس الوزراء الإيطالي، حيث بحثا تعزيز العلاقات الاقتصادية الاستراتيجية بين البلدين.[1]

وتقتني إيطاليا التي تعتبر أول زبون للجزائر، أزيد من ثلث الغاز المصدر سنويا، وتحتل المرتبة الثانية ضمن دول الاتحاد الأوروبي الممونين للجزائر. و بلغ الحجم الكلي للمبادلات التجارية بين الجزائر وإيطاليا سنة 2020 نحو 6 مليار دولار، منها 3،5 مليار دولار من الصادرات الجزائرية نحو إيطاليا (لاسيما المحروقات) و2،42 مليار دولار من الواردات من هذا البلد (خاصة التجهيزات).وتشير التقارير إلى أن الجزائر صدرت خلال السداسي الأول من سنة 2021 حوالي 3 مليار دولار نحو إيطاليا واستوردت 1،23 مليار دولار، ولطالما تميز الميزان التجاري بين البلدين بفائض لصالح الجزائر و لقطاع المحروقات مكانة هامة في العلاقات الاقتصادية الجزائرية الإيطالية، لاسيما منذ التوقيع على اتفاق الشراكة بين مجمعي سوناطراك وإيني سنة 1981، بحيث يسيّر الطرفان أنبوب الغاز العابر للمتوسط (ترانسميد) الذي يربط الجزائر بإيطاليا مرورا بتونس، والذي يسمح بتصدير كمية قد تصل الى 32 مليار م3 من الغاز الجزائري. وشكلت إيطاليا، خلال الثلاثي الأول من العام الحالي، الوجهة الأولى لصادرات الجزائر من الغاز بحجم إجمالي قدره 6،4 مليار متر مكعب (م3)، أي بزيادة قدرها 109 بالمائة مقارنة بنفس الفترة من عام 2020.وبذلك، استطاعت الجزائر أن تعزز

[1] الجزائر-إيطاليا: مكاسب جديدة في مسار تعزيز العلاقات الإستراتيجية : https://goo.su/cUI0TEp ،**2023**، (24/5/2024)

موقعها كثاني ممون لإيطاليا بالغاز مستحوذة على حصة بهذه السوق تقدر بـ 35 بالمائة مقابل 16 بالمائة خلال الثلاثي الأول من عام 2020. للإشارة، فقد تم إبرام اتفاق بين مجمعي إيني و سوناطراك حدد الشروط التجارية للسنة الغازية 2020/2021. وقد تم تجديد العقد الذي يعود تاريخه إلى 1977، خلال 2019 من أجل تزويد السوق الإيطالية إلى غاية 2027 مع إمكانية التمديد إلى غاية 2029 (سنتان اختياريتان).وأمام هيمنة قطاع الطاقة على العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الجزائر وإيطاليا، يطمح البلدان إلى تنويع وتوسيع تعاونهما نحو قطاعات نشاط أخرى. وأشار الرئيس "ماتاريلا" في رسالته إلى الرئيس"عبد المجيد تبون "بمناسبة ذكرى أول نوفمبر، الاثنين الماضي، إلى أن "الجزائر وإيطاليا تربطهما صداقة تاريخية مكنتنا، بمرور الوقت، من تطوير تعاون مكثف ومثمر في العديد من المجالات ذات الاهتمام المشترك".

أكد الرئيس الإيطالي في رسالته أن زيارته للجزائر ستسمح للبلدين "بتعزيز الإنجازات الثنائية بهدف مشترك هو تعزيز مزيد من الاستقرار والازدهار في منطقة البحر الأبيض المتوسط"، من جهته، صرح وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي الإيطالي لويجي دي مايو، خلال زيارته للجزائر في ديسمبر 2020 ، بان البلدين طورا "شراكة متينة" في القطاعات الاقتصادية والتجارية، مذكرا بأن الجزائر كانت في سنة 2019، الشريك الأول لإيطاليا في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.[1]

فطموح الحكومة الجزائرية نحو تعزيز مكانة الجزائر وفق استراتيجية مبنية على تخطيطات بعيدة المدى خاصة مع إيطاليا،أين تم في هذا الصدد تم طرح سؤال على السفير الإيطالي في الجزائر في مقابلة مؤطرة من طرف المجلة الإيطالية التابعة لوزارة الشؤون الخارجية و التعاون الدولي الإيطالية:

**Diplomazia Economica Italiana**

حينما تم طرح عليه السؤال التالي:

***"تولي الحكومة الجزائرية أهمية كبيرة للشركات الناشئة و اقتصاد المعرفة ،سواء من أجل التنمية الاقتصادية أو كمفتاح للحدّ من درجة الهجرة.مارأيك في استراتيجية سلطات الجزائر العاصمة ،وماهي الفرص المتاحة للخبراء في هذا القطاع في ضوء إمكانية التعاون و/أو نقل المهارات؟"***

[1]. **مصدر رسمي**، من وزارة الشؤون الخارجية و الجالية الوطنية بالخارج:مديرية أوروبا،(وثائق منحت لي شخصيا) .

**-إجابة السفير الإيطالي:**

في الجزائر ،ننظر باهتمام كبير إلى نظامنا المتمثل في الشركات الناشئة و الشركات الصغيرة و المتوسطة ،التي تشكل أكثر من 90بالمائة من النسيج ،ننظر باهتمام كبير إلى نظامنا المتمثل في الشركات الناشئة و الشركات الصغيرة و المتوسطة ،التي تشكل أكثر من 90بالمائة من النسيج الإنتاجي الإيطالي.علاوة على ذلك،يمكن لهذا البلد أن يمثل نوعًا من "البوابة" لشركاتنا إلى الأسواق الإفريقية الأخرى سريعة النمو.تعدّ الخبرة في الابتكار و نقل المعرفة (أيضًا من خلال برامج تدريبية محددة)و تبادل الخبرات من العوامل الأساسية التي يمكن بالتأكيد أن تثري التعاون بين البلدين ،ليس فقط في المجال الاقتصادي،و لكن أيضًا في المجال التكنولوجي و العلمي.إن مجرد حضور وزير اقتصاد المعرفة و الشركات الناشئة و المؤسسات الصغرى في روما لحضور "حوارات المتوسط" السيد "ياسين وليد" ،يشكل دليلا ملموسًا على رغبة الجزائر في تطوير قطاع تم فيه بالفعل استثمار الكثير-أيضًا تهيئة الظروف لتسهيل "القيام" بالأعمال التجارية،خاصة لصالح الأجيال الشابة كبديل لمغادرة البلاد بحثًا عن فرص أفضل-وتحقيق أقصى استفادة من التعاون الذي يمكن أن تقدمه إيطاليا في المنطقة. [1]

وفي الختام، فإن العلاقات الاقتصادية الاستراتيجية أمر بالغ الأهمية لتعزيز التعاون الاقتصادي وتحقيق المنافع المتبادلة بين الدول. وينطوي على استخدام المبادئ والاستراتيجيات الاقتصادية لتحقيق أهداف محددة، مثل تطوير القطاعات الاقتصادية المستقبلية، وتمكين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والشركات الناشئة من تحقيق الريادة العالمية، وتحقيق الريادة في الابتكار والاستدامة. وحالة الجزائر وإيطاليا مثال على ذلك، حيث أعرب الرئيس الجزائري عن رغبته في تعزيز مكانة الجزائر كشريك استراتيجي لإيطاليا في قطاع الطاقة والوفاء بدورها كشريك إقليمي ودولي موثوق به.

[1] **L´ALGERIA PARTNER STRATEGICO PER LA NOSTRA SICUREZZA ENERGETICA**,la stampa del Ministro degli Affari Esteri e della Cooperazione Internazionale Italiana : Diplomazia Economica Italiana , a cura di agenzia NOVA, N.11 del 21 dicembre 2022,p 8.

## المبحث الثّالث: مستقبل العلاقات الجزائرية-الإيطالية :إطار شراكة استراتيجية متينة و موثوقة.

ستتم محاولة تقديم نظرة مستقبلية للجزائر كشريك استراتيجي لإيطاليا في المجال الطاقوي والصناعي، و المساهمة الجزائرية- الإيطالية في إحلال الأمن والسلم في المنطقة المتوسطية و الإقليمية.

### المطلب الأوّل: الجزائر كشريك استراتيجي لإيطاليا في المجال الطاقوي و الصناعي

يشكلان الجزائر وإيطاليا نقطتان مهمتان في الدائرة الإقليمية(البحر الأبيض المتوسط). وبالتالي، يمكن أن يكون الأمر استراتيجيًا لكلاهما. في هذا السياق، الخيار الاستراتيجي لتحقيق شراكة اقتصادية بين الجزائر وإيطاليا في المجالات الطاقة والصناعة قد يعزز فرص تعزيز العلاقات الثنائية والاستثمارية في المنطقة (البحر الأبيض المتوسط).

**-المجال الطاقوي:** تمتلك الجزائر خامات الأعشاب ومواردها النباتية، مما يجعلها من الدول المهمة في المنطقة. في حين أن تتطلب إضافة كمية كبيرة من الطاقة من كل عام. وبالتالي، فإن التعاون في مجال الطاقه القوي يمكن أن تكون له فرص مشتركة . في هذا السياق، فإن الجزائر وإيطاليا يمكن أن يتعاونان في فترات مثل الطاقة الشمسية . ويمكن للبلدين أن يبنوا محطات توليد الطاقة الكهربائية المشتركة والطوارئ والتخزين لضمان استمرار الطاقة للمستهلكين في بلدينا.

**-المجال الصناعي:** في مجال الصناعة، يمكن للجزائر وإيطاليا أن يتعاونوا في إنشاء مشاريع صناعية وإنتاج منتجات محلية ضرورية يمكن تصديرها إلى التنوع العالمي. ويمكن للشركات أن تنشئ خطوطًا لإنتاج السيارات بكميات كبيرة من المنتجات الإلكترونية.

**الاستثمار في توافق:** تشمل استراتيجية شريكة استراتيجية بين الجزائر وإيطاليا في المجالات الجوية والصناعية وتجذب أيضًا الاستثمار في المشارك. وبالتالي، قد تكون إيطاليا قادرة على توفير المواهب للاستثمار في الجزائر في مجالات مثل القوى العاملة. ويمكن للزائر أن يستفيد من هذه الاستثمارات في تطوير الاقتصاد الوطني وتوطين العمالة.

فكلا الطرفين يعملان في منحى تعاوني لتحقيق أهداف استراتيجية كشريك استراتيجي بين الجزائر وإيطاليا في المجالات الرياضية والصناعية، ويمكن لبلدين تطبيق التيار الليبرالي المفضل والمرشحين المفضلين. يمكننا أن ننشئ لجان عمل مشترك لتبادل المعلومات والتنسيق في المهام

المشتركة. ويمكن للبلدين أن يدعموا برامج التدريب الخاصة بالعمال الوطنيين والتعاون في البحث العلمي.

فتعتبر الجزائر شريك استراتيجي لإيطاليا في المجال الطاقوي و الصناعي مهم و أساسي في المنطقة الإقليمية (البحر الأبيض المتوسط)،حيث أكد السفير الإيطالي في الجزائر في المقابلة (السالف ذكرها) عندما تم طرح السؤال الآتي ذكره:

***"و في السنوات الأخيرة،كثفت الجزائر و إيطاليا شراكتهما الاستراتيجية،نتيجة لعلاقة ثنائية تاريخية.ماذا تتوقع في السيناريو المستقبلي؟"***

**-إجابة السفير الإيطالي على السؤال المطروح:**

أود أن أقول أنه بدءًا من زيارة الدولة التي قام بها رئيس الجمهورية **"سيرجيو ماتاريلا"** إلى الجزائر العاصمة و عنابة يومي 6 و7 نوفمبر2021(و التي استجابت لها زيارة الدولة التي قام بها الرئيس"عبد المجيد تبون" إلى إيطاليا في مايو الماضي)،كان هناك إعادة إطلاق ملموسة للعلاقات الثنائية،و التي كانت ترافق ذلك مع العديد من الزيارات رفيعة المستوى و عقد القمّة الحكومية الدولية الرابعة برئاسة رئيس الوزراء آنذاك "ماريو دراجي"و رئيس الدولة الجزائري"عبد المجيد تبون".وتم بهذه المناسبة،التأكيد على الرغبة المشتركة المحددة في تكثيف و تعزيز العلاقات في كافة المجالات السياسية والاقتصادية و الثقافية. وتم التوقيع على سلسلة من الاتفاقيات.و الأمر الآن يتعلق بالعمل على تجسيد الالتزامات تفرض و تحقق تعاونًا مكثفًا و متعدد الأبعاد بشكل متزايد.و في الوقت نفسه،تم تعزيز الترويج لغرض ريادة الأعمال الإيطالي في هذا السوق بشكل كبير،سواء في القطاعات الكلاسيكية للتجارة الثنائية أو في القطاعات الأكثر ابتكارًا.في النصف الأول من عام 2023،سنواصل مع وكالة "ICE" تنفيذ برنامج مكثف من المبادرات الترويجية.من أجنحة "إيطاليا"إلى أهم معرضين محليين (**Djazagro,Batimatec**)،إلى تنظيم بعثات عديدة للمستوردين و المشترين الجزائريين إلى مبادرات المعارض التجارية الكبرى في بلادنا.يجب أن لا ننسى أنه فيما يتعلّق بالعلاقات الدولية،فيجب أن لا ننسى أنه فيما يتعلّق بالعلاقات الدولية،فإنّ إيطاليا و الجزائر تتقاسمان نفس المواقف بشأن معظم الملفات الأكثر تعقيدًا و حساسية، وأنّ الجزائر تمثل

بالنسبة لنا جهة فاعلة أساسية يمكننا التعاون معها لتحقيق الإستقرار في منطقة شمال إفريقيا بأكملها ،ابتداءً من منطقة الساحل. [1]

في نهاية المطاف، فإن الخيار الاستراتيجي كشريك بين الجزائر وإيطاليا في المجالات الطاقة والصناعية قد يعزز فرص تعزيز العلاقات الثنائية والاستثمارية في بلدينا. ويمكن للبلدين أن يتعاونوا في مجالات مثل الطاقة الشمسية ويستطيعوا أن يتعاونوا مع الفليوليكية لصناعة السيارات. ويمكن للبلدين أن يدعموا برامج التدريب الخاصة بالعمال الوطنيين والتعاون في البحث العلمي.

## المطلب الثّاني:المساهمة الجزائرية- الإيطالية في إحلال الأمن والسلم في المنطقة المتوسطية و الإقليمية

أشار رئيس الوزراء الإيطالي **"ماريو دراغي"** إلى الجزائر "شريك هام" بشكل إيجابي في إحلال الأمن والسلام في المنطقة. أكد دراغي أن روما والجزائر تعملان على إحلال السلام في منطقة البحر الكاريبي(تقع المنطقة في الجنوب الشرقي من أمريكا الشمالية و شرقي أمريكا الوسطى وإلى الشمال و الشرق من أمريكا الجنوبية)، مع التركيز على حل مشكلة ليبيا والصعوبات في تونس. ويساهم بشكل وثيق في التقارب في النظر المشترك حول القضايا الصغيرة والمساهمة في إحلال الأمن والسلام في المنطقة.[2]

يمكن تحديد القضايا الإقليمية الرئيسية حول المساهمة الجزائرية والإيطالية في إحلال الأمن والسلم في المنطقة المتوسطية والإقليمية كما يلي:

-الأزمة الليبية: أشارت المصادر إلى أن الجزائر وإيطاليا تعملان على إحلال السلام في ليبيا.

-الأزمة في تونس: ذكرت المصادر أن البلدان ركزا على معالجة الصعوبات في تونس.

-قضية الصحراء الغربية: أكد الرئيس الجزائري أن البلدان اتفقا على دعم المبعوث الشخصي للأمم المتحدة وبعثتها للاستفتاء في الصحراء الغربية.

---

[1] **L´ALGERIA PARTNER STRATEGICO PER LA NOSTRA SICUREZZA ENERGETICA**,la stampa del Ministro degli Affari Esteri e della Cooperazione Internazionale Italiana : Diplomazia Economica Italiana , a cura di agenzia NOVA, N.11 del 21 dicembre 2022,p 7-8.

[2] الرئيس تبون يؤكد تطابق وجهات النظر بين الجزائر و إيطاليا حول القضايا الإقليمية: **https://goo.su/sfea8Z**، 2023، (30/5/2024)

-التنسيق والتعاون الإقليمي: أشارت المصادر إلى التقارب الكبير في وجهات النظر بين الجزائر وإيطاليا حول القضايا الإقليمية.

-تنفيذ مشاريع مشتركة: أشارت المصادر إلى توقيع اتفاقية لبناء أنبوب خاص لنقل الغاز والكهرباء والهيدروجين والأمونياك بين البلدين.

بشكل عام، تركز الجهود المشتركة بين الجزائر وإيطاليا على إحلال الأمن والسلم في المنطقة المتوسطية والمساهمة في حل الأزمات الإقليمية الرئيسية كالأزمة الليبية والتونسية وقضية الصحراء الغربية، بالإضافة إلى تعزيز التنسيق والتعاون الإقليمي.

يمكن أن تتضح الخطوات القادمة للجزائر وإيطاليا في إحلال والسلام في المنطقة الأمنية والإقليمية الديمقراطية على النحو التالي:

-التركيز على حل الأزمة الليبية: أشارت المصدر إلى أن الجزائر وإيطاليا تعملان على إحلال السلام في ليبيا.

-معالجة الصعوبات في تونس: ذكرت بوضوح أن البلدان ركزت على مواجهة الصعوبات في تونس.

-دعم المبعوث الشخصي للأمم المتحدة و بعثها للإستفتاء في الصحراء الغربية: أكد الرئيس الجزائري على ضرورة مكافحة و دعم الجهود المشتركة.

-تعزيز التنسيق والتعاون الإقليمي: أشار المصدر إلى التقارب في رؤية النظر الكبير بين الجزائر وإيطاليا حيث تحدث جونسون الثالث، مما يشير إلى التعاون المتزايد.

-تنفيذ المشاريع المشتركة: أشار المهم إلى التوقيع الكلاسيكي لإنشاء أنبوب خاص لنقل الغاز والكهرباء والهيدروجين وأونياك بين الجميع.

-تعزيز الشراكة الاستراتيجية: وتشمل معلومات مفصلة عن حرصك على مكانة الجزائر كشريك لإيطاليا.

وعليه، الخطوات القادمة على نحو مكثف للنشاط المشترك، جورج الرئيسية، والشركاء والشركاء، بالإضافة إلى المشاريع الاستراتيجية والشراكة الإستراتيجية بين الجزائر وإيطاليا.

## الخاتمة :

مما سبق نستنتج،وبعد دراسة الإشكالية التي تم وضعها و تأطيرها،يمكن تأكيد أو تنفيذ الفرضيات التي تم وضعها وهي خادمة للإشكالية المطروحة:

- إنّ العلاقات التاريخية الجزائرية- الإيطالية تبين أنها علاقات تعاونية وطيدة ،خاصة عندما كانت الجزائر مستعمرة من طرف الاستعمار الفرنسي ،فإيطاليا كانت دائما داعمة للقضية الجزائرية و لزوم استقلال الجزائر ،وخير مناضل إيطالي كان داعم للثورة الجزائرية المضفرة "إنريكو ماتي" **ENRICO MATTEI**.

- الأهمية الاقتصادية في العلاقات الاقتصادية الجزائرية-الإيطالية،و التي تكمن في دوافع و أهداف و ميادين التعاون بين البلدين فعالة و مربحة لكلا الطرفين.

- الوسائل و الأدوات للبعد الاقتصادي للعلاقات الجزائرية- الإيطالية متناسقة بين البلدين لتحقيق نتيجة إيجابية للعلاقات الثنائية.أيضا من خلال التعاون في المجال الثقافي والسياسي و الأمني في العلاقات الجزائرية-الإيطالية الـذي يعتبر كأداة وقاعدة أساسية لتحقيق التعاون الإقتصادي النشط بين البلدين.

- تحديات و آفاق و مستقبل العلاقات الاقتصادية الجزائرية – الايطالية والتي من المرجح أن يكون إيجابي لكلا الطرفين، بالطبع باستمرارية التعاون المشترك وفق إستراتيجية في ظلّ التطورات الدولية الراهنة و خاصة في الدائرة الإقليمية،فمسار الشراكة الاقتصادية و تعزيز إيطاليا لمكانة الجزائر كشريك استراتيجي في منطقة البحر الأبيض المتوسط سيعطي بلادنا الجزائر إضافة و تعزيز في مجال التعاون مع دولة إيطاليا و يحمل بُعْد خادم للصالح الوطني الجزائري.

## مصادر و مراجع الدّراسة:

### 1-المصادر الرسمية:

-مصدر رسمي من وزارة الطاقة و المناجم: مديرية التعاون الدولي و العلاقات الثنائية ،(وثائق منحت لي شخصيا).

-مصدر رسمي من وزارة الشؤون الخارجية و الجالية الوطنية بالخارج : مديرية أوروبا،(وثائق منحت لي شخصيا) .

### 2-المراجع المعتمدة:

### -الكتب :

### -الكتب باللغة العربية:

د.فليح حسن خلف :**العلاقات الاقتصادية الدولية** ،مؤسسة الوراق للنشر ،عمان، الأردن،ط 1 ،2001، ص9.

دومينيك سلفاتور،**نظريات و مسائل في الاقتصاد الدولي**، ترجمة:د.محمد رضا علي العدل. مراجعة:د. عبد العظيم أنيس ،ديوان المطبوعات الجامعية،القاهرة:مصر،ط1992،1،ص9.

### -الكتب باللغة الإيطالية:

-D. Yergin**, Il premio. L'epica storia della corsa al petrolio**, Biblioteca Agip, Milano, Sperling e Kupfer editori, 1996.

-G. Merli-Emo Sparisci, **La Pira a Gronchi**, **Lettere di speranza e di fede (1952-1964)**, Pisa, Giardini, 1995.

-I. Pietra, **Mattei la pecora nera**, Milano, Sugarco, 1988.

-L. Nuti**, Gli Stati Uniti e l'apertura a sinistra…, cit., passim. G. Tamburrano, Storia e cronaca del centrosinistra**, Milano, Feltrinelli, 1971.

-Palewski scrive: "**eravamo a metà della guerra d' Algeria e, sotto l'influenza di Mattei la cui politica petrolifera gli imponeva un pregiudizio favorevole al panarabismo, l'Italia aveva tendenza a riservare una buona accoglienza**

**ai rappresentanti del FLN"**. G. Palewski, Mémoirs d'action, 1924-1974, Parigi, Plon,1988.

-M. Pirani, **Mattei e l' Algeria**, in F. Venanzi – M. Faggiani (a cura di), Eni un'autobiografia, Torino, Sperling e Kupfer, 1994.

-Y. Brondino, **L'incidente di Sakiet Sidi Youssef e l'opinione pubblica italiana**, in R.H. Rainero (a cura di), Italia e Algeria. Aspetti storici di un'amicizia mediterranea, Milano, Marzorati, 1982.

**-الكتب باللغة الفرنسية:**

-B. Bagnato, **Une solidarité ambiguë. L'OTAN, la France et la guerre d'Algérie 1954-1958**, « Revue d'histoire diplomatique », 2001.

-F. Cresti-A.M. Gregni, **La guerra di liberazione algerina e l'Italia nella visione dei documenti diplomatici francesi, "Quaderni di Oriente Moderno", "Algeria. Il disastro e la memoria"**, a.XXII, n.4, 2003.

-R.H. Rainero, **L'Italie entre amitié française et solidarité algérienne**, in J.-P. Rioux (a cura di), La guerre d'Algérie et les Français, Parigi, Fayard, 1990; E. Di Nolfo, La percezione italiana dell'iniziativa gollista in Algeria, in De Gaulle et l'Italie, atti del colloquio organizzato dalla Scuola Francese di Roma , Roma, 1998.

-R.H. S. Mourlane, **La guerre d'Algérie dans les relations franco-italiennes, « Guerres mondiales et conflits contemporains »**, n.217, 2005.

**-المقالات الأكاديمية:**

**-المقالات باللغة العربية:/.**

**-المقالات باللغة الإيطالية:**

-Prof.Mario Draghi:presidente del Consiglio dei Ministri della Repubblica Italiana,**DICHIARAZIONE CONGIUNTA DEL VERTICE INTERGOVERNATIVO ITALIA-ALGERIA**, ALGER I,18 luglio 2022.

**-المجلات الأكاديمية:**

**-المجلات باللغة العربية:**

-د. رائد فاضل جويد: **النظرية الحديثة في التجارة الخارجية**،مجلة (الدراسات التاريخية و الحضارية)الصادرة عن جامعة تكريت،العراق،المجلد الخامس،العدد 17،2013.

**-المجلات باللغة الإيطالية:**

-L' Ambasciatore italiano Giampaolo Cantini ,**ENRICO MATTEI E L´ALGERIA**, Ambasciata d'Italia :Istituto Italiano di Cultura, Algeri, 7 dicembre 2010.

**-L´ALGERIA PARTNER STRATEGICO PER LA NOSTRA SICUREZZA ENERGETICA**,la stampa del Ministro degli Affari Esteri e della Cooperazione Internazionale Italiana : Diplomazia Economica Italiana , a cura di agenzia NOVA, N.11 del 21 dicembre 2022.

-Maria Battaglia, **La cooperazione culturale Italia-Algeria: risultati e prospettive,**la stampa: Il contributo dell'Italia alla costruzione dell'Algeria indipendente,2011.

**-المجلات باللغة الإنجليزية:**

-M. Trachtenberg**, History and Strategy**, Princeton, NJ, Princeton University Press, 1991; ID., A Constructed Peace. The Making of the European Settlement, 1945-1963, Princeton, NJ, Princeton University Press, 1999.

**-المواقع الإلكترونية:**

الجزائر-إيطاليا: مكاسب جديدة في مسار تعزيز العلاقات الإستراتيجية : .2023, https://goo.su/cUI0TEp

https://goo.su/sfea8Z ،لرئيس تبون يؤكد تطابق وجهات النظر بين الجزائر و إيطاليا
حول القضايا الإقليمية,2023.

الاستراتيجية كاقتصاد مقابل الاقتصاد كاستراتيجية.2022, **: https://goo.su/9QaSfpY**

https://goo.su/FN1Mht:العلاقات الاقتصادية مع الدول و المجموعات الاقتصادية الدولية

https://goo.su/ZGQRii **:** الرهانات الإقليمية ترفع مستوى التنسيق بين تونس والجزائر,2024.

https://goo.su/GXza1:\ الجزائر و إيطاليا توقعان اتفاقيات تعاون في عدة مجالات,2021.

التقارب الجزائري – الإيطالي يتعزز بتأزم العلاقات مع إسبانيا:**.2023,**

**https://goo.su/NM7J**

**https://goo.su/zWg5L9** : التنافس الفرنسي الإيطالي في إفريقيا,2022

الرئيس الجزائري في إيطاليا لبعث التعاون الاستراتيجي بين البلدين:**.2024,**

**https://goo.su/oBqtph**

الجزائر و الحرب الروسية الأكرانية... مكاسب طاقوية و مخاوف غذائية :2024,

**https://goo.su/5zH3m**

**https://goo.su/no6Brk3**: Algeria, Italy vow to boost cooperation**: ,**2018

**https://goo.su/G3iqq :** Italy and Algeria, a stable partnership in a troubled region **,2016 .**

Strategic Dialogue between Italy and Algeria at the Farnesina,2022

**https://goo.su/HVAyhl ,**

الجزائر وإيطاليا توقعان على عدة اتفاقيات تعاون في مجالات مختلفة: وكالة الأنباء الجزائرية ، https://goo.su/uDCFl2022 ماي 26، .

https://goo.su/vfWsd9Q : الجزائر و إيطاليا توقعان اتفاقيات تعاون في عدة مجالات

تقارب متسارع بين الجزائر و إيطاليا و ملف الطاقة أولوية: https://goo.su/4GkYRfb

**https://goo.su/UyLSD**:الدبلوماسية الاقتصادية

**https://goo.su/Bk9t**: عام الدبلوماسية الاقتصادية والشراكات الاستراتيجية ... 2022 بالجزائر

**https://goo.su/5EAmY**،مصادر جزائرية تكشف لـ"العين الإخبارية" تفاصيل اتفاق الغاز مع إيطاليا

https://goo.su/9a11u:نبذة عن تاريخ العلاقات الجزائرية – الإيطالية

https://goo.su/ECGvPL:الاقتصاد لبناء تحالفات سياسية.. العلاقات الجزائرية الإيطالية في أحسن أحوالها؟

https://goo.su/x3omq Algeria-Italy: relations between the two shores of the Mediterranean are , :intensifying

https://goo.su/63TR210 ,: Algerian- Italian diplomatic ties : Algeries paying its dept to Rome?:

**https://goo.su/f3tv:** International relations theory **,2024.**

**https://goo.su/4UZHJ:**Introducing Liberalism in International Relations Theory

**https://goo.su/38gjVl** : THEORIES OF INTERNATIONAL RELATIONS: A DEFINITIVE GUIDE.

**https://goo.su/Vqrm,** :Theories of Global Politics

**https://goo.su/6UUKU : Economic Interdependence and Conflict: An International Relations Theory Analysis:**

https://goo.su/wnts:أثر العامل الإقتصادي في العلاقات الدولية

**https://goo.su/r328**:تعزيز النمو الإقتصادي المطرد و التنمية المستدامة

https://goo.su/kzk4SN: Relazioni economiche internazionali ,2021.

https://goo.su/GvJ63a: **Sviluppo economico e relazioni internazionali** ,2024.

https://goo.su/0JY6DUx , :Relazioni economiche internazionali

**https://goo.su/zJNZJ :** Ulteriori informazioni sulla laurea triennale in Relazioni economiche internazionali

**فهرس الجداول :**


| | | |
|---|---|---|
| الجدول (1) | حالة تجديد عقود الشركاء | ص41 |
| الجدول (2) | يمثل حالة صادرات الجزائر نحو إيطاليا من سنة 2020 إلى غاية نهاية شهر أفريل2023 | ص42 |
| الجدول (3) | التبادل التجاري بين الجزائر و إيطاليا (2015-2021 | ص50 |

## فهرس المحتويات:

**مقدمة.....ص1**

**الفصل الأوّل:الإطار النظري للدراسة..... ص10**

**المبحث الأوّل: ماهية العلاقات الاقتصادية الدولية.....ص10**

المطلب الأوّل:مفهوم العلاقات الاقتصادية الدولية.....ص10

المطلب الثّاني:التطور التاريخي للعلاقات الاقتصادية الدولية.....ص13

**المبحث الثّاني:العامل الاقتصادي في العلاقات الدولية.....ص14**

المطلب الأوّل:مضامين و أهمية العامل الاقتصادي.....ص14

المطلب الثّاني:النظريات المفسرة لمعامل الاقتصادي في العلاقات الدولية.....ص14

**المبحث الثّالث:النظريات المفسرة للبعد الاقتصادي في العلاقات الدولية.....ص16**

المطلب الأوّل:النظرية الليبرالية الجديدة .....ص16

المطلب الثّاني:النظرية الوظيفية الجديدة.....ص17

**الفصل الثاني: واقع العلاقات الاقتصادية الجزائرية الايطالية.....ص21**

**المبحث الأوّل:خصوصية العلاقات الاقتصادية الجزائرية الايطالية.....ص21**

المطلب الأوّل: تاريخ العلاقات الجزائرية الايطالية و تطورها.....ص21

المطلب الثّاني:تطور العلاقات الاقتصادية الجزائرية الايطالية.....ص31

**المبحث الثّاني:الأهمية الاقتصادية في العلاقات الجزائرية -الإيطالية.....ص33**

المطلب الأوّل: دوافع العلاقات الاقتصادية الجزائرية الايطالية.....ص33

المطلب الثّاني: ميادين التعاون الاقتصادي الجزائري الإيطالي.....ص36

**المبحث الثالث:البعد الاقتصادي للعلاقات الجزائرية- الإيطالية: الوسائل و الأدوات.....ص51**

المطلب الأوّل: وسائل و الأدوات التعاون الاقتصادي.....ص51

المطلب الثّاني: التعاون في المجال الثقافي والسياسي و الأمني كأداة وقاعدة أساسية لتحقيق التعاون الإقتصادي .....ص53

**الفصل الثالث: تحديات و آفاق و مستقبل العلاقات الاقتصادية الجزائرية – الايطالية.....ص61**

**المبحث الأوّل: مكاسب و رهانات العلاقات الاقتصادية الجزائرية الايطالية.....ص61**

المطلب الأوّل:مكاسب الشراكة الاقتصادية الجزائرية الإيطالية.....ص61

المطلب الثّاني:رهانات التعاون الاقتصادي الجزائري الإيطالي.....ص62

**المبحث الثّاني:آفاق العلاقات الاقتصادية الجزائرية الإيطالية.....ص65**

المطلب الأوّل:تعزيز العلاقات الاقتصادية الإستراتيجية.....ص65

المطلب الثّاني:تعزيز مكانة الجزائر كشريك استراتيجي لإيطاليا.....ص66

**المبحث الثّالث: مستقبل العلاقات الجزائرية-الإيطالية :إطار شراكة إستراتيجية متينة و موثوقة.....ص69**

المطلب الأوّل:الجزائر كشريك استراتيجي لإيطاليا في المجال الطاقوى والصناعي.....ص69

المطلب الثّاني:المساهمة الجزائرية- الإيطالية في إحلال الأمن والسلم في المنطقة المتوسطية و الإقليمية.....ص71

**الخاتمة .....ص73**

**مصادر و مراجع الدّراسة**

**فهرس الجداول**

**فهرس المحتويات**

**الملخص باللّغة العربية**

**الملخص باللّغة الإنجليزية**

## -الملخص باللّغة العربية:

لقد سعت الجزائر و ايطاليا عبر المراحل التاريخية لزيادة المنحى التعاوني للعلاقات الاقتصادية الثنائية ،من خلال استراتيجيات باستعمالهما لوسائل التعاون الاقتصادي،و قد امتازت العلاقات الاقتصادية الجزائرية الايطالية بنشاط في الآونة الأخيرة في حيز شراكة اقتصادية ثنائية من أجل مسايرة مجمل ديناميكيات السياسة الاقتصادية الدولية في ظلّ منافسة بين مختلف الفواعل الاقتصادية و على رأسها الدول الكبرى،و من هنا يجب فحص الأبعاد الاقتصادية في العلاقات الجزائرية الإيطالية، ومستقبلها في ظلّ التحديات الراهنة .


## الملخص باللّغة الإنجليزية:


## -Abstract:

Algeria and Italy have sought throughout the historical stages to increase the cooperative trend of bilateral economic relations, through strategies using the means of economic cooperation. Algerian-Italian economic relations have been characterized by activity recently in the context of a bilateral economic partnership in order to keep pace with the overall dynamics of international economic policy in light of competition between various economic actors, headed by major countries. Hence, the economic dimensions of Algerian-Italian relations and their future in light of current challenges must be examined.